كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسة

تأثير السياسات الأمريكية علي نظام الحكم في أفغانستان (2001-2009م)

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية

إعداد الطالب

خالدين ضيائي تاج الدين أفغاني

إشراف

أ . د. نورهان الشيخ
أستاذ بقسم العلوم السياسية
مدير مركز الدراسات الأمريكية
بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة

القاهرة 2009م

أولاً:

بعد أن انتهت الحملة الأمريكية على أفغانستان من عملياتها العسكرية والتى استهدفت إسقاط نظام حركة طالبان وتصفية تنظيم القاعدة، أصبح ما يعرف " بعمليات الاستقرار" هى المهمة الأساسية لهذه الحملة على الأرض الأفغانية. وتهدف هذه العمليات إلى إعادة بناء البنية التحتية للدولة وتنظيم المجتمع المدنى، بما يكفل استقرار نظام الحياة السياسية فى تلك الدولة، التى أسهمت الصراعات والحروب التى شهدتها فى دفعها إلى حالة " اللادولة"Stateless، أو " الدولة الفاشلة" Failed States، وهى الحالة التى جعلت منها ملاذا آمناً للجماعات والحركات المتطرفة فى كراهيتها ورفضها وقتالها للآخر، أو ما يعرف بالإرهاب الجديد، الذى بات يمثل شكلاً رئيساً من أشكال الصراع المسلح على الساحة الإقليمة و الدولية[1].

ويتبين من مجمل قراءة التاريخ الحديث لهذه الدولة والتى ظهرت ككيان سياسى موحد لأول مرة فى عام 1747م، أن الحياة السياسية فى هذا البلد قد تميزت فى معظم الفترات بشدة الفوضى والاضطراب، إذ أن تاريخها عبارة عن سجل حافل بالانقلابات والاغتيالات والحروب الأهلية، سواء فى عهد الملكية أو فيما بعد إعلانها كجمهورية لها مؤسساتها الدستورية. ولم تقتصر أسباب الفوضى والاضطرابات التى سادت الحياة السياسية على الحروب الأهلية التى نشبت بين القوى المحلية التى يمزقها صراع المصاح والنفوذ، وإنما يعود بعضها إلى الغزوات والحملات العسكرية التى قام بها بعض القوى الأجنبية على أفغانستان. فقد قامت قوات بريطانيا العظمى بغزو أفغانستان فى الفترة 1838-1842 والفترة 1878-1880 م[2]. كما قامت القوات السوفيتية بغزوها فى الفترة 1979-1988م.

وفى أكتوبر 2001م، بدأت الحملة العسكرية الأمريكية على أفغانستان فى إطار مكافحة الإرهاب الجديد، ووضع الرئيس الأمريكى جورج بوش ابن الإستراتيجية جديدة ضد الارهاب والحرب الوقائية على الدول الداعمة للإرهاب، مستغلة فى ذلك تفوقها الكونى الكاسح فى كافة المجالات الإقتصادية والعسكرية والتكنولوجية والثقافية. كان من أبرز تحولات الاستراتيجية الامريكية ان ربطت بين أمن افغانستان وتحولها إلى بلد صديق للغرب، وبين الامن القومى الامريكى نفسه، فما يحدث فى أفغانستان يؤثر على أمن المواطن الامريكى والدولة الأمريكية معا،"بمعنى أفغانستان مكون رئيسى للأمن القومى الأمريكى[3].

---

[1] - فريد زكريا، لغز الدولة الفاشلة، جريدة الشروق، 25يوليو 2010، على الرابط التالى:
http://www.shorouknews.com/Columns/Column.aspx?id=271620

[2] - Tytelr, W. Afghanistan : A Study of Political Developments in Central Asia, London, Oxford University Press,1950, P.61.

[3] - The National Security Strategy of the United Stated of America, Washington: the White House, March, 2006, P. 50. in: http://www.whitehouse.gov/nsc/nss/2006/files/rss_viewer/nat

على الرغم من نجاح الحملة العسكرية الأمريكية خلال بضعة أسابيع فى الإطاحة بحكومة طالبان وطرد فلول تنظيم القاعدة إلى المناطق الحدودية بين أفغانستان وباكستان، وتنصيب حكومة موالية لها فى كابول، إلا أن استمرار النزاعات المسلحة والاغتيالات السياسية والإنتشار الفساد والمخدرات وغيرها من مظاهر الفوضى والاضطرابات حتى الآن.

تحلل هذا الدراسة تأثير السياسات والقرارات الأمريكية التي لعبت دورًا واضحاً في المجتمع الأفغانى بعد الحرب علي أفغانستان، فقد أدي قرار التدخل الأمريكى في أفغانستان إلي تغير الخريطة السياسية والنظام السياسى، بدءًا من تغيير القيادة السياسية وسقوط الإمارة الطالبان ومروراً بإعادة بناء المؤسسات الدولة، وإعادة الإعمارالبلاد ثم إقرار الدستور الجديد، وانتهاءً ببناء الجيش الوطني وقوات الشرطة، وإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية فى ظل الدستور الجديد. ورغم كل هذا فإن الولايات المتحدة فشلت من الناحية العسكرية في تحقيق الاستقرار والأمن داخل المجتمع الأفغاني على مدار تسعة سنوات أو يزيد بدليل زيادة عمليات الارهابية ضد القوات الدولية وعودة حركة طالبان بقوة بعد إعادة تنظيم حركتها وتجنيد أعضاء جدد داخل التنظيم. وعدم قدرة الحكومة الأفغانية على بسط سيطرتها على كل المحافظات الوطن.

تركز الدراسة أيضًا علي أهم النتائج التي أفرزتها الحرب الأمريكية على النظام السياسي الأفغاني، كمحاولة لتقييم الجهود التي بذلتها القوي الدولية والإقليمية فى ظل قيادة الأمريكية من أجل تسوية الأزمة الأفغانية وتصحيح الأوضاع ما بعد الحرب، فضلاً عن طبيعة التغيرات والتطورات التي لحقت بالسياسات الأمريكية تجاه أفغانستان، وذلك للتعرف علي طبيعة تأثير القرارات الإستراتيجية التي اتخذتها القوى الأمريكية و الدولية لدعم المؤسسات وبناء الدولة الأفغانية الديمقراطية.

بعد إعلان الإستراتيجية الأمريكية الجديدة لأوباما بشأن أفغانستان صار بوسعنا التساؤل حول طبيعة السياسة الأمريكية القادمة تجاه أفغانستان، خصوصًا بعد أن أعلن أوباما عن إستراتيجيته للخروج من تلك البلاد، وفي تحول جديد في الإستراتيجية الأمريكية تجاه أفغانستان وباكستان، وتيقن الإدارة الأمريكية أن القوة الصلدة (Hard Power) ليس بمفردها الحل للمعضلة الأفغانية.

فلذا صاغ أوباما استراتيجية أمريكية جديدة تقوم على تقديم الدعم للدولة الأفغانية وتقوية مؤسساتها، ولاسيما المؤسسات السيادية، حتى تتحول إلى مؤسسات للوطنية في بلد انهارت فيه أسس الوطنية والمواطنة، ناهيك عن تحمل تلك المؤسسات المسؤلية الأمن و الإستقرار بشكل الكامل، ومواجهة طالبان والقاعدة بعد الانسحاب الأمريكى كامل منتصف عام 2014[1].

[1] - أحمد دياب، أوباما وأفغانستان..أعبا البقاء ومخاطر الخروج، السياسة الدولية، القاهرة، العدد،182، أكتوبر2010م.

إن ما تسعى إليه الإدارة الأمريكية الجديدة من خلق تحالف دولي يضم الحلف الأطلسى (الناتو) والإيران وعدداً من الدول الآسيوية، والعربية ولاسيما الصين والروسيا، و الهند وباكستان، التركية والمملكة العربية السعودية، لمحاربة الإرهاب في أفغانستان ودعم الحكومة الأفغانية، يكتسب قدراً كبيراً من الأهمية في ظل الاستراتيجية الأمريكية الجديدة[1].

يؤكد الدراسة أن ثمة عوامل أخر لايمكن تجاهلها تمكن وراء عدم الإستقرار الحياة السياسية فى هذا البلد، وهذه العوامل تعوق انتظام المنطقة والتجانس المجتمع الأفغاني فى نسق وظيفى واحد، بمعنى تسود فى المجتمع الأفغان الازمة الهوية والأمة فى بناء الدولة من ناحية والانتماء إلى الوطن من ناحية أخر، فإن مستقبل الحياة السياسية فى أفغانستان وترسيخ دعائم استقرارها مرهون بقيام النظام السياسى قادر على التكيف مع ظروف البيئة العامة التى يعمل فيها والاستجابة لمطالبها وتهديداتها بالقدر الذى يكفل له البقاء والاستمرار عبرالزمن.

أولاً: مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في محاولة فهم وتحليل تأثير السياسات والقرارات الأمريكية على عملية التوافق السياسية والإستقرار في أفغانستان من ناحية، و بناء مؤسسات السيادية القوية والنظام الديمقراطية صديقة للغرب من ناحية أخرى، وما ترتب على السياسات الأمريكية المتحولة من تطورات في أفغانستان وهو ما حدا بالباحث الي طرح التساؤل العام حول طبيعة تأثير السياسات الولايات الأمريكية على نظام الحكم في أفغانستان، والتي ظهرت تجلياتها بقوة على بناء المؤسسات الدولة والحوار مع طالبان، وفي هذا السياق تسعي هذه الدراسة إلى:

- تحليل إشكالية العلاقة بين المصالح الأمريكية والأفغانية في ظل التحولات الإستراتيجية السياسية والعسكرية الأمريكية، وفيها الاستراتيجية الخروج وبناء القواعد العسكرية، وعودة حركة طالبان والقاعدة التي تهدد الإستقرار في أفغانستان بشكل واضح ، ووجود مصالح متعارضة بين الدول المشاركة في الحرب ضد الارهاب وإعادة الإعمار في أفغانستان.

- تحليل إشكالية علاقة بين طالبان والقاعدة وتداعيات موجودة أمام الدولة أفغانية التى ينظر الى العلاقة بين طالبان والقاعدة والدولة الباكستانية بشكل سطحي، يقوم بدعوة من حركة طالبان بصورة مستمر طوال تسعة سنوات على مشاركة في عملية السياسة والمصالحة، واستبعاد أخيرين نتيجة تأثير السياسات الإدارة الأمريكية علي قرارت الحكومة الأفغانية، فضلا

[1] - شاه آغا صديق مجددى، لمحات سرنوشت ساز "لمحات مصيرية"، كابل، مطبعه صنعتى وطباعتى احمد، 1386ه ش(2007م)، ص305.

عن وجود تحديات أخر أمام المجتمع الأفغانى كلفساد والمخدرات والفقروالتطرف التى يهدد الاستقرار والأمن من الناحية ومستقبل النظام السياسي الأفغانى من الناحية أخر.

ثانياً: اهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على الأسباب الحقيقية التي تقف وراء الأهمية الاستراتيجية لأفغانستان والتدخل الامريكية فيها، وذلك من خلال دراسة المقومات الدولة الأفغانية، فضلاً عن دراسة تطور الدولة الأفغانية ونظامها السياسي ودراسة مشاكلها الأمنية والسياسية والإقتصادية. كما تهدف الدراسة إلى بحث عن تطور العلاقات الأفغانية مع دول محيطيها الاقليمي والدولي، وكذلك دراسة أهمية أفغانستان في ظل مكافحة الارهاب وصراعات الدولية والاقليمية.

ثالثاً: أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في كونه يدرس دولة تقع في منطقة ساخنة ذات أهمية كبيرة اقليمياً ودولياً، فضلاً عن كون موقع هذه الدولة لها آثارها المباشرة وغير المباشرة على الساحة الاقليمية والدولية، الى جانب كونها دراسة اهتمت بمكافحة الارهاب الدولى كان لها الاثر البالغ في مجرى الاحداث فى المجتمع الأفغانى، يودى إلى فرض الهيمنة والسيطرة الأمريكية المباشرة أو غيرمباشرعلى وسط وجنوب آسيا كما انها تتوسط منطقة تعج بالصراعات السياسية والاقتصادية والعسكرية فضلاً عن كونها تتوسط قوى متصاعدة فى المنطقة.

تبرز أيضًا أهمية هذه الدراسة بعد مرور تقريباً عشرة سنوات علي التدخل الأمريكي لأفغانستان، ومرور مدة كافية تسمح بتطبيق تأثير السياسات الأمريكية و الدولية على نظام السياسي الأفغانى، علي نحو يسمح بتحليل الواقع الأفغاني بعد اتخاذ المجموعة السياسات من جانب الإدارتان الأمريكتان السابق والحاضر، ولا شك في أن تحليل الواقع الأفغاني بدقة سيمنح الدراسة قدرًا من الأهمية العملية تضاف لأهميتها النظرية، خاصة مع بروز ملامح الإستراتيجية الأمريكية جديدة تجاه باكستان أفغانستان وتقييم هذا السياسات، قد تساعد في فهم الواقع الأفغاني من الناحية والتوقع المستقبل نظام السياسي الأفغاني من الناحية آخر.

رابعاً: الأسئلة البحثية:

تسعي هذة الدراسة إلى الإجابة على سؤال بحثى رئيسى هو:

ما هي النتائج السياسية والأمنية والإجتماعية التي أفرزتها السياسات الأمريكية على نظام الحكم في أفغانستان؟ وماهو مستقبل النظام السياسى الأفغاني في ظل إختلافات الفصائل السياسية الأفغانية المتعارضة وصعود طالبان واستراتيجية خروج القوي الأمريكية ؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ماهي العوامل التى دفعت القوى الأمريكية الى التدخل في أفغانستان؟ وماهي مظاهر هذه التدخل وتداعياتها على المجتمع الأفغاني ؟

2. ماهي أهم أسباب فشل الجهود الدولية والأمريكية لنشر الإستقرار والأمن في أفغانستان والقضاء على القاعدة وحركة طالبان تمامًا ؟

3. ماهي طبيعة التغيرات التى شهدها المجتمع الأفغاني فى مجالات الديمقراطية والحقوق الانسان والتنمية بعد مرور تقريباً عشرة سنوات عن سقوط حركة طالبان ؟

4. ماهو حجم التأثير الخارجي على عملية سياسية (المشاركة والمصالحة)، وبناء هيكل النظام السياسى في أفغانستان؟ وما هو حجم تعاون ونجاح الاقليمى والدولى للمكافحة الارهاب والفساد والمخدرات فى افغانستان ؟

خامساً: الإطار النظري و التعريف بمفاهيم الدراسة:

إطار نظري مفاهيمي: حيث يتم فيه تعريف مفاهيم الدراسة ومتغيرات الدراسة .

1- المقصود بمفهوم التأثير: التأثير هو تحديد مجال الحركة للدول الصغيرة والفقيرة، اى تحديد توجهها العام أو تأثيرها على سلوك سياسي مباشر ومحدد. والقوى الخارجية غالبا ما تمارس دورها من خلال قنواتها الداخلية أو وجودها العسكري في بلد ما. قد تكون تلك القنوات الداخلية هم القادة السياسيون أو بعض الأحزاب والفصائل أوبعض جماعات المصالح أو بعض منظمات المجتمع المدني أو من خلال قاعدة عسكرية أو مراكز التمثيل الدبلوماسي الأجنبي فى الدول المضيفة، وقد ارتبط مفهوم التأثير في الأدبيات السياسية بمفهوم أكثر اتساعاً وهو مفهوم القوة. ولتعدد الاتجاهات بهذا الصدد. فان التعريف النظري الذي تتبناه الدراسة لمفهوم التأثير هو الذي يرى في التأثير قدرة الدولة علي تغيير وتبديل سلوك دولة أخرى بما يجعلها تطور تفضيلاتها

بحيث يكون نواتج سياساتها في صالح هذه الدولة وذالك باستخدام وسائل القوة السلمية والعسكرية المتاحة لها بالأساس مع إستخدام نادر للقوة العسكرية[1].

إن الفاعلين الرئيسيين في النظام الدولي يمارسون تأثيرًا لإحلال وتغيير النظم غير الديمقراطية متعارضة مع مصالحهم إلي النظم الديمقراطية وفقاً لمصالحهم عبر تأثير بوسائل سياسية واقتصادية وعسكرية تمنح وتمنع، تحفز وتكافئ وتعاقب لتحقيق هذا الهدف[2]. والجديد أن التأثير لا يأتي عبر التأثير الداخلي علي الحكومات بل لإحداث تغييرات في السياسات الداخلية لتغييرالنظام فحسب، بل أخذت التأثيرات الجديدة تأتي عبر التأثير المباشر من خلال الدعم العسكري والاقتصادي للمعارضة وإحياناً يودي إلي إحتلال بدعوى الحرب علي الارهاب وتأمين الاستقرار والأمن في المنطقة.

ويركز بريجينسكي على منطقة أوراسيا كميدان رئيسي لتوجه أمريكا الجيوإستراتيجي، ويفرق بين التأثير على تلك المنطقة وبين السيطرة عليها ويعتبر أن سياسة إدارة بوش قاصرة عن تحقيق ذلك، وأنها ستكون المسرح الفعلي لمستقبل التوجه السياسي العالمي، ويحذر من أن عدم الحكمة في إدارة الأزمه الأفغانية سيؤدي إلى أن تتحول أفغانستان تدريجياً عن الولايات المتحدة وتدخل في نزاع وحروب طائفي مع بعض سيكون الارض خصبة للارهاب والقاعدة[3].

2- **المقصود بمفهوم السياسات:** تعود السياسات إلى المجتمعات المنظمة من قديم الزمان، سواء اتخذت تلك المجتمعات شكل الدولة أو الجماعات البشرية المتناثرة التى لم تكن تدرك معنى الدولة مثل قبائل وأشباها. فالسياسات هى قواعد وخطط وقوانين وبرامج لمواجهة مشكلة حالة أو محتملة ينتظر أن يواجهها المجتمع، وتتخذ قرارات السياسات من جانب قائد المجتمع، إما برأيه المنفرد أو بمعاونة من فرد أو فريق من المستشارين.

وفي اللغة الإنجليزية، يعود أصل كلمة السياسات(policy) وكذلك السياسة (politics) إلى الكلمة اليونانية polis والتى تطورت إلى كلمة politia اللاتينية التى تعنى الدولة (state) ثم إلى كلمة polici التى تشير إلى عملية إدارة الحكومة أو ممارسة الشئون العامة . ويتم تميز بين politics و policy، على اعتبار أن الثانية تعنى القوانين و القرارات والبرامج المرتبطة بالخدمات المقدمة للمواطنين بشكل مباشر وغير مباشر يغرض تحقيق مستوى الرفاهية اللائق لهم، والتى تتخذ الحكومة القرارات بشأنها إما لمعالجة المشكلات المجتمعية وعلى المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية أو

---

[1] - عبد العظيم محمود حنفي "تأثير العوامل الخارجية على الإصلاح السياسي في النظم السياسية العربية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة، 2007م، ص 11.

[2] - مرجع سابق.

[3] - أح/محمد عبد الغفار عبد الصمدى دغيدى، الاستراتيجية الأمريكية فى منطقة الشرق الوسط حتى عام 2020، إجازة زمالة كلية الدفاع الوطني، القاهرة،أكاديمية ناصر العسكرية العليا ،2004، ص28.

الأمنية القائمة أو للتوافق مع التطلعات المجتمعية بصددها[1]. أما الأولى فتعنى النظام السياسى بكل تفاعلاته وصراعاته الداخلية والخارجية المرتبطة بمحاولة الوصول لسدة الحكم والاستحواذ على أسباب القوة السياسة.

وذلك التميز بين مصطلحي السياسة و السياسات غير قائم فى مجتمعات أخرى مثل المجتمع الألمانى والمجتمع الروسى، حيث يتم إستخدام مصطلح واحد، وهو politik و politika للإشارة للمعنيين.

وقد استخدم مصطلح السياسات العامة Public policies لأول مرة عام 1922 حينما حاول عالم السياسة الأمريكي شارلز ماريام Charles Marriam الربط بين النظريات السياسية وتطبيقاتها، بقصد فهم الأنشطة الفعلية للحكومات[2].

ومن هذا السياق، تشير السياسات العامة من وجهة نظر العلوم السياسية، تشير "عملية مواءمة وبلورة لوجهات نظر وحاجات العديد من الناس والجماعات فى الهيئات الاجتماعية، وإنما يمتد كذلك إلى الجهاز التنفيذى ومؤسساته الذى له أثر مساو على رسم السياسة[3]. بعد تقديم هذه اللوحة المختصرة لتعريف السياسات ، سأحاول إلقاء الضوء على ما يمكن أن نتوقعه من رؤية محتملة للإدارة الجديدة تشكل قاعدة لرسم سياسات و إستراتيجيتها الجديدة تجاه أفغانستان، في تقديري أن إدارة أوباما ستكون أقرب فى صياغتها لإستراتيجيتها القادمة إلى المدرسة الليبرالية المثالية، مع تطوير انتقائي لها، وسيكون مضطراً إلى اعتماد إستراتيجية تمزج بين جوانب من المدرسة الواقعية المحافظة والمدرسة الليبرالية المثالية، بواقع الاضطرار وليس الرغبة.

من ضرورى أشارالى أهمية تقرير المبعوث الأميركي الخاص لأفغانستان ريتشارد– هولبروك أنه يحظى بإجماع الواقعيين في الحزبين الجمهوري والديمقراطي ولم يقتصر على وضع تصورات محددة تتعلق بالأفغانستان، بل ربطها بمجمل أوضاع المنطقة وقدم تفصيلات لكيفية التعاطي مع دول المنطقة ومكافحة الارهاب، وأفرد أبوابا خاصة لكيفية التعامل مع كل من باكستان وأفغانستان معاً، وركز على ضرورة المبادرة بما أطلق عليه الهجوم الدبلوماسي الشامل نحو قضاء على فساد ومحاربة الارهاب بشكل متوازي فى أفغانستان.

3– المقصود بمفهوم النظام السياسى: يعتبر ارسطو الأب الشرعى لعلم السياسة، وتحديدا لتحليل النظم السياسية. ونظرا الى أى نظام سياسى باعتباره محصلة لتفاعل عدد كبيرمن العوامل

---

[1] - د. أحمد دسوقى محمد إسماعيل،أصول تحليل السياسات العامة، القاهرة، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة بجامعة القاهرة، 2009، ص35.

[2] - مرجع سابق.

[3] - د. سلوى شعراوى جمعه، تحليل وتقييم السياسات العامة، ورقة غير منشورة،القاهرة، مركز دراسات و استشارات الإدارة العامة بجامعة القاهرة، د. ت، ص4.

التـى تشـمل الوضـع الجغرافـى، والقدرات الاقتصـادية، والتركيـب الاجتمـاعى والبشـرى. التعريـف التقليدي للنظام السياسي هو نظام الحكم بمعنى المؤسسات الحكومية الثلاث: تنفيذية وتشريعية وقضـائية، والتـي تقـوم بمهمـة الـدفاع عـن الـوطن ضـد التهديـدات الخارجيـة وضـمان التـرابط الداخلي[1]، هذا التعريف للنظام يربط النظام السياسي بالدولة، فى هذا السياق يمكن تعريف النظام السياسى على أنه نسق من العمليات والتفاعلات التى تتضمن علاقات سلطة بين النخبة الحاكمة من ناحية والمواطنين من ناحية أخر (وبين فئات ومجموعات النخبة بعضها والبعض الآخر)، فى ظل هذه العلاقة تقوم النخبة الحاكمة التى تتولى مقاليد السلطة باتخاذ القرارات وتحديد السياسات كما تقوم بتنفيذها. والنظام السياسى بهذا المعنى لا يعمل فى فراغ ولكن من اطار بيئة دولية واقليمية وداخلية علية أن يتعامل معها ويتفاعل[2]. هذه البيئة لها طابع مزدوج فهى قد توفر فرصا وامكانات وموارد جديدة لاستخدامها لصالح السياسات والاختيارات التى يتبناها النظام، وقد تكون بمثابة قيود وحدود على حرية حركته فى الاختيار أو التنفيذ.

أجمعت كافة أدبيات البحث العلمي على ضرورة توضيح الباحث لمصطلحات الدراسة قبل أن يشرع في كتابة الدراسة، وذلك لأهمية الإطار النظري الذي يحدد أبعاد الدراسة، لذلك قام الباحث في مقدمة الدراسة بهذا الامر، ولكن وجود أفغانستان بقوة في تخطيط ورسم الاستراتيجيات الأمن القومي الأمريكي وتحولات في السياسات الأمريكية تجاه افغانستان، وتبلور مفاهيم جديدة: ارتباط التوجهات الامريكية جديدة نحو أفغانستان، بما عرف بالحرب علي الارهاب الدولى، كان من ابرز تحولات الاستراتيجية الأمريكية أن ربط بين أمن أفغانستان كدولة الفاشلة وبين الأمن القومى الامريكى نفسه، من هذا منطلق يري الباحث ضرورة تحديد وتعريف مصطلحات مستخدمة فى الاستراتيجيات الامريكية التي يؤدي إلي تغير السياسات والقرارات الامريكية في أفغانستان خلال سنوات تسعة، فضلاً عن تأثرات وتداعيات هذا القرارات على المجتمع أفغانى، وتتضمن هذه الدراسة مجموعة أخرى من مصطلحات مستخدمة فى السياسات الأمريكية تجاه أفغانستان أهمها فيما يلى:

مفهوم الدولة الفاشلة(Failed States)، مفهوم الأمن القومي(National Security)، مفهوم الارهاب(Terrorism)، وفيما يلي تعريفات موجزة عن هذه المصطلحات :

4- المقصود بفهوم الدولة الفاشلة: بدأ الاهتمام بمفهوم الدولة الفاشلة من قبل الأكاديمين وصانعي السياسة منذ بداية الثمانيات، إلا أن الترويج السياسي له جاء فى خطاب مندوبة

[1] - د. علىّ الدين هلال، تطور النظام السياسي في مصر، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة , الطبعة العاشرة، 2009م، ص 9-10.
[2] - المرجع السابق، ص12.

الولايات المتحدة فى الأمم المتحدة فى أوائل التسعينيات فى سياق حشد الجهود الدولية لمساعدة و انقاذ الصومال، وتلى ذلك الترويج لمفهوم الدول الفاشلة نشر دورية السياسة الخارجية الامريكية عام 1993 لمقال بعنوان"انقاذ الدولة الفاشلة"، والذى دعا الأمم المتحدة لفرض الحماية على هذه الفئة من الدول، وفى عام1995 أصدرت هيئة المخابرات المركزية CIA بالتعاون مع خبراء من الجامعات الامريكية المختلفة ورقة عمل حول فشل الدول تهدف إلى توظيف المعارف الأكاديمية فى هذا المجال، بما يساعدهم على رسم خريطة بمنابع عدم الاستقرار فى العالم، وفى عام 1996 ظهر أول تصنيف للدول الفاشلة إلى فئات فرعية يميز بين درجات الفشل[1]. إلا أن مصطلحات مشابهة كمصطلح أشباه الدول الذى ظهر فى الثمانينات قد سبق ظهور مفهوم الدول الفاشلة، وفى خطوة لاحقة لظهور مصطلح الدول الفاشلة ظهر فى منتصف التسعينيات مصطلح الدول المنهارة، وفى أواخر التسعينيات ظهرت مصطلحات مشابهة كمصطلح الدول الهشة والضعيفة، وقد تزامن ذلك مع تنامى الاهتمام العالمي بالتهديدات التي تمثلها تراجع قدرة الدولة على أداء وظائفها[2]. وكطبيعة جميع الظواهر الاجتماعية، لا يوجد تعريف عالمى جامع شامل مانع يعنيه مصطلح الدول الفاشلة، إلا أنه بشكل عام يشير المصطلح إلى حالة من الإخفاق الوظيفي تعاني منه الدولة تؤدي إلى تآكل قدرة الدولة وقدرة النظام القائم الحكم بفاعلية وكفاءة، وهو ماينتج عنه فى أكثر حالاته تطرفاً سقوط وانهيار الدولة، وبوجه عام تتسم أغلب دول العالم النامي ببعض سمات التى أشارت إليها المقاييس ولكن باختلاف الدرجات[3]. ويتم تعريف فشل الدولة في أكثر شيوعاً أنه افتقاد الدولة للسيطرة الفعلية على الأراضي وتأمين حدودها، أو عجزهاعن ممارسة سلطاتها في الاستخدام المشروع للقوة مما يؤدي إلى فقدانها القدرة على اتخاذ القرارات المؤثرة، وتوفير الحماية للوطن، والخدمات الأساسية للمواطنين.

5- المقصود بمفهوم الأمن القومي: وهو مفهوم خلافيّ وجدليّ، ولا يوجد اتفاق حوله، حيث يختلف تعريفه تعباً لاختلاف النظريات والأيديولوجيات والمدارس الفكرية، كما يختلف تعريفه بحسب مراحل التطور التاريخيّ، لذلك يتم تحميل المفهوم بمعان جديدة في كل مرحلة[4]. فليس هناك إجماع أو اتفاق حول المقصود بمفهوم "الأمن القومي"، لا من حيث التعريف ولا من حيث المستهدفين بالأمن، ولا من حيث مصادر التهديد، ولا من حيث سبل وأدوات تحقيق الأمن

[1] - Valentin Cojanu and Alina Irina Popescu, Analysis of Failed States: Some Problems of Definition and Measurement, The Romanian Economic Journal,Year X, no.25, November 2007,P.114.

[2] - Ibid, P.115.

[3] - رنا مصطفى أبوغمرة، فاعلية سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه ظاهرة الدول الفاشلة أثناء فترة ولاية الرئيس جورج بوش الثانية (2005-2008) بالتطبيق على المنطقة العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2010، ص32-33.

[4]- معتز محمد السيد سلامة، تأثير أحداث11 سبتمبر في المفهوم الأمريكي للأمن القومى، رسالة ماجستر غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،2008،ص4.

القومي[1]. ويضيف إلى صعوبة تحديد معاني وأبعاد المفهوم على نحو دقيق حقيقة اتساعه ليشمل العديد من أفرع العلوم والظواهر، حتى أن دراسات الأمن القوميّ تفتح الباب لكل موضوعات العلوم الاجتماعية من اقتصاد وسياسة واجتماع وإستراتيجية.

وفقاً للمدرسة الواقعية: يركز مفهومها للأمن على محورية دور الدولة كفاعل الدولي فى كل ما يتعلق بالأمن، وعلى اعتماد الدولة على القدرات والإمكانات والأدوات العسكرية الوطنية لتحقيق أمنها، وعلى سمو البعد العسكري للأمن على غيرة من الأبعاد وأمن الدولة القومى على ما سواه من مستويات لمفهوم الأمن[2].

أما المدرسة الليبرالية: فهي تربط بين هدف الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وهدف تعزيز التعاون الدولى فى المجالات التنموية ومن ثم مهي نظرية إصلاحية تسعي إلى إصلاح النظام القائم من خلال نهج وإجراءات تطويرية وتدريجية، وبالتالى فالدولة ليست هى الفاعل الوحيد فى علاقات الأمن الدولية ويتعدى مفهوم الأمن لديهم ألى أبعاد اقتصادية وثقافية واجتماعية فلا يقتصر على البعد العسكرى[3].

ومن ثم فإن مفهوم الأمن يواجه أزمة بسبب الالتباس والغموض فى شأن تأثير التطورات فى هيكل العلاقات الدولية وقضاياها وفكرها على مفهوم الأمن. وبالتالى فإن مفهوم الأمن قد اتسع إلى حد كبير ليشمل كل شيء فى الحياة تقريبا، وهوما يعني التضحية بالدقة والقوة التنظير، فضلاً عن الصعوبات التي يفرضها شمول المفهوم لكل شيء عند صنع السياسات الأمنية. منذ تولي الرئيس بوش الرئاسة الامريكية، ولمواجهة التهديات الجديدة للأمن القومي الأمريكي، بعد هجمات 11سبتمبر، بدأت الإدارة الجديدة تعديل لبعض عناصر استراتيجية الأمن القومى الأمريكي، ولا سيما من حيث مصادر تهديد، حجم وهيكل وتسليح القوات الأمريكية.

6- المقصود بمفهوم الإرهاب: إذا بحثنا عن التعريف لمفهوم الإرهاب في اللغة الإنجليزية، وقد جاء في قا موس أكسفورد عن كلمة"إرهاب"Terrorism أنها تعني سياسة أو أسلوب لإرهاب وإفزاع المناوئين أو المعارضين لحكومة ما، كما ورد في إحدى الدراسات المقدمة من وحدة أبحاث الكونجرس الأمريكي الصادرة في17 من ديسمبر 2001 بعنوان"الإرهاب المستقبل والسياسة الخارجية الأمريكية" تعريفاً للإرهاب، و الذي عرفته بأنه الإضرار بالأفراد والممتلكات في أكثر من الدولة، أما الجماعات الإرهابية فهي التي تمارس العنف أو أكثر من جماعة فرعية تمارس

[1] - مرجع سابق، ص5.
[2] - د. مصطفى علوى، قضايا الأمن العالمي، في: قضايا ومشكلات عالمية معاصرة، الكويت، عماد الدراسات الجامعية العامة، ،الجامعية العربية المفتوحة،ط1، 2005،ص199.
[3] - مرجع سابق، ص200.

جميعها الإرهاب لأسباب سياسية[1]. وفي خطابة رئيس الأمريكي جورج بوش الإبن أُلقي أمام الكنجرس الأمريكي بتاريخ 20 من سبتمبر 2001 أكد فيه بأن كل دولة في العالم أمامها خياران لا بديل لهما فإما أن يكون معنا ضد الإرهاب أو ضدنا مع الإرهابين[2]. بعد أن تعرضت الولايات المتحدة الأمريكية لأحداث الإرهابية لم تستطيع القوانين والأنظمة الداخلية مواجهة هذا أحداث، لذا تدخل الجيش لمكافحة الإرهاب لأن الإرهاب أصبح بوجود هذه الأحداث ظاهرة عالمية يجب تضافر كل قوى العالم لمكافحتها، وبعد هذه الواقعة اعترف العالم بأن الإرهاب ظاهرة يجب مكافحتها دولياً[3].

خامساً: منهج الدراسة:

تأخذ الدراسة بمنهج تحليل النظم "System Analysis Approach".

لقد كان اقتراب التحليل النظمى أحد أهم الاقترابات المستحدثة فى نطاق الدراسات السياسية التى بدأت فى التبلور والظهور مع منتصف الخمسينات. والحقيقة أن إدخال مفهوم تحليل النظم إلى نطاق دراسة الظواهر السياسية جاء متأخراً، كما لم يكن ذلك بطريقة مباشرة، بل جاء من خلال علماء الاجتماع من أمثال بارسونز Parsons، وهومانز Hommans، وغيرهم الذين قاموا بتطوير مفهموم النظام الاجتماعى، ومن خلال تمكن عدد لا بأس به من علماء السياسة من أمثال ايستون، وألموند، وباى، وكولمان من تطوير واستخدام اقتراب النظم فى الدراسات السياسية[4].

تعتمد الدراسة على منهج تحليل النظم باعتبارة الأكثر ملائمة لموضوعها، سوف نستخدم في هذه الدراسة اقتراب تحليل النظم لديفيد إيستون ويعد هذا الاقتراب من أنسب الاقترابات لهذه الدراسة، ويتعامل هذا المنهج مع أى ظاهرة سياسية على أنها نظام له حدود تميزه عن البيئة التي يعمل فيها يؤثر فيها ويتأثر بها عن طريق ما يرد إليه من مدخلات قد تكون في صورة ضغوط أو تأييد ومساندة، ومخرجات بعد تفاعله مع المدخلات قد تأخذ صورة قرارات وسياسات أو سلوكيات فعلية، ومن تغذية المرتدة تنقل إليه المعلومات عن مدى ملاءمة مخرجات أو استجابتة للمدخلات.

وفي تلك البيئة يهدف النظام للحفاظ على بقائه ومن ثم فهو قادر على التكيف معها، وقد ارتكز اقتراب " إيستون" لتحليل النظم على أربع عناصر هى[5]: 1- المدخلات input: وهي تشمل كل

---

[1] - ليليان إميل كامل، أحداث الحادي عشر من سبتمبر وتطورات الإدراك الأمريكي تجاه العرب دراسة في السلوك الأمريكية تجاه بعض قضايا العربية ، رسالة ماجستيرغير منشورة،القاهرة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية،2010،ص 112.

[2] - مرجع سابق، ص114.

[3] - نبيل لو قا بباوي، الإرهاب صناعة غيرإسلامية،القاهرة، دارالبباوى للنشر، 2007،ص57.

[4] - شريف عبدالرحمن عبد الحميد،" نظرية النظم ودراسة التغير الدولي"رسالة ماجسترغير منشورة، جامعة القاهرة، كليةالاقتصاد والعلوم السياسية، 2003،ص100.

[5] - د. عبد الغفار رشاد القصبى، مناحج البحث فى علم السياسة، القاهرة، مكتبة الآداب،ط1، 2004، ص 161.

ما يتلقاه النظام من بيئته، وهي عند إيستون نوعين هما: المطالب– تعبر عن الرغبات الجماعية سواء فيما يتعلق بتحقيق أهداف المجتمع أو بكيفية توزيع القيم– والتأييد الذي يشمل تلك الاتجاهات والسلوك المؤيد أو معارض لنظام.

2– عملية التحويل process: وهي عملية داخلية بالنسبة للنظام يتم خلالها استيعاب المدخلات في أبنية النظام المختلفة سواء تشريعية أو تنفيذية أو قضائية.

3– المخرجات output: وهي مجموعة القرارات والسياسات التي يصدرها النظام السياسي سواء صدرت في شكل قوانين أوقرارات تنفيذية أو أحكام قضائية.

4– التغذية الاسترجاعية feed-back: وهي تتضمن التأثير الذي تحدثه المخرجات علي المد خلات. وأهم هذه المحاولات محاولة "جابريل ألموند" عام1962م، حيث وضع نموذجاً للمدخلات والمخرجات،كما إنه لم يكون هناك ذكر للتغذية الاسترجاعية، كذلك محاولة "مودليسكي"1962م، حيث قدم نموذجاً للسياسا الخارجية يتكون من أربعة متغيرات هي مدخل القوة، ومخرج القوة والمصالح والاهداف، وأعتبر مودليسكسى أن توازن بين هذه المتغيرات الأربعة هوالذى يخلق السياسة الخارجية الرشيدة، كذلك وضع مودليسكي عملية التفاعل بين المدخلات والمخرجات والتغذية الاسترجاعية[1].

وقد ميز شارلز ماكليلاند بين هدفين متضمنين في الحفاظ على البقاء، حيث رأى أن الحفظ على بقاء النظام لايكون بتحقيق التوازن "Equilibrium" بل بتحقيق الثبات "Steady" الذي هو أوسع من التوازن ويمتازعنه بالديناميكية التي ليس لها نهاية، وقد رأى مورتن كابلان أنه في ظل النظام للحفاظ على بقائه قد يتحول أو يظل كما هو، فقد ميز بين حالتين، الأولى حالة تغير سلوك النظام نتيجة عوامل منبثقة ولكنه سرعان ما يعاود سلوكه السابق بعد انتفاء العوامل، والثانية هي حالة استمرار التغير وينتج عنها تغير النظام[2]. يرتكز اقتراب تحليل النظم كما قدمه دفيد ايستون على مجموعة من الافتراضات لعمل أهما: (الف) العملية السياسية عملية آلية ديناميكية.(ب) النظام السياسى نظام مفتوح يؤثر ويتأثر بالأنظمة الأخرى.

(ج) النظام يقوم بمجموعة من الوظائف لابد منها لاستمراره.(د) البيئة تفرض على النظام ضغوطاً.(ص) النظام السياسى نظام تكيفى[3].

يطرح اقتراب التحليل النظمى مجموعة من العلاقات الأساسية بين العناصر أو المتغيرات التى يتكون منها النظام السياسى من ناحية، وبينها وبين البيئة الخارجية المحيطة عبر

---

[1] مرجع سابق، ص162.

[2] - Charles A. MccLelland, Application of General System Theory in Intenational Relations, In: David V. Edwards, International Politics Analysis Readings, (New York: the University of Texas, 1970),pp.232.

[3] - Ibid, P.235.

الحدود التى تفصله عن غيره من النظم الاجتماعية الأخرى من ناحية أخرى. وبالتالى فإن منهج تحليل النظم هو المنهج المناسب للدراسة حيث سيتم على اساسه اعتبار أفغانستان نظام يدخل اليه العديد من المدخلات يتفاعل معها وينتج عنه العديد من المجرجات التى بدورها تؤدى إلى تغذية استرجاعية.

ومن الواضح أن أفغانستان تمثل النظام الذى يتأثر بالعديد من المدخلات وهى التدخل الأمريكى و وجود القوات الأمريكية والدولية فيها، وجود المنظمات الارهابية كقاعدة وطالبان، والتفتت المذهبى والعرقى، الفساد وتجارة المخدرات، وعمليات الانتحارية وعدم الاستقرار سياسى، كل ذلك من مدخلات يتفاعل مع النظام فى شكل مخرجات فيأتى مؤثرا على نظام الحكم والمجتمع الأفغانى معا تشمل كل مجالا السياسية والاجتماعية والاقتصادية وبالتالى الأمن والإستقرار.....الخ، كما يؤثر بدوره على علاقاتها بدول الجوار الإقليمى كروسيا وإيران وباكستان وهند وصين وتركيا، وعلى مستوى الدولى يؤثر بعلاقاتها بالولايات المتحدة والاتحاد الاروبى والدول العربية، وهوه ما ادى بدوره إلى حدوث تغذية استرجاعية فى اطار سياسيات لتلك الدول وخاصتا الولايات المتحدة الأمريكية للتعامل مع تلك التهديدات والتغلب عليها قدر المستطاع.

سادساً: الدراسات السابقة :

ويمكن تصنيف الدراسات المتوافرة الى مجموعتين، الأولى: اهتمت بدارسة عن التغيرات والتطورات التي ألمت بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة بعد أحداث الحادي عشرمن سبتمبر، تناولت كيفية صنع قرار الحرب في الولايات المتحدة بالتطبيق على أفغانستان، ومعظمها كتب بعد الحرب الأمريكية على أفغانستان مباشرةً، و المجموعة الثانية: اهتمت بأثر الحتلال الأمريكى على المجتمع الأفغانى وتداعياتها الإقليمية بعد واقعة الاحتلال، فضلاً عن تفسير وتحليل صعوبات وتحديات أمام الحكومة أفغانية والقوات الأمريكية بعد ثمانية سنوات من الاحتلال، وسيتم تناول كل منها على حدة.

- **مجموعة الأولى:** كان من بين أهم القضايا التى صدرت هذا المجموعة ردود الفعل الأمريكى والدولى بعد أحداث الحادي عشرمن سبتمبر، وفضلاً عن كيفية صنع القرارات الأمريكية تجاه افغانستان والحرب على الارهاب، وكيفة يتم سقوط الإمارة طالبان وبناء الدولة الأفغانية بدعم القوات الدولية وقرارات الامم المتحدة، ومشاركة بعض الدول الاقليمية فيها.

أ- الدراسات التى تناولت كيفية صنع قرار الحرب على أفغانستان:

- **دراسة" بوب ودورد":** تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الأمريكية القليلة التي تناولت كيفية صنع قرار الحرب في الولايات المتحدة بالتطبيق على أفغانستان، فهذه الدراسة

تعتبر رواية حقيقية يرويها الكاتب بعد مقابلات عديدة مع كبارصناع قرار في الولايات المتحدة الأمريكية، بما فيهم الرئيس الأمريكي بوش نفسه، ويستفاد من هذه الدراسة في التعريف على كيفية صنع قرارات الحرب على أفغانستان، التي حدث بين أعضاء الإدارة الأمريكية[1].

- **دراسة بعنوان "عملية الحرية الدائمة والصراع في أفغانستان"**: وهي صادرة عن مجلس العموم البريطاني، تتناول الجزء الخاص بالعمليات العسكرية في الحرب الأفغانية، حيث تحلل أهداف الحملة العسكرية ضد أفغانستان والتي عرفت باسم "عملية الحرية الدائمة" في الإطارين القانوني والسياسي، ومع توضيح مراحل العمليات العسكرية حيث توضح الدراسة بدأت بمرحلة القصف الجوي ثم بعد ذلك الإنزال البري للقوات الأمريكية، وقد أكدت ان الولايات المتحدة استخدمت القوات الأفغانية معارضة لطالبان كقوات البري للولايات المتحدة حفاظاًعلى كثير من ارواح جنود ، وحللت الدراسة مسرح العمليات وطبيعة القوات المحاربة ودور التحالف الشمال فى تشكيل الحكومة بعد سقوط الطالبان. ويستفاد من هذه الدراسة في التعرف على تشكيل الحكومة المؤقته، وكيفيه مشاركة القوميات الأفغانية متنوعة المصالح والاتجاهات في ظل ضغوط الأمريكية والدول الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية[2].
- **دراسة " أحمد جلال محمود عبده"**: تناولت هذه الدراسة الخلفية التاريخية للأزمة الأفغانية من خلال تركيز على عرض الجغرافيا الطبيعية والبشرية لأفغانستان والتطور التاريخي للأزمة الأفغانية، حيث تحلل المصالح الدولية والإقليمية في أفغانستان والسياسة الأمريكية تجاه حركة طالبان قبل أحداث 11سبتمبر. فضلاً عن بيان تداعيات الداخلية والخارجية لهذا الهجمات علي مستوي المجتمع الأمريكي والنظام الدولي وتداعياتها على العالم العربية وعلى قضايا العلاقات الدولية. وكذلك يتناول المواقف الإقليمية للحرب الأمريكية على أفغانستان مثل الموقف الروسى والهندي ومواقف الدول الجوار الأفغاني، ويمكن الاستفادة من هذه الدراسة عن

[1] - بوب ودورد، بوش محارباً، (تعريب) د.سمر القا ضي، رياض، مكتبة العبيكان، الطبعه الأولى، 2003م.

[2] - Operation Enduring Freedom and The Conflict in Afghanistan: An Update, House of Commons Library, Paper no,01/31 October 2001. http://www.cfr.org/publication/20374/cost_of_commitment_in_afghanistan.html.

تصورات القوي الإقليمية والدولية تجاه أفغانستان كدولة جديدة ما بعد سقوط طالبان، وتحديات الدولة الأفغانية ما بعد تشكيل الحكومة المؤقتة [1].

- **دراسة بعنوان " 11 سبتمبر 2001: ردود الأفعال"**: تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الهامة التي اعتمد عليها الباحث في اطروحته أعدها مجموعة من الخبراء والمحللين في مجلس العموم البريطاني، وبحثت الدراسة في طبيعة هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 وردود الأفعال الأمريكية والبريطانية والدولية والإقليمية، فضلاً عن تناولها تحليل شخصية أسامة بن لادن زعيم تنظيم القاعدة، وكذلك الخلفية التاريخية للدولة الأفغانية منذ الغزو السوفيتي عام 1979م مرورًا بالحرب الأهلية في الفترة من 1989–2001م، ويستفاد من هذه الدراسة تعرف على ظهور حركة طالبان عام 1994م وصعودها للسلطةعام 1996م [2].

ب– الدراسات التى تناولت تفسير 11سبتمبر و ردود الأفعال الأمريكية تجاه طالبان:

- **دراسة " د.محمد قدرى سعيد، د. عبد المنعم سعيد"**: تعتبر هذه الدراسة من أهم الدراسات العربية التي تناولت بالشرح والتحليل هجمات 11 سبتمبر 2001 وتداعياتها ورؤى تفسير الهجمات، فعرضت الدراسة للرؤية الأمريكية، وكذلك قدمت عرضاً موجزاً للروايات الأخرى، و يستفاد من هذا الدراسة في التعرف على أطراف الحرب في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001، والمتمثلة فى الولايات المتحدة الأمريكية وتنظيم القاعدة، وحركة طالبان [3].
- **دراسة" فرامرزتمنّا"**: هى الدراسة باللغة الفارسية، تناولت هذه الدراسة المتغيرات والتطورات التي ألمت بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة بعد أحداث الحادي عشرمن سبتمبر، وفضلا عن بيان نشأة وتطورالقاعدة وعلاقتها بحركة طالبان، بالإضافة على ذلك تحلل الدراسة متغيرات الساسية الأمريكية بعد الهجمات الحادى عش من سبتمبر، ولذلك تناولت علاقات الأمريكية مع كل الإيران والباكستان، ويستفاد من هذا الدراسة في التعرف علي تطور علاقة الطالبان مع القاعدة فى

---

[1] - أحمد جلال محمود عبده ، الأبعاد السياسية والأمنية للتدخل العسكري الأمريكي في أفغانستان، رسالة ماجستر غير منشورة، القاهره، جامعة حلوان، 2008.

[2] - (1) 11 September 2001: the Response, House of commons Library, paper no 01/73,3October 2001.

[3] - د. محمد قدرى سعيد، د. عبد المنعم سعيد، الأفكاروالأسرار:11سبتمبر 2001، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية الأهرام، الطبعة الثانية، 2002.

الاطـار الإيـدولوجى الواحـد والمصـالح المتعـارض، عـلاوة عـن دور لعبـت ايـران وباكستان لدعم الحرب الأمريكى على الارهاب[1].

- **دراسة "أحمد محمد بهاء الدين الغمري"**: تناولت هذه الدراسة ظاهرة الحرب والصراع الدولى في العلاقات الدولية وأثر ذلك الصراع على أفغانستان، وايضاً حللت الدراسة المواقـف الدوليـة مـن هجمـات الحـادى عشـر مـن سـبتمبر 2001، وتأثيرهـا علـى المسلمين والعرب، وكذلك عملية بناء التحالف الدولي للتدخل في أفغانستان، ويستفاد من هذه الدراسة في التعرف علي الأوضاع الداخلية في أفغانستان من حيث الموقع والجغرافيـا السياسـية والقـوى السياسـية الداخليـة مثـل الحركـة الطالبـان والتحـالف الشمال[2].
- **دراسـة" السـيد ولـد أبـاه"**: حللت هذه الدراسة هجمات الحادى عشر من سبتمبر 2001 لرصد تداعيات هذا الحدث على العلاقات الدولية بعد هذه الهجمات، فضلا عن تناول الدراسة عدداً من القضايا الإستراتيجية الهامة مثل العلاقة هجمات11 سبتمبر 2001 بقضية الارهاب الدولي وتأثير الهجمات على الدول الإقليمى، مع توضيح صورة الإسلام فى الخطاب الغربي بعد هجمات 11سبتمبر 2001 ، ويستفاد من هذا الدراسة في تعريف على اتجاهات الفكر الاستراتيجي الامريكي بعد الهجمات وعلاقات الولايات المتحدة بالقوى الدولية الصاعدة [3].

- **المجموعة الثانية:**

كان من أهم القضايا التى تصدرت هذه المجموعة أثر إحتلال الولايات المتحدة على المجتمع الأفغانى وتداعياتها بعد واقعة الإحتلال، هذا بالإضافة إلى تناول الهيكل النظام السياسيى الأفغانى، وتأثيرالقرارات الأمريكية و الدولية على الفصائل الأفغانية والقوى السياسية الداخلية أن تضع تصورًا لمستقبل النظام السياسي بعد الحرب وسقوط الإمارة الطالبان.

أ- الدراسات التى تناولت أثرالإحتلال الأمريكى على المجتمع الأفغانى وتداعياتها:

---

[1] - فرامرز تمنّا، سياست خارجى آمريكا درافغانستان" السياسة الخارجية الأمريكية فى أفغانستان"، تهران ، بزوهشكده مطالعات راهبردي، جاب اول،1387ه ش(2008م).

[2] - أحمد محمد بهاء الدين الغمري، الصراع الدولي وأثره على أفغانستان، رسالة ماجستر غير منشورة، القاهرة، معهد الدراسات والبحوث الأسيوية، جامعة الزقازيق، 2003.

[3] - د. السيد ولد أباه، عالم مابعد 11سبتمبر2001:الإشكاليات الفكرية والإستراتيجية، بيروت، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولي، 2004.

- **دراسة" محمود يزدان فام"**: هي الدراسة باللغة الفارسية، تناولت هذه الدراسة أثر الاحتلال الامريكى على الدولة الأفغانية من الأبعاد العسكرية والأمنية، تحلل الدراسة عن عدم وجود رؤية الأمريكية واضحة لترتيب الأوضاع الأمنية في أفغانستان بعد الاحتلال على نحو يمكنها حل المعضلة الأفغانية بأقل تكلفة، وأضاف الكاتب إلى تردد القرارات الأمريكى من أجل بناء الدولة الأفغانية ضعيفة أو قوية، ومماطلة الأمريكية قصداً أو خطاءً يودي إلى فشل الدولى للقضاء على الارهاب تماماً، وعودة طالبان مرة أخر إلى مسرح السياسي الأفغانى، ويستفاد من هذه الدراسة في التعرف على الأوضاع الدولة الأفغانية فى مرحلة ما بعد الحرب بما تتضمن من الإعادة بناء الدولة على اساس اتفاق بن، فضلا عن التعرف على تأثيرالدول الجوارعلى تشكيل الحكومة الأفغانية الإنتقالية[1].
- **دراسة بعنوان" أفغانستان : 2006 دراسة مسحية على الشعب الأفغاني"**: هذه الدراسة صادرة من المؤسسة الآسيوية، دراسة مسحية عن الشعب الأفغاني، وتناقش الهوية الوطنية الأفغانية واتجاهات المزاج العام للدولة ومشكلاتها على المستويين القومى والإقليمي، و يستفاد من هذا الدراسة في التعريف على القضايا المهمة التى تناولتها الدراسة مثل القضايا الأمن والإقتصاد والتنمية والمشاركة السياسية فضلاً عن دراسة الوضع الديمقراطى فى أفغانستان من خلال رصد نسب مشاركة المرأة فى الإنتخابات والإهتمام بقضايا الحقوق الإنسان[2].

ب- الدراسات التي تناولت تأثير القرارات الأمريكية و الدولية على سلوك الحكومة الأفغانية والقوى السياسية الداخلية:

- **دراسة" كينيث كاتزمان"**: وهو باحث متخصص في شئون الشرق الأوسط وآسيا، قام بدراسة بعنوان " أفغانستان : السياسة والإنتخابات ، وأداء الحكومة " وهي عبارة عن دراسة جديدة جدا صادرة بتاريخ 1أكتوبر 2009 عن مركز خدمات بحوث الكنجرس (CSR) ويحلل فيها الكاتب وجود الفساد منتشرة في الحكومة الأفغانية هو سبب تنامي طالبان وعدم الاستقرار فى أفغانستان، فضلاً عن تحليل الإنتخابات الأفغانية، وكذلك يشير الكاتب كانت هناك اتهامات بالتزوير على نطاق واسع، سوف لها تأثير على المصالحة الوطنية والحوار مع الطالبان ، واضافة عن ذلك حللت الكاتب الاستراتيجية الأمريكية التي أعلن عنها في عام 2009 هو ما يسمى "الطفرة

---

[1] - محمود يزدان فام، أمريكاى بس از 11سبتامبر: سياست داخلى وخارجى" أمريكاء بعد11سبتمبر:السياسة الداخلية والخارجية:، تهران، بزوهشكده مطالعات راهبردى، جاب اول،1384 ه ش(2005م).

[2] - Afghanistan in 2006: A Survey of the Afghan people, The Asia Foundation 2006. in:http://www3.interscience.wiley.com/cgi-bin/fulltext/121681473/PDFSTART

المدنية" التي هي في عملية مضاعفة إلى نحو 900 متخصص الأمريكى ، وارسال عدد من الموظفين المدنيين من الولايات المتحدة الى أفغانستان للمساعدة في بناء مؤسسات الحكم والأمن، و فى الإطار تكثيف جهود فى مجال التنمية، لا سيما في مجال الزراعة. ويستفاد من هذه الدراسة في التعرف على الأوضاع المجتمع الأفغانى بعد الإنتخابات الرئاسية، علاوة عن فهم طبيعة عمل القوات الأمريكية فى بناء جيش الوطني وعناصر الشرطة الأفغانية ومع التعرف على المساعدات التى تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية فى مجال إعادة الإعمار لأفغانستان منذ 2001[1] – 2009.

- **دراسة" مجيب الرحمن رحيمى"**: تعتبرهذه الدراسة من أهم الدراسات الأفغانية التى تناولت بالشرح وتحليل متين النظام السياسي الأفغاني، بما فيها الدستورية والمؤسسات القضائية، فى هذه الاطار حللت الكاتب فرق بين نظامين البرلمانى والرئاسي ويشيرإلى مزايا وعيوب كلاهما، فلذلك قام الباحث بدراسة مقارنة التطبيقة للنظامين، بمعنى اى نظام قد يكون اكثر نجاحا وكفاءً فى بناء الدولة الأفغانية فى المستقبل، ما توصلت إليه هذه الدراسة إلى النتيجة قد اخطأت المجتمع الدولى بقيادة الأمريكية بفرض النظام الرئاسي فى أفغانستان، الولايات المتحدة والامم المتحدة لم تأخذ فى حسبان الاعتبارات القومية واللغوية والمذهبة فى تشكيل نظام السياسي الأفغانى، واستند الباحث إهمال المجتمع الدولى حقيقة التاريخية المهمة، هي أن النظام السياسي في أفغانستان قد تأسس تاريخيًا على القواعد النظام البرلمانية وليس الرئاسية، على نحو يجعل من الدستور الحالي استثناء في عملية التطور السياسي في أفغانستان، ويستفاد من هذه الدراسة عن كيفية عمليات إعادة بناء هيكل النظام السياسي الأفغانى بعد سقوط الإمارة طالبان فى ظل تأثير القرارات الأمريكية والدولية، من حيث المتابعة والوضع الدستور الجديد عام 2004م [2].

خلاصة الدراسات السابقة:

[1] - Kenneth Katzaman, Afghanistan: Politics, Elections, and Government Performance, CRS Report for Congress, Congressional Research Service. The Library of Congress, October,1, 2009. in: http://avaxhome.ws/ebooks/history_military/Afghanistandddd.html

[2] - مجيب الرحمن رحيمى، نقدى بر ساختار نظام در أفغانستان"نقد عن الهيكل النظام فى أفغانستان"، كابل، مطبعة مسلكى افغان ،جاب اول، 1387 ه ش(2008م).

أنه رغم اجتهاد بعض الدراسات فى توصيف قرار التدخل الأمريكي فى أفغانستان، وتحليل طبيعة عمل القوات الأمريكية والدولية فيها، مع بيان المساعدات التى تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية والمجتمع الدولية فى مجال إعادة الإعمار والتنمية ودعم العملية الديمقراطية لأفغانستان منذ 2001–2009، إلا أن معظمها قد أغفل من تأثير وتداعيات الاستراتيجية الخروج غير مسؤول على نظام السياسي الأفغانى، قد يكون خطير للغاية من تداعيات التدخل الأمريكى بعد هجمات 11سبتمبر 2001م. كل هذا التحديات والمشكلات يقلق السياسيون والمواطنين الأفغان موجودين فى الداخل والخارج الوطن، ولكن السؤال الهام للغاية الذي يثار في الأذهان الآن هو: هل الحكومة الأفغانية قادرة بالفعل على حفظ الإستقرار والأمن ومواجهة القاعدة و طالبان واستمراريتها نحو الديمقراطية بعد الانسحاب القوات الدولية والخروج القوات الامريكية من أفغانستان.. ؟ وهوما تحاول هذه الدراسة اجابة عنها وتناولها من خلال الفصول والمباحث التالى.

سابعاً: تقسيم الدراسة:

الفصل التمهدي

الخلفية التاريخية للأزمة الأفغانية

المبحث الأول: الخريطة السياسية و الاجتماعية لأفغانستان.

المبحث الثانى: أفغانستان من قيام النظام الملكي حتى سقوط نظام الطالبان.

المبحث الثالث: دور الولايات المتحدة الأمريكية لظهوروسقوط حركة الطالبان.

الفصل الأول

محددات السياسة الامريكية تجاه أفغانستان

المبحث الأول: أحداث 11سبتمبر والحرب الأمريكية على الارهاب.

المبحث الثانى: تحولات الإستراتيجية الأمريكية والحوار مع الطالبان.

المبحث الثالث: المصالح الأمريكية وتطور الأوضاع الأمنية فى أفغانستان.

الفصل الثاني

أثر الإحتلال الأمريكى على هيكل النظام السياسى الأفغانى

المبحث الأول: أفغانستان بين النظام الرئاسى أم البرلمانى.

المبحث الثانى: هيكل النظام السياسي الأفغانى فى ظل الدستور الجديد.

المبحث الثالث: القوى السياسية الفاعلة والمشاركة السياسية.

الفصل الثالث

أثر السياسة الأمريكية على أداء النظام السياسى الأفغانى

المبحث الأول: إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

المبحث الثاني: تعزيزالديمقراطية وتمكين المرأة والحقوق الانسان.

المبحث الثالث: مكافحة الفساد والمخدرات ضمان لأمن والإستقرار.

المبحث الرابع: تطورعلاقات الدولة الأفغانية الإقليمية والدولية.

النتائج الدراسة.

الفصل التمهدي

الخلفية التاريخية للأزمة الأفغانية

مقدمة:

أفغانستان بلد ذو طبيعة جبلية ويتمتع بموقع إستراتيجي مهم. وقد تعرض لهجمات العديد من القوى الكبرى على مدى قرون، بدءاً بقوات (الإسكندر المقدوني) ومروراً بقوات (نادر شاه

أفشار) ثم الإمبراطورية البريطانية العظمي وبعدها الاتحاد السوفياتي. ومنذ القرن التاسع عشر الميلادي فصاعداً، تحول هذا البلد إلى منطقة حائلة بين إمبراطورية بريطانيا العظمي وإمبراطورية روسيا القيصرية ومستعمراتهما في آسيا الوسطي وشبه القارة الهندية. أفغانستان دولة حبيسة بالمفهوم الجغرافي، فهى لا تطل على بحار أو محيطات تربطها مباشربالعالم الخارجي. فى عام1747 م بدأ تاريخ أفغانستان الحديث باستقلال أحمد شاه عن المملكة الفارسية وإقامة مملكة خاصة امتدت نحو حدود الدولة الحالية، وكانت القوى الكبرى تتصارع فيما بينها من أجل الاستيلاء على أفغانستان أو توسيع دائرة نفوذها فيها. واستمر هذا الصراع بين القوتين العظيمتين : الولايات المتحد الأمريكية والاتحاد السوفياتي حتى أنتهي الأمر بغزو الاتحاد السوفياتي لأفغانستان[1].

تمكن المجاهدون الأفغان – وبدعم من إيران وباكستان – من دحر قوات الاحتلال السوفياتي وحملها على الانسحاب من أفغانستان إلا أن فتح (كابول) بيد المجاهدين وبقيادة (أحمد شاه مسعود) استغرق ثلاث سنوات. لكن بعض الفصائل القومية البشتونية لم تبد الارتياح من استيلاء (أحمد شاه مسعود) على (كابول) باعتباره كان من القومية الطاجيكية، ولأنها كانت المرَّة الأولى بعد مائتين وخمسين عاماً يخسر فيها (البشتون) سلطتهم على (كابول) العاصمة. وإثر ذلك نشب الصراع بين فصائل المجاهدين من القوميات المختلفة، ولم يستغرق الأمر طويلاً حتى ظهرت جماعة (الطالبان) التي كانت غالبية عناصرها من (البشتون)[2].

في 12 تشرين الأوَّل عام 1994 بدأت (جماعة الطالبان) التحرك من منطقة (اسبين بولداك) الواقعة على الحدود بين أفغانستان وباكستان باتجاه مدينة (قندهار). واضطرت حكومة (رباني) إلى الخروج من (كابول) والانسحاب إلى الشمال (محافظة طخار) إثر استمرار ضغوط (حركة الطالبان) عليها. واستغرق وصول طالبان إلى مدينة (كابول) عامين حيث حكموا البلاد من هناك لمدة خمسة أعوام. حتى قام الولايات المتحدة بتعاون التحالف الشمال بإسقاط طالبان بعد هجمات11سبتمبر 2001م ، ويودى إلى وصول حكومة صديقة للغرب بقيادة الرئيس حامد كرزى إلى السلطة.

وفى هذا الإطار فقد تم تقسيم الفصل الأول إلى ثلاثة مباحث، على النحو التالى:

[1] - ستيفن تانر، أفغانستان: التاريخ العسكرى منذ عصر الإسكندر الأكبر حتى سقوط طالبان، القاهرة، كلمات عربية للترجمة والنشر،2010م.11-15.
[2] - نفس مرجع ، 340

المبحث الأول: الخريطة السياسية و الاجتماعية لأفغانستان.

المبحث الثانى: أفغانستان من قيام النظام الملكي حتى سقوط نظام الطالبان.

المبحث الثالث: دور الولايات المتحدة الأمريكية لظهوروسقوط حركة الطالبان.

المبحث الأول

الخريطة السياسية و الإجتماعية لأفغانستان

تقع أفغانستان فى قلب آسيا الوسطى، تمتد الحدود الدولية لأفغانستان لمسافة " 5769كم"، يحدها من الشمال جمهوريات تركمنستان وأوزبكستان وتاجكستان"2383كم"، ويحدها من الغرب إيران"849كم"، ويحدها من الشمال الشرقى الصين"71كم" ، ويحدها باكستان من الجهة الجنوب والشرق"2466كم". وتعتبر أفغانستان دولة قارية حبيسة Land "Locked" وقد جعل هذا الموقع أفغانستان حاجة دائمة إلى توطيد العلاقات مع جيرانها الذين يملكون ميناء دولية للإستيراد وتصدير. وبفضل هذا الموقع، تجمع فى أفغانستان مايزيد على عشرين مجموعة إثنية، ويبلغ عدد سكان أفغانستان 26,813,057 نسمه وفقاً لتقديرات عام 2001، والآن وصل عدد سكانها 29,121,286 نسمة وفقا لتقديرات الموقع الاستخبارات الأمريكية عام 2010م[1].

ومع وجود إحصائيات عديدة حول أعداد سكان هذه القوميات ونسبها، إلا أنه لا يمكن الاعتماد على أي من هذه الإحصائيات بسبب الحروب المتعددة، إذ يتعذر إجراء إحصاء سكاني كامل في هذا البلد نظراً لانعدام الاستقرار السياسي فيه. ويعتبر الإسلام الديانة الرسمية للدولة حيث يدين به حوالي 99% من السكان، منهم 80% سنه على المذهب الحنفي و15% شيعة على المذهب الامام جعفرالصادق و4% على مذهب الإسماعلي بقيادة آغاخان، أما النسبة الباقية وهى 1% فيدينون بديانت آخري مثل الهندوسية واليهودية والمسيحية. وتعدد اللغات المستخدمة في أفغانستان بتعدد العرقيات ومن أهم اللغات المستخدمة: هما اللغتان الفارسية والبشتو، يعتبر اللغتان الرسميتان للدولة[2].

وينتمى سكان أفغانستان للعديد من الجماعات العرقية والاثنية أهمها ما يلي[3]:

(البشتون" Pushtuns ") :

تتكون من ثلاثة منظومات قبلية كبيرة هي : الدراني، والغلزاي (غلجاني) والكرلاني، وكل واحدة من هذه القبائل تتكون من مئات القبائل الصغيرة التي تسمي حسب النظام القبلي بالفخذ (خيل). كما أنهم يمثلون أكبر تجمع قبلي موجود في العالم بعد أكراد، وهو مزيج من العناصر التركية والفارسية ولغتهم الباشتو وأغلبيتهم مسلمون سنة.

(الطاجيك"Tajik ") :

تعتبر الطاجيك أكبر قومية في افغانستان بعد البشتون، وتتكلم اللغة الفارسية، وهى اللغة العلم والإدارة والأدب والتجارة من هذا منطلق تستطيع أغلب سكان أفغانستان كلم باللغة الفارسة

[1] - CIA, The World Factbook, 2010. in : https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/af.html

[2] - Ibid.

[3] - د. محمود توفيق، محددات أداء النظام السياسي فى أفغانستان، رسائل جغرافية، كويت، العدد 282، نوفمبر 2003.

الأفغانية(درى) بإتقان، وتوجد أكثرية أتباع هذه القومية في خمسة محافظات هي : كابيسا، تخار، بدخشان، وبروان، بنجشير، لكن يلاحظ أنهم موجودون أيضاً بكثرة في مدن ومحافظات : بغلان، قندوز، بلخ، غزني، وكابول. والطاجيك من السنة الأحناف.

والذي زاد من أهمية هذه القومية هو أن الأيماق والتيموريين الذين يشكلون الأكثرية في مدن (غور) و (هرات) يعتبرون من الطاجيك، وكل هؤلاء يتحدثون باللغة الفارسية.

(الهزارة" Hazara ") :

وهي القومية الثالثة في أفغانستان بعد البشتون والطاجيك، وقد لعبت دوراً أساسياً في التطورات الداخلية التي شهدتها أفغانستان. ويشكل أتباع هذه القومية الأكثرية في المحافظات الوسطي مثل : باميان، وردك، غزني، أرزكان. وأكثر هؤلاء هم من الشيعة الإمامية الإثني عشرية. لكن بينهم أقلية من الشيعة الإسماعيلية، وكذلك من السنة. ولهجتهم فارسية تسمي بالهزاركي[1]. والذين يسكنون منهم في المرتفعات الوسطي من البلاد يسمون بالهزارجات.

(الأزبك"Uzbak") :

ينحدرون من أصل تركي، ويتحدثون لغة تركية خاصة بهم. وهم من المسلمين السنة وعلى المذهب الحنفي، ومن حيث التنظيم العشائري والقبائلي ينقسم الأزبك إلى قسمين : قسم يمثل السكان الأصليين الذين أقاموا منذ قرون في شمال أفغانستان. والقسم الآخر هم من الذين هاجروا إلى أفغانستان بعد توسع الإمبراطورية القيصرية وإلحاق آسيا الوسطي بالاتحاد السوفياتي. وعلاوة على هذه المجموعات الأربعة المهمة، هناك القوميات أخرى مثل التركمان "Turkmen"، والنورستانى"Nurestani" ، والبلوش"Baloush" ، والبشى"Pashai"[2].

الخلاصة:

أنه لا يمكن إدراج النظام الإجتماعي الأفغاني تحت أي من التقسيمات المألوفة للنظم الإجتماعية، وذلك نظرًا للطبيعة العرقية الغالبة على هذا النظام. و هو ما يعنى أن هذه الأعراق لا تعيش كشعب طبيعى مختلطة ببعضها البعض، وإنما تعيش شبه منعزلة عن بعضها البعض،

[1] - يحيى غانم، أفغانستان القصة وراء القصة، جريدة الاهرام، ملف خاص، عدد الجمعة، بتاريخ 17 دسمبر2010.
[2] - واك محمد انعام، نزاد هاى افغانى القوميات الأفغانية، كابل، مركز بخش وانتشارات، 1998م، ص 11.

فأغلبية البشتون يعيشون على الجانب الآخر من الحدود مع باكستان، حيث يقع على الجانب الآخر من اخوانهم من نفس العرق ولكن يحملون الجنسية الباكستانية، فى حين يعيش غالبية الطاجيك على الجانب الآخر من الحدود مع جمهورية طاجكستان، أما الأوزبك فعيشون على بعد كليومترات من أوزبكستان، والتركمان على الجانب الآخر من الحدود مع تركمنستان، فى حين يصل الهزارا من الشيعة الرحم مع إخوانهم فى المذهب الشيعى عبر الحدود الغربية مع إيران. إلا أن يظن أن تلك هى الخصائص التى تميز التركيبة السكانية– وبالتالى السياسة فى أفغانستان – فقط، فإنه يقع فى خطأ كبير. فجغرافيا أفغانستان الجبلية التى تفصل الأعراق بأكثر مما تصلها، تحالف مع تركيبتها العرقية الفريدة، وهو الأمر الذى نمى على مدى ألوف السنين إحساسا قويا بالشك فيما بين تلك الأعراق.

شكل(1) خريطة سياسية لأفغانستان

شكل(2) خريطة تركيبة إجتماعية لأفغانستان

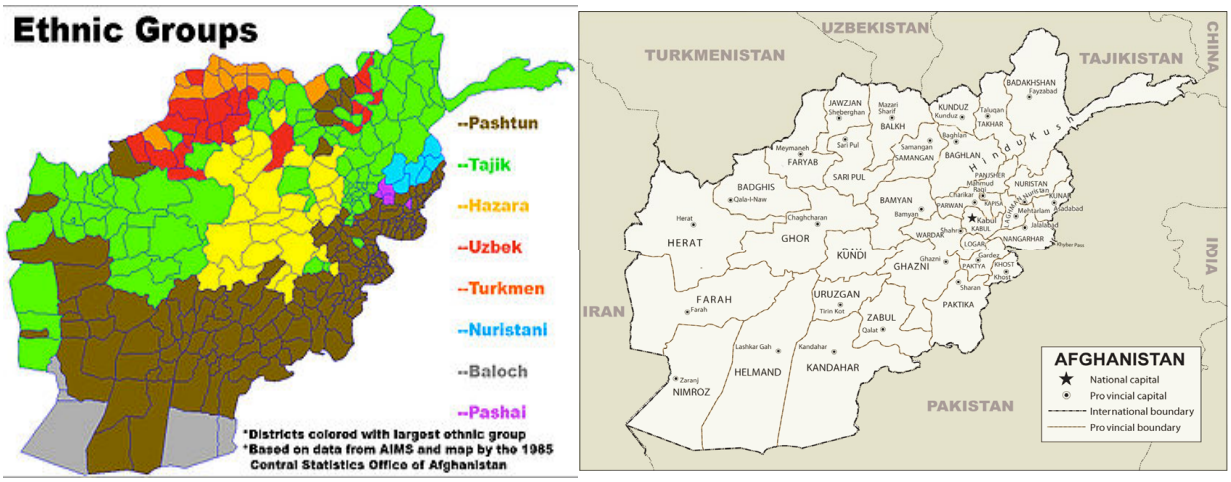

Source: 2003 National Geographic Society. http://www.afghan-network.net/maps/Afghanistan-Map.pdf. Adapted by Amber Wilhelm, CRS Graphics.

المبحث الثانى

أفغانستان من قيام النظام الملكي حتى سقوط نظام الطالبان

أفغانستان بلد جبلي، تكثر فيه السلاسل الجبلية الوعرة، ويتميز بالتنوع المناخي، وموقعها الجغرافي الإستراتيجي العسكرى والمهم جعلها محط أنظار القوى الكبرى على مر التاريخ. حصلت أفغانستان على استقلالها عام 1919م وأصبحت عضواً في الأمم المتحدة، حيث استمرت كدولة محايدة حتى عام 1973 م. بعد قيام النظام الملكي وحتى سقوط حكومة الطالبان مرت أفغانستان بستة فترات مهمة. شهدت أفغانستان ست الحكومات المختلفة الأنواع خلال فترات التالية عبر الخمسين السنة الماضية وكانت كالآتى[1]:

1- حكومة محمد ضاهرشاه الملكية. 2- حكومة داود خان اليسارية القومية. 3- الحكومة الماركسية على اساس حزب واحد مسيطرالتى اشتملت على حكومات: نور محمد تركى، حفيظ الله أمين، ببرك كارمل، الدكتور نجيب الله. 4- حكومة المجاهدين الإسلامية(معتدلة). 5- إمارة الطالبان الإسلامية.(متطرفة). 6- حكومة كرزاى الإسلامية الديمقراطية.

نحاول التوقف عند الفترة الرابعة و الخامسة لإعطاء صورة عن تطوراتها وأحداثها لأنها شكلت الأرضية لبروز حركة الطالبان. أما بالنسبة للفترتين الأولى والثانية والثالث فسنكتفي بإشارة سريعة لها.

وفي حدود عام 1747 م استقلت أفغانستان عن إيران، وذلك بعد مقتل (نادر شاه الأفشاري) وتشكيل النظام الملكي للعائلة الأبدالية، واستمر هذا النظام حتى سقوط نظام الملك ظاهر شاه بيد الابن عمه سردار داود، وتم اعلان نظام الجمهورية بدل لنظام ملكي، لكن سرعان ما اهتز الاستقرار السياسي في هذه المنطقة إثر التنافس بين الروس والامريكاء عليها. واشتد هذا التنافس بين القوى الكبرى في القرن العشرين مما أدي إلى التدخل العسكري في أفغانستان[2].

تميزت الفترة الثانى بمحاولات (داوود خان) إلغاء هوية وثقافة باقي قوميات الشعب الأفغاني من غير البشتون، وفرض عليها ثقافة وتقاليد البشتون، بهدف تحويلها على توابع للبشتون مقلدة لهم، فقد كان يتبني فكرة تحويل أفغانستان إلى قلعة للبشتون. على أن أحلام (داوود خان) انهارت بسقوطه على أيدي الشيوعيين حلفاء الروس، إذ دبر له الروس انقلاباً عسكرياً عندما أشاح بوجهه عنهم، واقتنعوا بأنه غير ولائه لغيرهم.

وبسقوطه بدأت فترة الحكم الشيوعي في هذا البلد، وهي حقبة استمرت طويلاً، وتميزت بعدم الاستقرار السياسي نتيجة للتحرك الشعبي ضد الحكم الشيوعي بسبب موالاته للسوفيات وبعده عن الشعب. وهو الأمر الذي اضطر (الكرملين) إلى تغيير وجوه النظام في (كابول) أكثر من مرة، فقد شهدت هذه الفترة تعاقب أربعة وجوه على الحكم هم : طرقى وأمين وكارمل ونجيب

[1] - د. محمد سرافراز، حركة طالبان من النشوء إلى السقوط، بيروت، دار الميزان،2008م، ص 375-376.
[2] - Galeotti, Mark, Afghanistan: The Soviet Unions Last War, London, Frank Cass, 1995.P. 30-31.

الله. على أي حال بعد الانسحاب السوفياتي من أفغانستان والتحولات السياسية التي شهدها الكرملين والساحة السوفياتية بشكل عام. كل ذلك أدي إلى تسهيل مهمة المجاهدين في أفغانستان، وفعلاً تمكنوا من إسقاط النظام الموالي لموسكو وإقامة الحكومة الاسلامية معتدلة[1].

وفي عام 1992م تولت حكومة المجاهدين السلطة في أفغانستان، وكانت القاعدة قبل مجيء هذه الحكومة هي احتكار البشتون للسلطة، فطيلة تلك الفترة لم تخرج مقاليد الحكم من أيديهم، لكن حكومة المجاهدين كسرت هذا الاحتكار، فحينما سقط نظام (نجيب الله) إثر دخول قوات (أحمد شاه مسعود) طاجيكية العاصمة كابول، كانت القيادات السياسية لأحزاب المجاهدين في مدينة بيشاور الباكستانية، وكان واضحاً أن كل واحدة من هذه القيادات غير قادرة على حكم أفغانستان بمفردها، بل يحتاج الأمر إلى إيجاد ائتلاف بين المجاهدين، وفي الاتفاقية التي توصلت إليها القيادات المقيمة في (بيشاور) في 24 نيسان 1992م، وضعت الأطر الأولى لإقامة حكومة مؤقتة في أفغانستان. واتفقت هذه القيادات في هذه الاتفاقية على أن يكون (صبغة الله مجددي) البشتوني رئيساً للحكومة المؤقتة لمدة شهرين، ثم يتولي رئاستها من بعده (برهان الدين رباني) وهو من الطاجيك لمدة أربعة أشهر. بعد ذلك يجب تشكيل مجلس من أهل احل والعقد أو ما يُسمي بـ (اللويا جرغا) يتولى بدوره تشكيل حكومة مؤقتة لمدة (18) شهراً تهيئ لإجراء انتخابات في البلد. لكن (رباني) استمر في رئاسة الحكومة المؤقتة فترة أطول، وقرر مجلس أهل الحل والعقد – بسبب الظروف التي أوجدتها معارضة بعض الفصائل البشتونية مثل مجموعة (حكمتيار) – تمديد حكم (رباني) إلى سنتين في جلسته التي عقدها في كابول العاصمة، يودى إلى الصراع والحرب الأهلية بين الفصائل البشتونية وغير البشتونية[2].

عندما استقرت حكومة المجاهدين في (كابول) حظيت بدعم وتأييد أكثرية الشعب الأفغاني قياساً بالفترة التاريخية السابقة لأفغانستان، فالحكومات التي تعاقبت على حكم أفغانستان مثل : الحكومات الملكية والقومية والشيوعية. استندت إلى تأييد ودعم أقلية من الشعب الأفغاني. بينما حكومة المجاهدين هذه كانت حصيلة وثمرة جهاد ومعاناة أكثر أبناء الشعب الأفغاني في هذا الصراع التأريخي مع الاحتلال السوفياتي لأفغانستان[3].

ومع ظهور (حركة الطالبان) فقد (حكمتيار) موقعه وأهميته، ومرة أخرى التحق بحكومة المجاهدين، وأصبح رئيساً للوزارة في كانون الثاني عم 1994م. واضطرت حكومة (رباني) إلى الخروج من (كابول) والانسحاب إلى الشمال (طخار) إثر استمرار ضغوط (حركة الطالبان) عليها. واستغرق وصول طالبان إلى مدينة (كابول) عامين حيث حكموا البلاد من هناك لمدة

---

[1] - مؤنس احمر، القوى الإقلمية والمسألة الأفغانية: القضية الأفغانية وانعكاساتها الإقليمية والدولية، القاهرة، مركزالدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، 1919، ص 112.

[2] - فهمى هويدى، طالبان جندى الله فى المعركة الغلط، القاهرة، دارالشروق،2006، ص40.

[3] - Ibid.P 50.

خمسة أعوام، حتى قام الولايات المتحدة بتعاون التحالف الشمال بإسقاط طالبان بعد هجمات11سبتمبر 2001م [1]، ويودى إلى وصول حكومة صديقة للغرب بقيادة الرئيس كرزى. والاعتقاد السائد هو أنَّ ثمة عوامل ساعدا على نشوء وظهور الطالبان [2]:

الأوَّل هو العامل الداخلي. أي أنه بعد سقوط آخر حكومة شيوعية في أفغانستان، وتولي المجاهدين السلطة؛ أخفقت الفصائل الجهادية في إقامة حكومة وطنية شاملة، الأمر الذي أدَّى إلى دخول البلاد في أزمة جديدة تمثلت في نشوب الفوضى السياسية، ثم الحرب الأهلية التي أدَّت إلى انعدام الأمن والاستقرار، ما جعل كل فصيل من تلك الفصائل يستولي على محافظة من المحافظات الأفغانية، مما جعل هذه الوضع الأرض الخصبة فى ظهور طالبان.

والعامل الآخر هو العامل الخارجي. الذي اعتبر الخبراء أنه كان الأهم في ظهور (الطالبان) في الساحة الأفغانية، وحسب هؤلاء الخبراء فإن (الطالبان) في الساحة الأفغانية، وحسب هؤلاء الاستخبارات العسكرية الباكستانية الـ "آي. اس. آي" وكل من المملكة العربية السعودية وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. فقادة جهاز الـ "آي. اس. آي" الذين هم من (البشتون) أيضاً، أرادوا اغتنام الفرصة عقب هزيمة القوة العظمى الشرقية الاتحاد السوفياتي السابق في أفغانستان، لتوسيع نفوذهم في المنطقة، ولتعزيز عمق باكستان الإستراتيجي في مواجهة عدوها التقليدي (الهند) وليصبحا شريكين في طريق الترانزيت لنقل السلع والنفط من منطقة آسيا الوسطي إلى المياه الدافئة في الجنوب للحصول على أرباح طائلة من ذلك.

خلاصة:

من الصعب التكهُن بالتطورات المستقبلية لأفغانستان. لأنَ اللاعبين المحليين والأجانب على المسرح الأفغانى يتطلعون إلى أهداف خاصة ومتناقضة، وعلية فإنَ تاريخ أفغانستان الحديث كان ولا يزال يشهد تطورات سريعة ومفاجئة. فما عدا(حكومة المجاهدين) التى لم تكن موالية لأية جهة خارجية، فإنَ الحكومات الأخرى قد تشكلت أثناء احتلال أفغانستان أو كانت خاضعة لنفوذ القوى العظمى. وبصورة عامة فإنَ الحكومات الأفغانية كانت تتأثر بشكل أو بآخر

[1] ستيفن تانر،ص 341.
[2] - د. محمد سرافراز، مرجع سابق، ص 12-13.

بالقضايا الدولية. فعندما شعرالاتحاد السوفياتي السابق بتفوق قدراته، خضعت أفغانستان لنفوذه أو أبدت كامل المولاة له، فى هذا الاطارالولايات المتحدة الأمريكية تتابع نفس المنهج بعد الهجمات 11 سبتمبر 2001م حتي الآن.

المبحث الثالث

دور الولايات المتحدة الأمريكية لظهور وسقوط حركة الطالبان

التدخل الفعال لوكالة الاستخبارات الأمريكية ال(سى. آي.إى) فى أفغانستان أصبح جديا عندما دخل الاتحاد السوفيتى بقواتهم إلى (كابول) لحماية النظام الشيوعى هناك. فالأمريكان يأملون بأن الحرب الأفغانية سوف تدفع الروس بالتدريج إلى سحب قواتهم إلى الأراضى السوفياتية فى آسيا الوسطى. فى هذا الاطار ممكننا اشار إلي العوامل التى دفعت الولايات

المتحدة لتدخل غير مباشر (الحرب بالوكالة) و دعم الحركة الطالبان فى التسعينات القرن المنصرم.

أولاً: العوامل الاقتصادية:

الأهداف الأمريكية الاقتصادية فى أفغانستان في التسعينات كانت أكثر ارتباطاً بالطاقة، فمع وجود ذخائر معدنية في أفغانستان، إلا أن أمريكا كانت وراء فكرة مشروع نقل الطاقة النفطية التي بحوزة دول بحر قزوين وآسيا الوسطي عن طريق أفغانستان. وبعد استقلال دول آسيا الوسطي عن الاتحاد السوياتي توفرت إحصاءات جيدة حول احتياطات النفط والغاز في دول هذه المنطقة[1].

وعلى الرغم من أن طريق (إيران) أكثر الطرق جدوى من الناحية الاقتصادية والأمنية وأقربها أيضاً لانتقال الطاقة، لكن أمريكا لن ترغب بذلك نظراً بوجود الخلافات السياسية والدولية بينهما، تعتبر أن أفغانستان تمثل موقعاً ممتازاً في هذا المجال.

حتى قبل إن أحد الأهداف الرئيسية لتشكيل أمريكا وباكستان (حركة الطالبان) هو تحديد (أفغانستان) باعتبارها البلد الذي يمكن نقل نفط وغاز آسيا الوسطي عبره إلى موانئ ومحطات الشحن في البحار.

وفي 25 تشرين الأول عام 1999م وقعت (تركمنستان) وشركة (يونيكال) النفطية الأمريكية وشركة (الدلتا) النفطية السعودية عقداً مشتركاً لمد خط أنابيب نقل الغاز من (تركمنستان) إلى (باكستان) عبر (أفغانستان)، وكان من المقرر مد أنابيب الغاز بملياري دولار، وكلفة مد خط أنابيب النفط بأربعة مليارات دولار. لكن توقيع مثل هذه الاتفاقيات مع انعدام الأمن في (أفغانستان) لا معني له، لأن خط الأنابيب وأي طريق ترانزيت يحتاج إلى جيش يحرسه ويحميه[2]. من منطلق الاقتصادى(حركة الطالبان) هي القوة الوحيدة التي حظيت بتأييد ورضا الـ (آي. إس. آي) الباكستانية ووكالة الاستخبارات الأمريكية، وشركتي (يونيكال) الأمريكية و (دلتا) النفطية السعودية.

ثانياً: العوامل السياسية :

إذا أخذنا بنظر الاعتبار التدخلات الأمريكية السابقة في الشأن الأفغاني الداخلي، يُطرح السؤال التالي نفسه، وهو : كيف تحول هذا الدعم الأمريكي من الفصائل الجهادية التي سيطرت على السلطة في كابول إلى (حركة الطالبان) التي كانت معارضة لحكومة (برهان الدين رباني) ؟

---

[1] - خواجه بشير أحمد انصارى، أفغانستا در آتش نفت "أفغانستان في حريق النفط"، كابول، مطبعة ميوند، 2004، ص94.

[2] - مرجع سابق،ص 116.

وللإجابة على هذا السؤال نشير إلى أن الولايات المتحدة وباكستان كانتا تنسقان سياساتهما في ذلك الوقت إزاء أفغانستان، وكليهما تريدان إضعاف نفوذ الجمهورية الإسلامية الإيرانية في أفغانستان.

ومن هذه الزاوية يجب التسليم بأن (الطالبان) كانت حصيلة جهد واسع وموجه بهدف احتواء نفوذ الجمهورية الإسلامية الإيرانية في أفغانستان وآسيا الوسطي.

ورغم أن الولايات المتحدة الأمريكية تدافع كثيراً عن (حركة الطالبان) وراء الكواليس، إلا أنها لم تكن تريد أن تعد شريكة في الممارسات المتطرفة لهذه الحركة، خصوصاً تجاه : انتهاكها لحقوق الإنسان، وسحقها للمرأة الأفغانية، واضطهادها لحقوقها.

وفي حقيقة الأمر إن (الولايات المتحدة) كانت تأمل في أن تلحق (الطالبان) الهزيمة بالمجاهدين، وتسيطر على كافة الأراضي الأفغانية. وبالتالي تشوه الوجه الحقيقي للإسلام بواسطة هذه الجماعة بشعاراتها الإسلامية المتطرفة والمنحرفة، وإلحاق الهزيمة بالفصائل الثورية التي ترتبط بعلاقات جيدة مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ومن ثم تقليص النفوذ الإيراني والصينى المتصاعد في هذة المنطقة[1].

غير أن سقوط النظام الموالي لموسكو، وقيام نظام المجاهدين لم ينه مأساة الشعب الأفغاني، فقد استمر الصراع الأفغاني لكنه اتخذ شكلاً جديداً في هذه المرحلة. ففي هذه المرحلة كانت هناك جبهتين[2] : فى جبهة الأولى كانت أمريكا وبريطانيا وباكستان والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في جبهة واحدة وجديدة ضد تطلعات الشعب الأفغاني، هذة الجبهة دعمت طالبان، وكانت أهدافها المشتركة هي :

1- عدم السماح بتشكيل حكومة مستقلة تضم قوى المجاهدين وتمثل الشعب الأفغاني.

2- إيصال البشتون إلى السلطة في أفغانستان.

3- تأمين الطريق لانتقال الطاقة من النفط والغاز من دول آسيا الوسطي عبر أفغانستان إلى المياه الدافئة في الجنوب.

ومقابل هذه الجبهة الاولى، تشكلت جبهة أخرى، من دول : روسيا وإيران والهند. فهذه الجبهة دعمت قوات التحالف الشمالي(حكومة مجاهدين) في أفغانستان بقيادة (برهان الدين ربانى) وكان هدف هذه الجبهة منع قيام حكومة أفغانية ذات نزعة غربية أو موالية للغرب في كابول. واستمر الصراع بين هاتين الجبهتين حتى قام القاعدة بهجمات الارهابية على الولايات المتحدة الأمريكية.

---

[1] - Hopkirk, Peter, The Great Game: The Struggle for Empire in Central Asia, New York, Kodansha America, 1992, P. 45.

[2] - أبوبكر الدسوقى، صراع المصالح الخارجية فى الأزمة الأفغانية، القاهرة، السياسة الدولية، العدد130، أكتوبر1997.

وتغير سياسة الولايات المتحدة تجاه الطالبان بعد احداث 11سميتمبر من أهم العوامل الخارجية فى سقوط حركة، لأنه عقب تغير السياسة الأمريكية تجاه هذه الحركة غيرت بقية الدول سياستها أيضا من الحركة، إما بضغط من أمريكاء، أوتماشياً معها ومحاولة لإرضائها. فبريطانيا وباكستان والسعودية والإمارات العربية المتحدة قد سحبو أيدهم من دعم الطالبان، ومهدوا الأرضية لسقوط هذه الحركة. لأن الإستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين وفي أعقاب حادث الحادي عشر من أيلول 2001 بنيت على أساس مكافحة الإرهاب والقضاء على القاعدة وطالبان. فأصبحت (الطالبان و (القاعدة) تشكلان المصداق والهدف لهذه الإستراتيجية الأمريكية الجديدة[1].

خلاصة:

الولايات المتحدة الأمريكية كانت تنتقد ظاهرياً التصرفات التعسفية لحركة الطالبان مع الشعب الأفغاني. لكن هذه السياسة المزدوجة لا يمكن أن تغطي على علاقة أمريكا بهذه الحركة، ودورها في تقويتها ودعمها لها. وواضح أن الدافع الأساس لإخفاء هذه العلاقة هو تجنب مواجهة الرأي العام الغربي في حال علم أنها شريكة في جرائم (حركة الطالبان) بخصوص : انتهاك حقوق الإنسان ومصادرة الحريات و الإبادة الجماعية ضد قوميات غير البشتونية .

وبما أن جهاز الاستخبارات العسكرية الباكستانية هو جهاز سري، لذلك فإنه امتنع حتى الآن عن إطلاع وسائل الإعلام على ما لديه من معلومات حول نشوء (الطالبان) وسقوطها، هذا بالإضافة إلى أن المصادر التي بحوزة أجهزة الاستخبارات الأمريكية والسعودية لم تتسرب إلى المراكز العلمية والخبرية، وأيضاً بسبب التغيير الذي طرأ على موقف البلدين تجاه الطالبان بعد احداث 11سبتمبر 2001.

[1] - السيد هاني، شاهد على حرب أفغانستان، القاهره، دار"الجمهورية"لصحافة،2003.ص 374-375.

الفصل الأول

محددات السياسة الأمريكية تجاه أفغانستان

مقدمة:

اتخذت السياسة الخارجية الأمريكية من أحداث 11 سبتمبر نقطة انطلاق من أجل تغيير النظام الدولي، والتغيير المقصود هنا، هو تغيير في قواعد إدارة العلاقات الدولية، وتغيير في أنظمة بعض الدول على النحو الذي يثبت أحادية القطب الأمريكي وسيطرته

على النظام الدولي، ونشر مبدأ الحرية الذي اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية معياراً لسياستها منذ انخراطها في شؤون العلاقات الدولية[1].

وفى هذا الإطار تغير سياسة الولايات المتحدة تجاه الطالبان بعد احداث 11سبتمبر يودى إلى سقوط الحركة، لأنه عقب تغير السياسة الأمريكية تجاه هذه الحركة غيرت بقية الدول سياستها أيضا من الحركة، إما بضغط من أمريكاء، أوتماشياً معها ومحاولة لإرضائها. لأن الإستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين وفي أعقاب حادث الحادي عشر من أيلول 2001 بنيت على أساس مكافحة الإرهاب والقضاء على القاعدة وطالبان من ناحية، وبناء الدولة الأفغانية الديمقراطية والقوية من ناحية أخرى. فأصبحت (الطالبان و (القاعدة) تشكلان المصداق والهدف لهذه الإستراتيجية الأمريكية.

إن هجمات الحادي عشر من سبتمبر تُعَدّ حادثاً تاريخياً بكل المعايير، كما يُعَدّ أضخم هجوم مُعاد للولايات المتحدة الأمريكية، ينفذ داخل أراضيها منذ قيام الاتحاد الأمريكي، ولذلك نتجت عن تلك الهجمات تأثيرات قوية، خاصة على الصعيد الداخلي الأمريكي، وارتباط التوجهات الأمريكية الجديدة نحو أفغانستان بما يعرف بالحرب على الارهاب الدولى، كان من أبرز تحولات الاستراتيجية الامريكية ان ربطت بين أمن افغانستان وتحولها إلى بلد صديق للغرب، وبين الامن القومى الامريكى نفسه، فما يحدث فى أفغانستان يؤثر على أمن المواطن الامريكى والدولة الأمريكية معا،"بمعنى أفغانستان مكون رئيسى للأمن القومى الأمريكى"[2].

كما استغلت الولايات المتحدة الأمريكية أحداث 11 سبتمبر والحرب ضد الإرهاب، لتحقيق هدف مزدوج وهو مكافحة الارهاب الدولى وبناء القواعد العسكرية فى أفغانستان من الناحية، والإحتواء الإيرا والصين، وبسط سيطرتها على منطقة آسيا الوسطى من ناحية أخرى، كما تهدف أيضاً على الاقتراب من القوى النووية في جنوبي آسيا (الهند وباكستان)، لإحباط أي حرب إقليمية في هذه المنطقة، قد تؤثر مستقبلاً على موازين القوى في المنطقة[3].

وفي تحول جديد في السياسة الأمريكية تجاه أفغانستان ، وتيقن الإدارة الأمريكية الجديدة أن القوة الصلدة (Hard Power) ليس بمفردها الحل للمعضلة الأفغانية[4].

---

[1] - National Security Strategy of United States of America, Washington : The White House ,17Sep, 2002, p.5. in: http://www.au.af.mil/au/awc/awcgate/nss/nss_sep2002.pdf

[2] - Ipid, P. 6.

[3] - محمد السيد السليم، القضايا الاستراتيجية العشر الكبرى فى جنوب آسيا، السياسة الدولية، القاهرة، العدد 177، يوليو 2009.

[4] - Bob Woodward, Obama's Wars, New York, NY 10020, Simon & Schuster, 1230 Avenue of the American, 2010. P.386. in:
http://www.amazon.com/Obamas-Wars-Bob-Woodward/dp/1439172498/ref=ntt_at_ep_dpt_1

على خلاف سلفه، جورج دبليو بوش، لم يحاول باراك أوباما الاقتصار على البعد الأمني والاستراتيجي في معالجة الأوضاع في أفغانستان وباكستان، وإنما محاولة توسيع استراتيجيته كي تشمل كافة الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية، مما سبق يتضح أن الهجمات على نيويورك وواشنطن قد أحدثت تغييرات استراتيجية مهمة لم تقتصر على فترة ولاية الرئيس بوش فقط، بل امتدت أثرها إلى ولاية الرئس أوباما وربما تمتد لعقود قادمة[1].

إن تحقيق أهداف الأمريكية في أفغنستان وباكستان يعد شيئًا حيويًا للأمن القومي الأمريكي، وهذا يتطلب الإدارة الرئيس باراك اوباما في البداية وضع أهداف واقعية يمكن تحقيقها، والتي تشتمل على الآتي[2]:

1- تفكيك شبكات الإرهابيين في أفغانستان وبالأخص في باكستان من أجل تقليل قدراتهم على التخطيط وعلى شن هجمات إرهابية عالمية.

2- المساعدة في وجود حكومة أكثر قدرة ومسئولية وفاعلية في أفغانستان من أجل خدمة الشعب الأفغاني، وتستطيع تلك الحكومة في النهاية أن تعمل بصورة فاعلة وبخاصة فيما يتعلق بنواحي الأمن الداخلي وبدعم دولي محدود فيما بعد.

3- تطوير قوات أمن أفغانية تستطيع الاعتماد على ذاتها وتستطيع أن تقود عمليات مكافحة التمرد والإرهاب حتى بعد الإنسحاب و تخفيض المساعدات الأمريكية.

4- إشراك المجتمع الدولي في عمليات المساعدات النشطة من أجل تحقيق تلك الأهداف في أفغانستان وباكستان، بدور قيادي هام من الأمم المتحدة.

فى هذا الإطار يتضمن الفضل الاول عرضاً لأبعاد الحرب على الارهاب وأثره على السياسات الأمنية للولايات المتحدة، وتحول الاستراتيجية الامريكية تجاه أفغانستان بشقيها حوارمع طالبان والانسحاب وانتقال المسؤلية إلى الأفغان.

وإرتباطاً بهذا فقد تم تقسيم الفصل إلى المباحث التالى:

المبحث الأول: أحداث 11سبتمبر والحرب الأمريكية على الارهاب.

المبحث الثانى: تحولات الإستراتجية الأمريكية وحوار مع الطالبان.

المبحث الثالث: المصالح الأمريكية و تطور الأوضاع الأمنية فى أفغانستان.

---

[1] - Ibid, P. 387.
[2] - Ibid, P.388- 390.

المبحث الأول

أحداث 11سبتمبر والحرب الأمريكية على الارهاب

إن هجمات الحادي عشر من سبتمبر تُعَدّ حادثاً تاريخياً بكل المعايير، كما يُعَدّ أضخم وأجرأ هجوم مُعاد للولايات المتحدة الأمريكية، ينفذ داخل أراضيها منذ قيام الاتحاد الأمريكي، بالرغم من كون هجمات الحادي عشر من سبتمبر، ليس الحادث الإرهاب الأول الذي يشهده

العالم، وتتعرض له الولايات المتحدة، إلا أنه انفرد بجملة من الخصائص ميزته عن غيره من الأحداث الإرهابية التي شهدها العالم في تاريخه المعاصر، ومن أبرز هذه السمات[1]:

1. أن الهجوم أصاب مواقع حيوية وإستراتيجية، أثرت على مكانة الولايات المتحدة الأمريكية وهيبتها من الناحية الدولية، وانهارت معه المزاعم الأمنية الأمريكية، وهو ما دفع القيادة الأمريكية إلى القيام بمراجعة شاملة لمفهوم الأمن الداخلي ومؤسساته وبرامجه ضمن إستراتيجيات جديدة، تأخذ في حسبانها التهديدات الداخلية بالقدر نفسه الذي تأخذ به التهديدات الخارجية.

2. أن هذا الهجوم لم ينطلق من دولة معينة، ولم ينفذه عدد محدد، يمكن الرد عليه وإلحاق الهزيمة به، بما يعيد للولايات المتحدة الأمريكية هيبتها ومكانتها، ولم يكن أمام الولايات المتحدة سوى إعلان الحرب على الجماعات الإرهابية، التي خططت لهذا الهجوم، وهذا يعنى أيضاً أن الرد لن يقتصر على هدف محدد يمكن القضاء خلاله على المجموعات المسؤولة عن الهجوم، وإنما يتعدى ذلك على ضرب مراكز تجمع هذه الجماعات داخل دول بعينها.

3. أن هذا الهجوم، لم تتورط فيه دولة من الدول – لا بشكل مباشر أو غير مباشر– لأن حسابات الدول تختلف عن حسابات الأفراد، ولا توجد دولة من دول العالم الراهنة، يمكنها المجازفة بعمل من هذا النوع، مهما كان عداؤها للولايات المتحدة الأمريكية، وهذا يؤكد أن منفذي الهجوم ليسوا سوى أفراد ينتمون إلى فكر وعقيدة، ويتخذون مواقف حادة تجاه مسلك الولايات المتحدة الأمريكية: السياسي والعسكري.

4. حتى يكون الرد الأمريكي متناسباً مع هذه الخسائر، ومحققاً لنزعة الانتقام، فلابد أن تكون الخسائر التي يتكبدها منفذو الهجوم، أشد وأبلغ من الخسائر التي تكبدتها الولايات المتحدة، وهو ما لم يتحقق، فعلى الرغم من إسقاطها حركة طالبان وتشتيت تنظيم القاعدة وتدمير البنية الفوقية والتحتية للإرهاب فى أفغانستان، التي هي في غاية الضعف أصلاً، فإن الولايات المتحدة الأمريكية لم تشبع رغبتها في الانتقام، ومن ثم لم تجد أمامها سوى أن تصطنع عدواً يتناسب وحجمها والتحرك الذي ينبغي أن تقوم به لتجعل من أسامة بن لادن ومجموعته قوة لها شأنها وخطراً يهدد الاستقرار والأمن العالميين، وعلى الولايات المتحدة الأمريكية قيادة العالم المتحضر للتحرك المشترك من أجل القضاء على هذا الخطر.

[1] - هبة الله أحمد خميس، الارهاب الدولي: أصوله الفكرية وكيفية مواجهته، القاهرة، دار منشأة المعارف بالاسكندرية، 2009، ص 112-113.

5. أن الهجوم لم يأت من خارج الولايات المتحدة، وإنما من داخلها وعبر مطاراتها وأجهزتها المدنية المختلفة، ما ينسف قدرات الأجهزة الأمنية الأمريكية، كما أن الطريقة التي نفذ بها الهجوم، أذهلت الجميع وفاقت جميع التوقعات، كما أن الهجوم استهدف الولايات المتحدة الأمريكية، فقط، دون غيرها من الدول، ما يعني أنها مستهدفة لذاتها رد فعل على سياساتها ومواقفها[1].

6.أن الجهة المستهدفة من الهجوم وهى الولايات المتحدة الأمريكية، يشترك معها العديد من الدول الكبرى، مثل دول حلف الناتو، في الدوافع التي ربما كانت تقف وراءه، مثل سياسات العولمة والهيمنة على البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وفرض سياساتهما، ما يجعل تلك الدول تعي بجدية أبعاد ما حدث، وتتوقع حدوث الأمر نفسه لها في أي وقت من الأوقات.

و فى هذا الإطار أن هذا الهجوم أدى إلى استنفار جميع الدول بلا استثناء، للوقوف صفاً واحداً للرد على المسئولين عنه، ومواجهة آثاره وتداعياته، خاصة أن بعض الدول توقعت أن يكون هذا الهجوم له امتدادات أخرى، بحيث يمكن أن يشملها، بحيث لا تستبعد تعرضها لهجمات مماثلة في المستقبل.

المطلب الأول: انعكاسات هجمات 11 سبتمبر على عقيدة الأمن القومي الأمريكي:

أن هذه الأحداث – بالرغم من قيام مجموعة صغيرة بها – إلاَّ أنها فرضت تهديداً على أمن الولايات المتحدة الأمريكية، ولذلك نتجت عن تلك الهجمات تأثيرات قوية، خاصة على الصعيد الداخلي الأمريكي، حيث اقتصرت هذه العقيدة في العقود الماضية على تصور "تهديدات إستراتيجية" من جانب عدو خارجي، يهدد الأرض أو المصالح الأمريكية، سواء كانت دولة أو عدة دول يمكن تحديدها، ويمكن الرد عليها في حالة نشوب عداء متبادل، وطُوِّرت هذه العقيدة

[1] - د. محمد مجاهد الزيات، قراءة في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي الجديدة، جريدة الاهرام،28، يونيو2010.

بعض الشيء في السنوات الأخيرة لتتضمن مخاطر إما من قبل دول أو منظمات تمثل تهديداً إستراتيجياً للولايات المتحدة الأمريكية، لكن بإمكانها الأضرار بمصالحها سواء داخل الولايات المتحدة الأمريكية أو خارجها، أما الآن، فإن هذه الهجمات تُغير تلك الرؤى، حيث ظهر أن هناك منظمات أو مجموعات من الأفراد قد تكون قادرة على تشكيل وتنفيذ "تهديدات إستراتيجية" ضد الولايات المتحدة، تشل الحياة السياسية والاقتصادية بالداخل، وهو ما يمثل بالتأكيد انقلابا في الفكر الأمني والإستراتيجي الأمريكي، والذي يضع على المحك كل أنماط التفكير السائد بما فيها مشروع الدرع الصاروخي، الذي تأسس وفق الرؤية التقليدية لتصور التهديدات والمخاطر[1].

اولاً: أولويات الأمن القومي الأميركي:

أمّا أولويات الأمن القومي، فقد تمّ التعامل معها في الوثيقة على قاعدة أنّ ما يحدث في داخل الولايات المتّحدة سيحدد قوّة ونفوذ واشنطن خارج حدودها وعلى مستوى العالم. وعليه فقد تمّ الانتقال في التعامل مع مستويات التهديد من المستوى الداخلي الذي يتضمن مواجهة طيف واسع من المخاطر ومن ضمنها الإرهاب، والكوارث الطبيعية، وهجمات الفضاء الإلكتروني (الإنترنت)، والأوبئة، إلى مستوى محاربة القاعدة؛ حيث الربط بين الداخل والخارج وصولا إلى المستوى الخارجي المتمثل بمنع انتشار الأسلحة النووية[2].

ثانياً: على مستوى "الأمن الداخلي" والقدرة على التعافي:

وتعمل الإدارة الأميركية فيه على[3]:

1. تعزيز الأمن في الداخل: من خلال منع وردع الهجمات داخل حدود الدولة، وحماية المنشآت الحيوية والموارد الرئيسية، وتأمين الإنترنت.
2. إدارة حالات الطوارئ بشكل فعّال: من خلال التحضير لمواجهة الكوارث، ومن خلال القدرة على الرد وعلى التعافي من الحوادث الكبيرة.
3. تشجيع الجاليات على مواجهة التعصب: وهي أفضل وسيلة في مواجهة التطرف.

[1] - ليليان إميل كامل، مرجع سابق، ص 71-72.

[2] - National Security Strategy of the United Stated of America, Washington: the White House, 17May.2010, p19 - 23. in:
http://www.whitehouse.gov/sites/default/files/rss_viewer/national_security_strategy.pdf
or in: http://seoul.usembassy.gov/p_gov_052610.html

[3] - Ibid, P.21.

4. تحسين القدرة على التعافي: من خلال تعزيز شراكة القطاعين العام والخاص عبر العودة لممارسة الحياة العادية بسرعة، وتعلُّم الدروس من الكوارث وترجمتها إلى أعمال عند الضرورة.

ثالثاً: على مستوى " الأمن الخارجى" تفكيك وهزيمة القاعدة:

وفى هذا الإطار يتم فيه مواجهة القاعدة وفروعها المتطرفة والعنيفة في كل من أفغانستان وباكستان وحول العالم أينما وُجِدت عبر رؤية تتضمن[1]:

1. منع الهجمات على أميركا وفي داخلها: بتوظيف كل القدرات الأمنية الممكنة، وتطبيق القانون بما يحقق هذا الهدف، والتنسيق بشكل أفضل مع الشركاء في الخارج لتحديد وتعقب الإرهابيين والحد من عمليات تمويلهم ومنع سفرهم.

2. تعزيز أمن الطيران: من خلال إجراءات التفتيش والتعريف الدقيق بالمسافرين إضافة إلى إجراءات أخرى تتضمن استخدام تقنيات فحص متطورة.

3. حرمان الإرهابيين من أسلحة الدمار الشامل: من خلال تكثيف جهود تأمين كل المواد النووية الممكن الحصول عليها، وحمايتها بشكل كامل بحلول عام 2013، إضافة إلى جهود منع الانتشار النووي، واتخاذ إجراءات لحماية المعرفة والقدرات في العلوم الحيوية والكيميائية من الاستخدام السيئ.

4. منع القاعدة من تهديد الشعب الأميركي: بمواجهة نواتها الكبرى في باكستان، وعرقلة عملها أينما كان، وحرمانها من الملاذات الآمنة في دول مثل اليمن والصومال والمغرب.

ومن هذا المنطلق الواقعية كما يراها أوباما هما التطبيق العدالة ومقاومة الخوف، من خلال الوقوف إلى جانب القيم الإنسانية وحقوق الإنسان، وسحب الذرائع التي تسمح "للإرهابيين" بتجنيد المزيد من المتعاطفين، وذلك "باعتماد نهج قانوني دائم يتفق مع أمننا وقيمنا.. وتقديم المتهمين إلى العدالة وفق القانون" وإغلاق معتقل غوانتنامو، وبذل المزيد من الجهود لحل الصراع العربي الإسرائيلي "لأنه لطالما كان مصدرا للتوتر". واعتماد سياسة معاكسة "للإرهابيين" تبين للجميع "بأنهم يهدمون ونحن نبني"، سياسة تقوم على التواصل مع جميع الأديان والثقافات ومع الجاليات

[1] - Ibid, P.22.

والمجتمعات الإسلامية، وتنفي الصبغة الدينية عن القاعدة، على اعتبار أنّهم لا ينتمون إلى الدين الإسلامي، ولا يمثلون أي سلطة فيه كما بالنسبة إلى باقي الأديان[1].

المطلب الثانى: آثار هجمات الحادي عشر من سبتمبر على الإستراتيجية الأمريكية:

مما لاشك فيه أن أحداث 11 سبتمبر أدت إلى تغيير واضح في الإستراتيجية الأمريكية وفيما يلي أبرز ملامحها[2]:

الف). اتجه الخطاب السياسي الأمريكي إلى تدويل الأزمة أو إلى عولمة الأزمة، والمنطق الأمريكي في هذا الشأن أن ما تعرضت له الولايات المتحدة الأمريكية هو عمل من أعمال الإرهاب الدولي، وأن العالم كله معرض لمثل هذه الهجمات ما لم يتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة هذا العدو الجديد الذي لم تتحدد ملامحه ولم تعرف أساليبه وإستراتيجياته بعد.

ب). تصنيف الدول، تبعاً لموقفها من التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب، حيث ذكر الرئيس الأمريكي أن الدول التي لم تقف مع الولايات المتحدة الأمريكية فهي مع الإرهاب، وبدأت في البحث عن نقطة موضوعية تستطيع من خلالها أن تنسج خيوط التحالف ضد الإرهاب ووجدت أن أنسب نقطة هي "الإسلام السياسي" الذي أتسع نشاطه مع السنوات الأخيرة بصورة أوجدت حساسية وقلق لعديد من القوى في العالم مثل الهند وروسيا والصين ودول الإتحاد الأوروبي.

ج). طرحت الولايات المتحدة الأمريكية دعوة إلى تجفيف المنابع المالية والاقتصادية لما تسميه بالإرهاب، كما حاولت توظيف هذه الأزمة من أجل تحقيق مصالح ومنابع وفوائد جديدة تساعدها على الاحتفاظ بموقعها المتميز على قمة النظام العالمي، وذلك من خلال السيطرة على موقع إستراتيجي هام بالقرب من الدول التي يمكن أن تشكل مصدر تهديد للمصالح الحيوية الأمريكية (روسيا– الصين – إيران)، وكذلك السيطرة على مواقع الطاقة المحتملة في المستقبل (بترول بحر قزوين) مع إحكام السيطرة على مناطق.

كما تحددت معالم الإستراتيجية الأمريكية في الاتجاه نحو القيام بعمل عسكري كبير تتوافر له ضمانات تحقيق الانتصار بأقل تكلفة ممكنة، مع تصوير العدو بصورة مبالغ فيها، وكانت أفغانستان هي الميدان المناسب لتلك العمليات العسكرية التي هدفت في المقام الأول إلى تحقيق التماسك الداخلي خلف الإدارة الأمريكية، والتأكيد على أن الأمة الأمريكية في حالة حرب مع

---

[1] - الواقعية كما يراها أوباما لتجديد الزعامة الأميركية، إستراتيجية الأمن القومي الأميركي 2010، 2010/6/26، على الرابط التالى:
http://www.aljazeera.net/Studies/Templates/Postings/CommonDetailedPage.aspx?FRAMELESS=false&NRNODEGUID=%7B3868DDF3-924E-4A16-8272-149E75B45198%7D&NRORIGINALUR

[2] - إنجي محمد مهدى توفيق، الستباق فى استراتيجية الأمن الأقومي الأمريكي المبدأ والتطبيق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،2007،ص 30-35.

عدو خطير يهدد الحضارة والمدنية والقيم الأمريكية، وفى الوقت نفسه انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجية "الضربات الوقائية" وهى الإستراتيجية القائمة على ضرورة القيام بعمل عسكري ضد أي دولة، ترى الولايات المتحدة أنها قد تشكل تهديداً لأمنها. وفى إطار هذه الإستراتيجية، كان قيام الولايات المتحدة الأمريكية فيما بعد بغزو العراق، بحجة امتلاكه لأسلحة دمار شامل يهدد الأمن القومي الأمريكي[1].

المطلب الثالث: أحداث 11سبتمبر ومراجعة السياسات الدفاعية الأمريكية:

وفي إطار مراجعة السياسة الدفاعية الأمريكية عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر، أعلنت وزارة الدفاع عن رؤيتها التي تتجاوز الدفاع عن الأمة إلى العسكرة الكاملة للسياسة الخارجية للولايات المتحدة، وذلك في ورقة بعنوان: "تطوير الجيش" Transforming the Military، حيث أشار وزير الدفاع دونالد رامسفلد الذي قام بإعلانها إلى ضرورة الأخذ باستراتيجية جديدة تتناسب والمستجدات، وتتجاوز ما كان مطروحًا عقب الحرب الباردة، وكان يقوم على مبدأ خوض حربين كبيرين في وقت واحد[2]. لقد كانت هذه الاستراتيجية تمكن الولايات المتحدة وقواتها العسكرية من خوض حربين في موقعين مختلفين.

وفي إطار الرؤية الجديدة لمستقبل الولايات المتحدة العسكري، حدد رامسفيلد استراتيجية أسماها "الخطوات الست" A Six-Step Strategy تتضمن ما يلي[3]:

1. حماية الوطن الأمريكي وقواعده عبر البحار.
2. ضمان تأمين القوة الأمريكية في مواقع العمليات البعيدة.
3. حرمان أعداء أمريكا من الملجأ، والتأكد من أنهم يدركون أنه لا يوجد مكان آمن في العالم يحميهم من أن نصل إليهم.
4. حماية شبكة معلوماتنا من أي هجوم.
5. استخدام تكنولوجيا المعلومات لربط القوات الأمريكية المختلفة ببعضها البعض في العمليات الحربية.

[1]- مرجع سابق، ص11-12.

[2] - Donald H.Rumsfeld, Transforming the Military, Foreign Affairs, Volum 81, No. 3,May/ Jun 2002. pp 22-25.

[3] - Ibid, P. 24

6. تحقيق السيطرة غير المقيدة على الفضاء، وحماية القدرات الفضائية الأمريكية من أي هجوم عدائي.

وأكد وزير الدفاع أن الولايات المتحدة قد تلجأ للضربات الوقائية، وأحيانًا الاستباقية، حيث يتم نقل أرض المعركة لمكان التهديد حيث تواجه الولايات المتحدة عدوًا جديدًا وهو الإرهاب الدولي.. فالهجوم من أفضل وسائل الدفاع، إن لم يكن أفضلها[1].

ومن ثم كان هناك هدفان أساسيان على الأولويات الإستراتيجية الدفاعية الأمريكية[2]:

الهدف الأول: يتمثل في ضرب حركات الإرهاب، خاصة تنظيم القاعدة الذي يعد أكبر هذه الحركات وأخطرها، وذلك باستخدام القوة العسكرية والاستخباراتية والمعلوماتية.

الهدف الثاني: ويتمثل في تغيير الأنظمة الديكتاتورية التي تدعم الإرهاب دعماً مباشراً، أو التي يمثل وجودها دعماً للإرهاب، من خلال عدائها للحرية والديمقراطية، ومثال ذلك دول "محور الشر".

خلاصة :

فرضت أحداث 11 سبتمبر على العالم مجموعة من الحقائق التي تمثلت في الآتي:

1- أن هذه الأحداث – بالرغم من قيام مجموعة صغيرة بها – إلاَّ أنها فرضت تهديداً على أمن الولايات المتحدة الأمريكية، بل إن الهجمات الانتقامية ضد حركة طالبان وتنظيم القاعدة لم تُعد للولايات المتحدة الأمريكية هيبتها التي فقدت نتيجة لهذه الأحداث.

2- وضح للولايات المتحدة الأمريكية أن التقدم العلمي والتكنولوجي الكبير الذي تتمتع به، يمكن أن يخترق، وأنها لابد أن تفكر في مجالات أخرى لحماية أمن مجتمعاتها، وأن تراجع سياستها تجاه الآخرين.

3- كما استغلت الولايات المتحدة الأمريكية أحداث 11 سبتمبر والحرب ضد الإرهاب، لتحقيق هدف مزدوج وهو محكافحة الارهاب الدولى وبناء القواعد العسكرية فى أفغانستان من ناحية، وبسط سيطرتها على منطقة آسيا الوسطى من ناحية أخرى، كما تهدف أيضاً إلى محاصرة النفوذ

[1] - Ibid, P. 25.

[2] - على حسين باكير، قراء في المراجعة الدفاعية الأمريكية2010، بتاريخ 2010/30/3، على الرابط التالى:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/20123CFC-AF61-4277-B6FE-1DC6FB18B8C9.htm

الإيراني والصيني في المنطقة من ناحية ثالثة، علاوة على الاقتراب من القوى النووية في جنوبي آسيا (الهند وباكستان)، لإحباط أي حرب إقليمية في هذه المنطقة، قد تؤثر مستقبلاً على موازين القوى في المنطقة.

المبحث الثانى

تحولات الإستراتجية الأمريكية وحوار مع طالبان

يسيطر على النقاش داخل العاصمة الأمريكية "واشنطن" ومعظم العواصم الأوروبية تياران رئيسان حول الإستراتيجية المثلى لتعامل الإدارة الأمريكية والمجتمع الدولي مع الحرب الأمريكية في أفغانستان.

يدعو **التيار الأول**، والذي أضحى أكثر رواجًا في واشنطن مع تزايد الإخفاقات الأمريكية وإثقال كاهل الاقتصاد الأمريكي بتكلفة حرب باهظة، لسحب القوات الأمريكية من هذا البلد وترك إدارة شئونه لأهله مستندين إلى الخبرة التاريخية في أنه عبر التاريخ لم تتمكن قوة من السيطرة على هذا البلد. ويرون أنَّ على واشنطن المساعدة في التوصل إلى تسوية سياسية تضم المعتدلين من حركة طالبان وتضمن عدم استخدام الأراضي الأفغانية لشن هجمات إرهابية ضد حلفاء الولايات المتحدة. ولكن الانسحاب الأمريكي من أفغانستان، حسب هذا التيار، لا يعني عدم السعي الأمريكي لملاحقة تنظيم القاعدة[1].

[1] - Sinno, Abdulkader. H, Organizations at War in Afghanistan and Beyond, London, Cornell University, 2008, p 32.

هذا، في حين يدعو **التيار الثاني** لضرورة وجود القوات الأمريكية في أفغانستان؛ لترابط الحرب الأمريكية في أفغانستان وتشابكها بعديدٍ من القضايا المحورية والمهمة بالنسبة لواشنطن كالحرب على الإرهاب والصراع على الطاقة في آسيا الوسطى والملف النووي الإيراني ومواجهة المحور الصيني–الروسي، ولذا يدعون إلى زيادة القوات الأمريكية والدولية في أفغانستان للسيطرة عليها وتخليصها من تنظيم القاعدة وحركة طالبان[1].

تبنى الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" وجهة نظر التيار الثاني. فمنذ حملته الانتخابية (عام 2008) والرئيس الأمريكي يعلن أن أفغانستان أولوية للأمن القومي الأمريكي وأنها "حرب ضرورية". وإحداث تغيير في الإستراتيجية الأمريكية بحيث نُقل الاهتمام من العراق إلى أفغانستان والدعوة إلى زيادة القوات الأمريكية العاملة هناك. كما كانت العراق حرب بوش الابن، أصبحت أفغانستان حرب أوباما[2].

ففي السابع والعشرين من مارس/ آذار 2009 أصدر البيت الأبيض إستراتيجية جديدة حيال أفغانستان وباكستان، ولكنها كانت إستراتجية غير ناجحة من وجهة نظر "ماك كريستال" الذي قال في تقريره حول تقييم الوضع الاستراتيجي للنزاع الأفغاني: إن الإستراتيجية الأمريكية في أفغانستان غير ناجحة" واصفًا الوضع هناك "بالخطير"، ولذا دعا في تقريره إلى مراجعة الإستراتيجية الأمريكية في أفغانستان، وإستراتيجية القوات الدولية في معركتها مع حركة "طالبان"، مشيرًا إلى أنه من الممكن تحقيق النجاح من خلال اتباع إستراتيجية معدلة[3] .

وبعد جدل ونقاش بين أقطاب الإدارة الأمريكية خاصة بين وزيرة الخارجية "هيلاري كلينتون" ونائب الرئيس "جون بايدن" والسفير الأميركي في أفغانستان "كارل أيكنبيري" و"ماك كريستال" وعديد من الخبراء العسكريين، أدخل أوباما في الأول من شهر ديسمبر/ كانون الأول 2009 تعديلات على إستراتجيته السابقة والتي عرفت إعلاميا بـ"الإستراتيجية الأمريكية في أفغانستان". هذه الإستراتيجية تقوم بالأساس على إرسال 30 ألف جندي إضافي من القوات المسلحة الأمريكية إلى أفغانستان لتعزيز الجهود التي يبذلها 68 ألف جندي موجودين هناك بالفعل[4].

وعن هدف تلك الإستراتجية قال وزير الدفاع الأمريكي "روبرت جيتس" في شهادة له أمام لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ الأمريكي في الثاني من ديسمبر/ كانون الأول 2009 أن هدف تلك الإستراتجية بالأساس يتمثل في تعطيل وتفكيك وإلحاق الهزيمة بالقاعدة في أفغانستان

---

[1] -Ibid, P.33.

[2] - عمرو عبد العاطى، الإستراتيجية الأمريكية فى أفغانستان وحوار مع طالبان، بتاريخ2/14 2010/ على الرابط التالى:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/8ED0AA10-499D-4921-8B27-788ABD283EA3.htm

[3] - White Paper of the Interagency Policy Group's Report on U.S. Policy toward Afghanistan and Pakistan, *March 27, 2009*, in:
http://www.cfr.org/publication/18959/white_paper_of_the_interagency_policy_groups_report_on_us_policy_toward_afghanistan_and_pakistan.html
لمزيد من تفاصيل عن استراتيجية الامريكية تجاه افغانستان وباكستان أنظر إلى ملاحق.

[4] - Ibid.

وباكستان والحيلولة دون قدرتها على تهديد أميركا وحلفائنا من أي من البلدين في المستقبل[1]. ويضيف أن منطقة جنوب آسيا تُعد بؤرة للتطرف العالمي، وموقعا رئيسيا لقيادة القاعدة والأرض التي تعتبرها العشرات من الجماعات الإرهابية المؤتلفة مع القاعدة وطنا لها.

وفي مؤتمر لندن المنعقد في الثامن والعشرين من الشهر الماضي (يناير/ كانون الثاني 2010) وافقت الولايات المتحدة وسبعون دولة على إنشاء "صندوق السلام وإعادة الدمج" كحافز ليتخلى مقاتلي طالبان عن السلاح وخروجهم من ميدان المعركة وإعادة اندماجهم في المجتمع الأفغاني. فالولايات المتحدة تهدف من هذا التوجه الجديد إلى كسب الأفغانيين الذي لا يعتقدون في مبادئ وأفكار حركة طالبان وتنظيم القاعدة، ولكنهم ينضمون إلى صفوفهما من أجل المال في ظل تدهور الأمور الاقتصادية ومستويات المعيشية في أفغانستان[2].

ولذلك فإن الهدف الرئيس للولايات المتحدة هو هزيمة القاعدة ونزع سلاحها وإحباط مخططاتها، وكذلك القضاء على ملاذها الآمنة في باكستان، ومنع عودتها إلى باكستان أو إلى أفغانستان. فقد ظهرت بوضوح قدرات المتطرفين في باكستان على زعزعة الاستقرار في أفغانستان، في الوقت الذي يغذي فيه المتمردون في أفغانستان القلاقل وعدم الاستقرار في باكستان، وتمثل القاعدة والجماعات الموالية لها تهديدًا حقيقيًا على الولايات المتحدة وعلى حلفائها في باكستان، بما في ذلك إمكانية حصول أولئك المتطرفين على المواد الانشطارية، وسوف تشهد أفغانستان المزيد من حالات عدم الاستقرار إذا لم تتخذ الولايات المتحدة إجراءات أكثر فاعلية ضد تلك المجموعات التي تنشط في باكستان[3].

المطلب الأول: ملامح الاستراتيجية الأمريكية جديدة:

على خلاف سلفه، جورج دبليو بوش، لم يحاول باراك أوباما الاقتصار على البعد الأمني والاستراتيجي في معالجة الأوضاع في أفغانستان وباكستان، وإنما محاولة توسيع استراتيجيته كي تشمل كافة الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ويتم العمل في أفغانستان على حرمان تنظيم القاعدة من الملاذ الآمن، ومنع حركة طالبان من القدرة على قلب نظام الحكم، وتعزيز قدرات قوات الأمن الأفغانية والحكومة حتى تتمكن من تحمل المسؤولية. أما في باكستان، فيتم التعاون مع الحكومة لمواجهة المخاطر المحلية والإقليمية والعالمية من

[1] - Ibid.

[2] - أفغانستان مؤتمر لندن، بتاريخ 28 يناير 2010، على الرابط التالى:
http://www.fco.gov.uk/ar/fco-in-action/events/afghanistan-london-conference/

[3] - محمد مجاهد الزيات، قراءة فى استراتيجية أوباما جديدة فى أفغانستان، الشروق، 12ديسمبر2009.

المتطرفين الذين يمارسون العنف. ويتم تحقيق هذه الأهداف في البلدين من خلال إستراتيجية تتكون من ثلاثة عناصر[1]:

1. مواصلة القوات الأميركية وقوات إيساف استهداف حركة التمرد، والعمل على تأمين المراكز السكانية الرئيسية، وزيادة الجهود المبذولة لتدريب قوات الأمن الأفغانية، بما يسمح بتهيئة الظروف لنقل المسؤولية إلى الأفغان، على أن يتم البدء في تخفيض القوات الأميركية بطريقة مسؤولة في يوليو/تموز 2011، مع الأخذ في الاعتبار الظروف على أرض الواقع.

2. مواصلة العمل مع الشركاء، والأمم المتحدة، والحكومة الأفغانية لتحسين الحكم الخاضع للمساءلة والشفافية.

3. تعزيز العلاقات مع باكستان على أسس المصالح المشتركة والاحترام المتبادل، والاستمرار في توفير المساعدة الأمنية والالتزام بالشراكة الإستراتيجية، وتعزيز الديمقراطية والتعاون في طيف واسع من المجالات.

إحدى نقاط القوة في الاستراتيجية الأمريكية الجديدة هي عدم الاقتصار على البعد العسكري في إنهاء تمرد طالبان، وإنما اللجوء إلى قدر من الواقعية السياسية، وإعادة النظر في إمكانية دمج طالبان الأفغانية في العملية السياسية. وقد جرت أحاديث كثيرة حول فتح قنوات للحوار بين طالبان، خاصة العناصر المعتدلة بها، والحكومة الأفغانية خلال السنوات التسعة الماضية.

المطلب الثانى: بحث عن آليات للحوار مع طالبان أفغانستان:

لم تعد فكرة الحوار مع حركة طالبان – أفغانستان من المحرمات الفكرية، أو من قبيل الترف السياسي، إذ لا يكاد يمر وقت طويل حتى تعود تلك الفكرة، أو، بالأحرى، هذا البديل السياسي ليفرض نفسه ضمن البدائل المطروحة للخروج من المأزق السياسي والأمني الراهن في أفغانستان، وكمقدمة – وربما شرط ضروري – للتمهيد لاستراتيجية الخروج الأمريكي من أفغانستان، ولانتشال عملية إعادة بناء الدولة الأفغانية من حالة التعثر التي تمر بها، رغم استكمال كافة جوانبها الهيكلية من وضع الدستور الدائم، والأطر القانونية المنظمة للعمليات السياسية، ممثلة في قوانين الأحزاب السياسية،

[1] - President Obama on the Way Forward in Afghanistan and Pakistan, December 01, 2009. In: http://www.whitehouse.gov/the-press-office/remarks-president-address-nation-way-forward-afghanistan-and-pakistan

والانتخابات.. وغيرها، وانتهاء بإجراء الانتخابات الدورية البرلمانية، والمحلية، والرئاسية[1].

وعلى الرغم من أن طرح فكرة الحوار مع طالبان – أفغانستان تعود بالأساس إلى الرئيس الأفغاني، حامد كرزاي، إلا أنها تحولت إلى حد البدائل السياسية الأمريكية المطروحة للتعامل مع الحركة، عندما تضمنتها "الورقة البيضاء لتقرير مجموعة السياسة متعددة الوكالات حول السياسة الأمريكية تجاه أفغانستان وباكستان".

"White Paper of the Interagency Policy Group's Report on U.S. Policy toward Afghanistan and Pakistan".

والتي صدرت عن البيت الأبيض في 27 مارس 2009، والتي عرفت إعلاميًا بالاستراتيجية الأمريكية تجاه أفغانستان وباكستان[2].

ثم تأكد هذا البديل مرة أخرى مع التعديلات الأخيرة التي أدخلها أوباما على هذه الاستراتيجية في الأول من ديسمبر (2009)، والتي صدرت تحت عنوان "الطريق نحو الأمام في أفغانستان وباكستان".

"The Way Forward in Afghanistan and Pakistan".

والتي عرفت إعلاميًا "بالاستراتيجية الأمريكية الجديدة في أفغانستان". فقد تضمنت الوثيقة الأولى خمس عشرة توصية للتعامل مع الأوضاع الراهنة في أفغانستان وباكستان. تضمنت التوصية الخامسة "تشجيع جهود الحكومة الأفغانية على دمج المتمردين القابلين للتصالح". فقد اعترفت الوثيقة صراحة بأنه لا يمكن كسب الحرب في أفغانستان بدون إقناع المتمردين غير الملتزمين أيديولوجيًا بترك سلاحهم، والابتعاد عن القاعدة وقبولهم الدستور الأفغاني"، والتمييز بين هؤلاء المؤمنين بأيديولوجية طالبان، وأولئك المقاتلين الأقل التزامًا بأيديولوجيا، خاصة الصفوف الوسطى إلى الدنيا داخل الحركة، مع استبعاد الصف الأول بقيادة الملا محمد عمر ومجلس شورى الحركة[3]. حيث ذهبت الوثيقة إلى أن هذا الصف تحديدًا لا يمكن التصالح معه. وأخيرًا، فقد أكدت الوثيقة أن عملية المصالحة تلك يجب أن تظل "عملية أفغانية" وبقيادة الحكومة الأفغانية. وقد أعادت التعديلات الأخيرة على تلك الاستراتيجية الالتزام بهذا البديل السياسي.

أولاً: أهداف الإستراتيجة الأمريكية عن حوار مع طالبان:

[1] - خليل العنانى، الاستراتيجية الأمريكية تجاه" الآفباك، السياسة الدولية، القاهرة، العدد177، يوليو2009م.
[2] - مرجع سابق.
[3]- كولبرت كنج، أباما.. التحدى الأفغانى والضغوط الداخلية، الإتحاد الإماراتية، 2ديسمبر 2009.

واتساقًا مع هذا التوجه الأمريكي الجديد تجاه طالبان، فقد حرصت الاستراتيجية الأمريكية على مسألتين أساسيتين[1]:

الأولى: هي تأكيد أن الأهداف المركزية للولايات المتحدة هي "تعطيل، وتفكيك، وإلحاق الهزيمة بالقاعدة وحلفائها المتطرفين"، و"حرمان القاعدة من الحصول على الملاذ الآمن"، وقلب "الزخم الأخير الذي كسبته حركة طالبان، وحرمانها من القدرة على الإطاحة بالحكومة الأفغانية".

الثاني: هي تجنب إطلاق توصيفات من قبيل "المتطرفة" أو "الإرهابية" على حركة طالبان. ففي الوقت الذي وصفت فيه الاستراتيجية الأمريكية وتعديلاتها "القاعدة" بالتنظيم "الإرهابي"، وأنه "مجموعة من المتطرفين الذين شوهوا ودنسوا الإعلام، إحدى أعظم العقائد في العالم"، فقد تجنبت الاستراتيجية الأصلية التعامل مع طالبان باعتبارها كيانًا واحدًا مصمتًا، إذ حرصت على استخدام تعبير "الأنشطة الإرهابية/ التمردية لطالبان". (The terrorist / insurgent activities of the Taliban)

في حرص واضح على التمييز بين جناح متطرف، ملتزم بأيديولوجية الحركة، وآخر يمكن وصفه بالمترددين (غير الإرهابيين) داخل الحركة. وقد استمر هذا التوجه قائمًا مع صدور التعديلات الأخيرة على تلك الاستراتيجية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن فكرة الحوار مع حركة طالبان لا تعود إلى إدارة أوباما، إذ تعود في الحقيقة إلى أواخر فترة الإدارة الأمريكية السابقة. فقد ذهب وزير الدفاع الأمريكي، روبرت جيتس، أثناء اجتماع وزراء دفاع الناتو ببودابست في 9 أكتوبر 2008، إلى أنه "في النهاية يجب أن تكون هناك مصالحة كجزء من عمل سياسي"[2]، وفي خطوة أكثر تقدمًا، اكتسب بديل الحوار مع طالبان درجة أكبر من الشرعية والاعتراف الدولي خلال مؤتمر لندن، الذي عقد في 28 يناير 2010. لمناقشة الأوضاع في أفغانستان، عندما جدد كرزاي خلال المؤتمر دعوته الحركة إلى قبول المصالحة والاندماج في العملية السياسية، شريطة القبول بالدستور ونبذ العنف.

إذ تشير القراءة المتكاملة لهاتين الوثيقتين إلى أن هذا التوجه بات يقوم على ثلاثة عناصر[3]:

---

[1] -Anthony Cordesman, Adam Mausner, and David Kasten, Winning Afghanistan: Getting Effective Afghan Security Force, Center for Strategic and International Studies(CSIS), May 2009, p.65.

[2] - Ibid,p.70.

[3] - أحمد دياب، أوباما واستراتيجية جديدة فى أفغانستان، السياسة الدولية، القاهرة، العدد179، يناير2010م.

أولها: إضعاف طالبان بحيث لا تشكل تحديًا جوهريًا للعملية السياسية ولنظام كرزاي، إلى الحد الذي يضمن قبولها بمشروع المصالحة، وتوصيل رسالة مزدوجة إليها بأن المصالحة لا تأتي نتيجة ضعف القوات الدولية، وأنه من الخطأ مراهنة الحركة على تحقيق نصر عسكري على هذه القوات.

ثانيها: بناء قدرات الحكومة الأفغانية بحيث تضطلع تدريجيًا بمسئولياتها السياسية والأمنية والاقتصادية لملء الفراغ السياسي القائم في معظم الولايات الأفغانية، والذي نجحت طالبات في ملئه، ونزع أراض من الحركة وفرض سيطرة الحكومة الشرعية عليها.

ثالثها: فتح المجال أمام دمج العناصر المعتدلة من طالبان في العملية السياسية عبر مشروع المصالحة.

المطلب الثالث: مبادرة المصالحة والصعوبات أمام الدولة و الطالبان:

وفي إطار هذه مبادرة المصالحة، يثور تساؤلان أساسيان، الأول: هل يمكن أن تقبل حركة طالبان بالفعل بمبادرة المصالحة المطروحة؟ وما هي العقبات التي لا تزال تحول دون قبول الحركة لهذه المبادرة، أو التي يمكن أن تحول دون اتخاذ الحركة قرارًا استراتيجيًا بقبول مبادرة المصالحة تلك؟ السؤال الثاني يتعلق بالتداعيات الاستراتيجية التي يمكن أن تترتب على قبول المبادرة بمعنى آخر، إذا افترضنا قبول الحركة للمبادرة المطروحة، فما هي حدود تعاطي الحركة مع هذه المبادرة؟ ربما يراد بها تأكيد فكرة الحوار أكثر من التمهيد له. وحتى إذا افترضنا قبول طالبان بدعوات كرزاي، ونجاح الأخيرة في إدارة حوار حقيقي مع الحركة، فإنه لا يتوقع أن يصمد أي اتفاق بين الجانبين كثيرًا. فحتى الآن، لا يزال الصراع الأفغاني الراهن يفتقد معظم الشروط الأساسية اللازمة لنجاح تسوية الصراعات الداخلية، إذ لا ترتبط هذه التسوية بهزيمة أو نصر واضح لأي من طرفي الصراع[1]. ففي الوقت الذي تتكبد فيه مختلف الأطراف تكلفة مادية وبشرية، إلا أن كلا منهم له رؤيته الخاصة لمسار ومستقبل هذا الصراع.

واقع الأمر حتى الآن يبدو أن مثل هذا الحوار لا يزال هدفًا يصعب تحقيقه، ولا تكفي التغيرات المهمة التي تم إدخالها على خطابي كرزاي والولايات المتحدة تجاه

[1] - محمد فايز فرحات، الحوار مع طالبان أفغانستان... بديل لا يضمن الاستقرار، السياسة الدولية، القاهرة، العدد180،أبريل 2010م.

طالبان لبدء مثل هذا الحوار. إذ يقف دون حدوث هذا التطور مجموعة من العقبات المهمة.

فى هذا الإطار ممكننا اشار إلى خلاف بين الرئيس كرزى والإدارة الأمريكية من مفهوم الحوار والمصالحة مع طالبان وتحقيق اهداف من وراء جلوس على مائدة مع حركة.

المؤشر الأول: هي انطلاق الولايات المتحدة من مفهوم محدد للحوار والمصالحة مع طالبان، يختلف إلى حد ما عن التصور الذي يطرحه كرزاي. تصور كرزاي أقرب إلى الجلوس على مائدة المفاوضات مع مختلف عناصر وأجنحة طالبان، وهو تصور عكسته دعواته المتكررة للحركة للحوار والجلوس على مائدة المفاوضات، وحديثه عن الاستعداد لمقابلة الملا عمر، بالإضافة إلى ما ينشر من وقت لآخر حول جولات من الحوار تمت بالفعل مع ممثلين لأجنحة من داخل الحركة.

أما التصور الأمريكي، فهو أقرب إلى فكرة "الاستيعاب" لجنح محدد داخل الحركة، وهو الجنح الأقل التزامًا بأيديولوجيتها، والذي التحق بالعمل القتالي داخل صفوف الحركة لدوافع غير أيديولوجية، فإن التصور الأمريكي أقرب إلى استراتيجية تفكيك الحركة من الداخل منه إلى الحوار معها بالمعنى الدقيق للكلمة.

وتعلقت العقبة آخرى بوجود فجوة كبيرة بين الولايات المتحدة وكرزاي من ناحية، وطالبان من ناحية أخرى، حول الشروط المسبقة لبدء هذا الحوار. إذ تدور شروط كرزاي والولايات المتحدة حول ضرورة اعتراف طالبان بالعملية السياسية الجارية في أفغانستان، وبنظام كرزاي، وبالدستور الأفغاني، فضلاً عن ترك السلاح والتوقف عن العنف. أما طالبان، فتتحدث من جانبها عن خروج قوات الاحتلال من أفغانستان أولاً، واعتبار دستور طالبان الإسلامي المرجعية السياسية في أفغانستان، والقبول بسيطرة طالبان على المحافظات الجنوبية بخصوص العلاقة بين الإسلام وعملية التشريع، ولكن تظل هناك بعض المسائل الخلافية الأخرى، مثل الحقوق السياسية والتعليمية للمرأة[1].

المؤشر الثاني: هو مركزية هدف "الخروج" من أفغانستان في الخطاب الدولي، وهو هدف أكدته الاستراتيجية الأمريكية، وهو ما يعني وجود فرصة كبيرة للتعاطي مع شرط الحركة الخاص بخروج القوات الدولية، من خلال طرح جدول زمني للخروج، خاصة مع اقتراب الموعد المحدد لبدء تنفيذ عملية الخروج المطروحة في الاستراتيجية (منتصف 2011)، وهو موعد سيصبح قريبًا نسبيًا في حالة بدء الحوار مع الحركة[2].

---

[1] - مرجع سابق.

[2] يسرا شرقاوى، الأمن في أفغانستان... مقاربات مختلفة، السياسة الدولية، القاهرة، العدد 177، يوليو 2009.

أضف إلى ذلك حالة اللامركزية التي تسم طريقة عمل الحركة، وهي حالة تنطوي على دلالة مهمة بالنسبة لمسألة المصالحة. فرغم أن رفض قيادات الصف الأول للمصالحة قد لا يعني بالضرورة رفضها من جانب جميع الخلايا الميدانية للحركة، إلا أن دعم قيادات الصف الأول للمبادرة سيكون له تأثير أكبر على تلك الخلايا الصغيرة.

خلاصة:

وربما لا يكون من قبيل المبالغة القول إن إنجاز مثل هذا الحوار ربما يعيد تصدير الصراع بين طالبان والقوات الدولية إلى الداخل، وإنتاج حرب أهلية بين طالبان وتحالف الشمال، ما لم يرتبط هذا الحوار ببناء توافق سياسية على المستويين الداخلي والإقليمي معًا. فبدون بناء توافق داخلي حول هذا الحوار، فقد يتم إدراكه بشكل خاطئ من جانب باقي القوى العرقية والطائفية (الطاجيك، الأوزبك، الهزاره). كما أن حدوث هذا الحوار بدون ارتباطه بتوافق إقليمي قد يفتح المجال أيضًا أمام مزيد من تدخل القوى الإقليمية في أفغانستان، وتصدير خلافاتها وصراعاتها الإقليمية إلى الداخل، خوفًا من أن يأتي النظام الجديد على حساب مصالحها الإقليمية، أو في محاولة لتعظيم تلك المصالح. وهكذا، وفي ضوء الاعتبارات السابقة، فإنه يصعب الحديث عن حدوث حوار حقيقي مع حركة طالبان. كما أن حدوث هذا الحوار، بدون بناء توافقات داخلية وإقليمية، قد يؤدي إلى حدوث انتكاسات أفغانية من نوع جديد.

المبحث الثالث

المصالح الأمريكية و تطور الأوضاع الأمنية فى أفغانستان

شنت الولايات المتحدة الأمريكية حربها ضد الارهاب فى أفغانستان داخل إطار واسع اطلقت عليه " الحرب ضد الارهاب الدولى" و نجحت فى ان تحشد لهذا الهدف تحالفاً دولياً دعم حملتها العسكرية ضد الارهاب بشقيها(القاعدة وطالبان) وبمساعدة فعالة من الجبهة الموحدة لتحالف الشمال الأفغانى المناوئ لحركة طالبان والقاعدة واستطاعت الحملة الأمريكية اسقاط نظام طالبان و بناء الحكومة المؤقتة مكانه. وبالرغم من القوات الأمريكية استطاعت تحقيق قدر كبير من اهدافها فى أفغانستان، الا انها لم تستطيع حتى الأن القبض على زعيم تنظيم القاعدة اسامة بن لادن أو زعيم حركة طالبام الملا محمد عمر [1].

كما استغلت الولايات المتحدة الأمريكية أحداث 11 سبتمبر والحرب ضد الإرهاب، لتحقيق هدف مزدوج وهو محكافحة الارهاب الدولى من ناحية، وبسط سيطرتها على منطقة آسيا الوسطى من ناحية أخرى، وذلك هدف عن ضرورة وجود القوات الأمريكية في أفغانستان، لترابط الحرب الأمريكية في أفغانستان وتشابكها بعديدٍ من القضايا المحورية والمهمة بالنسبة لواشنطن كالحرب على الإرهاب والصراع على الطاقة في آسيا الوسطى وكذلك السيطرة على مواقع الطاقة المحتملة في المستقبل (بترول بحر قزوين) مع إحكام السيطرة على مناطق، ولذا يدعون إلى

[1] - رشا محمود السيد عيد الباز،الانعكاسات الإقليمية والدولية للتهديدات الأمنية فى منطقة آسيا الوسطى(1991-2005)، رسالة ماجستير غيرمنشورة، جامعة القاهرة، الاكلية الاقتصاد والعلوم السياسية،2009، ص55-56.

زيادة القوات الأمريكية والدولية في أفغانستان للسيطرة عليها وتخليصها من تنظيم القاعدة وحركة طالبان[1].

طرحت الولايات المتحدة الأمريكية دعوة إلى تجفيف المنابع المالية والاقتصادية لما تسميه بالإرهاب، كما حاولت توظيف هذه الأزمة من أجل تحقيق مصالح ومنابع وفوائد جديدة تساعدها على الاحتفاظ بموقعها المتميز على قمة النظام العالمي من خلال بناء القواعد العسكرية فى افغانستان بعد الانسحاب، وذلك من خلال السيطرة على موقع إستراتيجي هام بالقرب من الدول التي يمكن أن تشكل مصدر تهديد للمصالح الحيوية الأمريكية (روسيا– الصين – إيران)، وعلاوة على الاقتراب من القوى النووية في جنوبي آسيا (الهند وباكستان)، والملف النووي الإيراني ومواجهة المحور الصيني–الروسي، لإحباط أي حرب إقليمية في هذه المنطقة، قد تؤثر مستقبلاً على موازين القوى في المنطقة[2].

وتواجه أفغانستان تحدى تدهور الأجواء الأمنية الناجم عن عمليات الانتحارية والاجرامية، فضلا عن نزاع بين الإثنيات والفصائل وازدياد نشاط العناصر المرتبطة بطالبان، كما أن عملية السلام والمشاركة السياسية تواجه تحديا يتمثل فى كون الكثير من الأفغانيين وربما غالبتهم لا ينظرون إلى المؤسسات الدولة وخاصتاً المؤسسات السيادية على أنها تخدم مصالح جميع افراد الشعب الأفغانى، وهذا بالطبع سيؤثر سلباً على استقرار والأضاع الأمنية فى البلد من ناحية، و بناء الدولة الديمقرطية من ناحية أخرى. فمن هنا نجد أن الوضع السياسى والأمنى أصبح اسواء مما كان عليه فى عام 2002–2006م، ووجود قوات حفظ السلام(إيساف) لم يعد أمر مرغوب فيه من قبل الشعب الأفغانى يرون أن الوضع الذى كانت عليه البلاد قبل ارسال المزيد من القوات عليها أفضل بكثير من الحالة التى وصلت اليها الآن.

فى هذا الإطار يتوقف إمكانية نقل قيادة أفغانستان إلى أهله مع منتصف العام القادم (2011) حسبما تشير الإستراتيجية الأمريكية في أفغانستان، على جملة من العوامل بدأت الإدارة الأمريكية تركز عليها حتى لا تكون أفغانستان مرتعا لحركة طالبان ومن . ترتبط أولى تلك العوامل باستقرار باكستان والحد من التطرف[3] ورائها تنظيم القاعدة داخل حدودها، وثانيها بتمكين الحكومة والقوات الأفغانية من التمكن من بسط نفوذها وإحكام سيطرتها على أنحاء البلاد وتهيئة الظروف الملائمة للانسحاب الأمريكي

[1] - محمد السيد السليم، مرجع سابق.
[2] - مرجع سابق، ص 56.
[3] - J. Alexander Their, Introduction: Building Bridges, Future of Afghanistan, United States Institute of Peace, 2009, P.3.

. ثالثها أن المدخل الملائم لتحقيق المصالحة في أفغانستان يكمن في وضع التدريجي[1] خطة كاملة للتنمية وإعادة الأعمار في أفغانستان وتدعيم دور لجنة المصالحة مع التركيز على اجتذاب قيادات الحركة وتحقيق الأمن لاجتذاب تأييد المواطنين وزعماء . في حين يتمثل أخرها في صعوبة توفير القبائل الأفغانية[2] واحتواء نفوذ حركة طالبان الأمن والاستقرار في أفغانستان بمفردها بدون شراكة فاعلة للأطراف الإقليمية خاصتا باكستان وإيران، روسيا و الهند، تركية والمملكة العربية السعودية.

أخيراً توصلت الولايات المتحدة وحلفاؤها إلى صياغة خطة، لإنهاء الكارثة المستمرة في أفغانستان منذ تسع سنوات على نحو مشرف. وهذه الخطة قد لا تكون حكيمة، وقد يثبت فيما بعد أنها غير عملية، ولكنها تتميز بشيء في غاية الأهمية هو: الوضوح، فبكلمة واحدة، يمكننا أن نطلق عليه اسم خطة "الأفغنة".

المطلب الأول: أمن وتسليم مسؤولية للحكومة أفغانية:

تسعى الحكومة الأفغانية كذلك لتسلم القيادة للمسؤوليات العسكرية والأمنية, وقد عدّ كرزاي ذلك من أولوياته عندما ألقى متن خطوط سياسة حكومته في الدورة الرئاسية الثانية, البند الرئيسي في هذه الخطة، هو النقل التدريجي للمسؤوليات الأمنية – أي الحرب ضد طالبان–من القوات الأجنبية الموجودة في أفغانستان بمقاطعاتها الأربع والثلاثين، إلى الأفغان بنهاية عام 2014، ليستعيدوا بذلك، ولأول مرة منذ غزو بلادهم عام 2001 سيادتهم، وسيطرتهم على مصير بلادهم[3].

ولكي يصبح هذا النقل ممكناً، تعهدت الولايات المتحدة بتقديم مليار دولار شهرياً في صورة مساعدات يجري إنفاقها على تدريب وتجهيز الجيش الأفغاني الوطني الموسع، كما أبدى المشاركون التزامهم بتقديم الدعم اللازم للنمو والتوسع التدريجي للجيش الوطني الأفغاني والشرطة الوطنية الأفغانية ليصل قوامهم إلى (171,600) و (134,000) على التوالي بحلول شهر أكتوبر 2011م، الذي سيشهد زيادة دراماتيكية في أعداد قواته من 102 ألف جندي حالياً إلى 134 ألفاً عام 2011م، ثم إلى 260 ألفاً عام 2012م، وفي النهاية إلى (300 ألف) عام 2014م[4].

---

[1] - Ibid.

[2]- Ibid.

[3] - باتريك سيل، أميركا واستراتيجية "الأفغنة"،الاتحاد الإماراتية، بتاريخ 27 يوليو/2010، على الرابط التالي:
http://www.gulfinthemedia.com/index.php?m=opinions&id=1201710&lim=165&lang=ar&tblpost=201

[4] - مرجع سابق.

قد يتبين فيما بعد أن خطة زيادة عدد الجيش كانت مبالغة في طموحها. وهذا الاحتمال، في الحقيقة، وارد بقوة، لأن الأرقام المذكورة – في تقديري – بعيدة تماماً عن الواقعية. ولكن إذا افترضنا أن"الجيش الوطني الأفغاني" قد تحول – بمعجزة – إلى قوة قتالية فعالة، فإنه سيكون بمقدور القوات الأجنبية حينئذ مغادرة أفغانستان، وهو ما سيحقق ارتياحاً كبيراً لدى الرأي العام في البلدان المساهمة في تلك القوات.

من خلال التحويل التدريجي للمسؤولية إلى الحكومة الأفغانية، أنها تمثل تصويتاً بالثقة على الرئيس كرزاي، وهو ما يدعو للقول إن كافة الشكوك التي كانت تثار حول قدراته، وحول رغبته في محاربة الفساد، ونزاهته في آخر انتخابات رئاسية أجريت في أفغانستان، قد تم صرف النظر عنها – على الأقل في اللحظة الراهنة – وذلك بعد أن أصبح الرئيس الأفغاني، بموجب هذه الخطة هو الرجل المنوط به الإشراف على تنفيذ ما أطُلق عليه"عملية كابول"[1]. كشفت الخرائط البيانية السرّية التي تعدّها الأمم المتحدة لتوضيح تطوّرات الأوضاع الأمنيّة في أفغانستان، عن تدهور الأمن في العديد من المناطق هناك، كما كشفت تلك الخرائط عن احتدام المعارك وتفاقمها في 16 منطقة في شمال وشرق في أفغانستان،الأمر الذي يؤكّد أن هذه المناطق والأقاليم، التي كانت يومًا ما تعتبر مناطق آمنة، قد تحوّلت إلى مناطق تتسم بالخطورة البالغة[2].

المطلب الثانى: إنسحاب وخسائر "البشرية و المادية":

وصل تعداد القوات الأميركية في أفغانستان إلى مائة ألف جندي فى بداية عام 2011م، وباتت الحرب تتطلب ميزانية من 113 مليار دولار سنوياً، يبدو أن إدارة أوباما أكثر تواضعاً في الأهداف التي ترجو تحقيقها. لارتفاع عدد القتلى بصورة متواصلة في صفوف القوات الأجنبية، واستجابة لضغط الناخب الغربي توجه الفكر التخطيطي العسكري الغربي نحو الإستراتيجة الخروج و تحميل القوات الأفغانية مسؤوليات الأمن والدفاع على أن تقتصر وظيفة الغرب في تدريب القوات الأفغانية وتنمية مهاراتها القتالية، والجدير بالذكر أن أوباما قد قال في أحد تصريحاته إن أول انسحاب للقوات الأميركية سيبدأ في يونيو 2011م[3].

وهذه السياسة الهادفة لتوفير الظروف الملائمة للخروج المنظم من أفغانستان، تخطت حصيلة قتلى القوات الدولية الذين سقطوا في اطار العمليات العسكرية في افغانستان هذا

---

[1] - مجموعة الازمات الدولية: الغرب يفشل في افغانستان ومخاطر حرب اهلية بعد 2014، 28 نوفمبر 2010 –على الرابط التالى:
http://www.crisisgroup.org/en/regions/asia/south-asia/afghanistan/B115-afghanistan-exit-vs-engagem

[2] - الأمم المتحدة: العنف في ازدياد بأفغانستان، بتاريخ 2010/4/19، على الرابط التالى:
http://arabic.cnn.com/2010/world/6/19/UN.grim_report/index.html

[3] - احمد دياب، أوباما وأفغانستان.. أعباء البقاء ومخاطر الخروج، السياسية الدولية، مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية، العدد182، أكتوبر2010م.

العام(2010م) عتبة ال"700" قتيل، ليصبح العام الاكثر دموية الى حد كبير منذ 2001م، ما يشير الى تكثيف نزاع يتراجع التأييد الشعبي له باضطراد في الدول المساهمة في التحالف. ومعظم القتلى هم من الجنود الاميركيين الذين يمثلون ثلثي الجنود الاجانب ال150 الفا المنتشرين في هذا البلد[1].

وبحسب الموقع المتخصص في احصاء ضحايا قوات التحالف في العراق وافغانستان فان الجيش الاميركي خسر "493" جنديا في افغانستان في 2010م، و"1440" منذ بداية الحرب اواخر العام 2001م، موضحا ايضا ان اكثر من "9200" جندي اميركي اصيبوا بجروح منذ تسع سنوات. وفي الاجمال اسفر النزاع حتى الان عن سقوط "2271" جنديا من التحالف بحسب الموقع الذي لا يوضح العدد الاجمالي للجرحى في صفوف قوة الحلف الاطلسي (ايساف). وخسر الجيش البريطاني الذي ينشر "9500" عنصر في افغانستان،"101" من جنوده في 2010 م و"346" منذ بدء النزاع. اما فرنسا التي تنشر"385" جنديا على الارض حاليا فخسرت"2" منهم منذ 2001م[2].

جدول التالى تبين الخسائر البشرية في صفوف القوات الاميركية والدولية من 2003-2010

مجموع	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003
2271	7001	521	295	232	191	131	60	58

إنه بتطبيق خطة الانتقال، تكون الولايات المتحدة، وحلفاؤها قد تجنبت اللجوء لحلول أكثر راديكالية، تشمل أي شيء يمكن إدراجه تحت وصف"إنهاء المهمة بأي شكل من الأشكال ثم الهرب". وقد يكون من المفيد في هذا السياق، الإشارة إلى أن بعض الدول، ومن بينها، ألمانيا وبولندا، قد قالت إنها تخطط لانسحاب مبكر لجزء من قواتها، مع إبقاء الكتلة الرئيسية منها لبعض الوقت. ومن المهم هنا الإشارة إلى أن ديفيد كاميرون رئيس وزراء بريطانيا الجديد، والذي تحتفظ بلاده بأكبر عدد من القوات في أفغانستان بعد الولايات المتحدة الأميركية قد صرح بأن تلك القوات سوف تبقى حتى العام 2015م[3].

[1] - حصيلة قتلى القوات الدولية في افغانستان في 2010، بتاريخ 2010/12/21/، غلى الرابط التالى:
http://www.elaph.com/Web/news/2010/12/619909.html

[2] - مرجع سابق.

[3] - جميل مطر، يستعدون لما بعد الانسحاب الأمريكى من أفغانستان، الحياة، 9أغسطس2010.

المطلب الثالث: التقدير الأميركي للحرب في أفغانستان

بالنظر إلى أن التقدير الدفاعي قد أنجز بهدف تقديمه للرئيس أوباما، وأن الرئيس قام بالإعلان عنه والتعليق عليه، فالواضح أن هذا التقدير سيكون الأكثر تأثيراً في صنع سياسة إدارة أوباما في أفغانستان خلال المرحلة القصيرة المقبلة. هذا هو التقدير العسكري الأول للحرب منذ قررت إدارة أوباما زيادة حجم القوات الأميركية في أفغانستان، ومنذ بدأت الإستراتيجية التي وضعها الجنرال باتريوس، قائد القوات الأميركية في أفغانستان، في إتيان ثمارها. وهذا ما يضفي أهمية مضاعفة على قراءة التقدير للموقف، وما يستبطنه من إيحاءات حول مستقبل الوضع الأفغاني وأهداف الحرب الأميركية. يشير التقدير في جزئه المعلن إلى التالي[1]:

1- أن الحرب في أفغانستان، في إستراتيجيتها الجديدة، قد حققت مكاسب هامة، تتعلق بإجبار طالبان على التخلي عن الإنجازات التي حققتها في أشهرالاول هذا العام 2010م، وفي إضعاف القاعدة في منطقة الحدود الأفغانية – الباكستانية، وإيقاع خسائر ملموسة بها، وإجبار من تبقى من قادتها على الاختباء.

2- ويشير التقدير إلى أهم الوسائل التي وظفت في مواجهة طالبان، بما في ذلك الاستهداف الدقيق والمستمر لقادة طالبان المحليين في المناطق المختلفة، وإخراج طالبان من عدد من المواقع الهامة في قندهار وهلمند.

3- ولكن التقدير يعترف بأن التقدم الذي تحقق في الحرب لا يزال هشاً، وأن التحدي الرئيسى في أفغانستان الآن هو تحويل ما تحقق إلى مكاسب ثابتة، غير قابلة للتغيير.

4- إحدى أهم النقاط التي احتواها التقدير هي تلك المتعلقة بباكستان، التي أكدت على أهمية أن تقوم باكستان بتبني سياسة تستهدف حرمان القاعدة من الملجأ الآمن، وقطع قنوات تعزيز قوة طالبان في أفغانستان. ولكن التقدير يتجنب في الآن ذاته توجيه لوم ما للحكومة الباكستانية.

5- وفي تحول ملحوظ في هدف الحرب، يشير التقدير إلى أهمية تدمير القاعدة وقدرتها على الفعل، وإلى إضعاف طالبان إلى الدرجة التي تصبح فيها غير قادة على إطاحة الحكومة الأفغانية (وليس إيقاع الهزيمة بطالبان، كما كان هدف الحرب المفترض طوال السنوات الماضية).

[1] - التقدير الأميركي للحرب في أفغانستان، بتاريخ 2010/12/27، على الرابط التالى:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/C6BA5C66-FDEF-4F2E-913D-98C8F67FD528.htm?GoogleStatI

6- كما يؤكد التقدير على أن الحرب لن تكفي وحدها لإنجاز المهمة في أفغانستان، وأن من الضروري اتباع سياسة تنمية شاملة، تحرم طالبان من الالتفاف الشعبي حولها. ولكن التقدير في الوقت نفسه، يحجم عن التوصية بتبني نهج التفاوض مع طالبان.

في الوقت الراهن، يبدو أن القوات الدولية ستواجه حتماً صيفاً صعباً عام2011م في أفغانستان، ويصبح معها احتمال النصر بعيداً. وهناك حل متطرف آخر جرى تداوله مؤخراً، وهو ترك الجنوب البشتوني لـ"طالبان" وتركيز معظم التنمية الاقتصادية والحكم الرشيد في الشمال، وهو حل اقترحه" روبرت بلاكويل" السفير الأميركي الأسبق لدى نيودلهي في مقال نشر له مؤخرا في موقع "بولتيكيو" الأميركي على شبكة الإنترنت قال فيه "إن هذا التقسيم الفعلي يوفر أفضل بديل متاح للولايات المتحدة عن الهزيمة الاستراتيجية في ذلك البلد"[1]. ولكن مما لا شك فيه، أن الخطة الجديدة تقدم، على الرغم من ذلك، بصيصاً من الأمل في نهاية النفق.

المطاب الرابع: <u>التزام الأمريكى و الدولى تجاه أفغانستان</u>:

فتحدثت الإستراتيجية الجديدة التي أعدها مكتب السفير "ريتشارد هولبروك" الممثل الخاص للولايات المتحدة الأمريكية لأفغانستان وباكستان عن أنه ستكون هناك زيادة كبيرة في أعداد الخبراء المدنيين المصاحبين للمساعدات المدنية. فمن المقرر أن يزيد عدد المدنيين الأمريكيين في أفغانستان إلى ثلاثة أمثالهم من 320 فردا إلى ما يقرب من ألف شخص في أوائل العام الحالي 2011م، وسيأتون من طائفة عريضة من وزارات وهيئات الحكومة الأمريكية مثل الزراعة والعدل ومكتب التحقيقات الجنائية الفيدرالية وإدارة مكافحة المخدرات والمالية والأمن الوطني[2].

وكما هو واضح الآن، فإن السياسة الجديدة في أفغانستان، قد تبلورت تدريجيا عبر سلسلة من الخطوات: الخطوة الأولى تمثلت في عقد "جيركا"- أو مجلس للقبائل- للسلام في شهر يونيو، تمت فيه مناقشة موضوع التسوية مع "طالبان". الخطوة الثانية تمثلت في عقد مؤتمر دولي رئيسي في كابول في 20 يوليو حضره 40 وزيرا للخارجية، كانت من بينهم "هيلار ي كلينتون"، بالإضافة للعديد من ممثلي المنظمات الدولية المهمة. ولتشجيع "كرزاي" على المضي قدماً في تنفيذ الخطة، وافق المجتمع الدولي على ضخ 50 في المئة من مبلغ المساعدات المخصص عبر حكومته، ترتفع بعد عامين إلى 80 في المئة. وهو ما يعني من حيث الجوهر وضع موارد حقيقية وضخمه في يده، وتمكينه بذلك من تحقيق سيطرة فعلية على تنفيذ مشروعات التنمية. في هذا المؤتمر الذي يعد

[1] - صباح كنعان، أصوات أمريكية تطالب بتقسيم أفغانستان، <u>الخليج</u>، جولة فى الصحافة العالمية، 30 يوليو 2010.
[2] - عمرو عبد العاطى ، مرجع سابق.

الأكبر في التاريخ الأفغاني، تعهد كرزاي بتحسين أداء حكومته، ومعالجة الفساد وإجراء انتخابات عادلة وشفافة، والقضاء على العنف ضد المرأة. حيث يؤمل عندها أن تكون مسؤولية الأمن والتنمية الاقتصادية قد انتقلت بالفعل للحكومة الأفغانية في بعض المقاطعات الهادئة نسبيا فى منتصف عام 2011م.

خلاصة:

الاستراتيجية الخروج وتسليم مسؤولية للحكومة الأفغانية تكمن في قدرته على توفير شروط وغطاء لخروج القوات الدولية من أفغانستان، إلا أنه لا يضمن بالضرورة استقرار أفغانستان، بل ربما يقود إلى عودتها إلى المربع الأول قبل أحداث سبتمبر 2001، ومن ثم انهيار مشروع إعادة بناء الدولة الذي انطلق بعد إسقاط نظام طالبان. فأي مشروع سياسي قابل للتعديل وللمراجعة وفق شروط معينة، ولكن خطورة هذا السيناريو تكمن فيما يمكن أن يؤدي إليه تركيز الإدارة الأمريكية وشركائها الدوليين في أفغانستان على هدف "الخروج" إلى تراجع كبير في أولوية هدف إعادة بناء الدولة، على نحو أدى – على ما يبدو – إلى التركيز على استيفاء الجوانب والشروط الشكلية اللازمة للخروج، عبر الوصول إلى تفاهمات مع الحركة طالبان، ثم تحميل الشريك الأفغاني مسئولياته السياسية والأمنية. وهي مسائل مشكوك في قدرة نظام كرزاي على القيام بها في المدى المنظور، الأمر الذي ينطوي على خطر احتمال عودة إلى الحرب الأهلية بين القوميات الأفغانية متعددة المصالح، في ظل غياب "ضامن" للتوازن السياسي والعسكري بين الطرفين في حالة انسحاب القوات الدولية.

الفصل الثاني

أثر الإحتلال الأمريكى على هيكل النظام السياسى الأفغانى

مقدمة:

تعرضت الولايات المتحدة الأمريكية لهجمة ارهابية في الحادي عشر من سبتامبر عام 2001، وذلك بعد يومين من الهجوم الانتحاري الذي أودي بحياة أحمد شاه مسعود قائد الجبهة الاسلامية الموحدة. وقد اتهم تنظيم القاعدة في افغانستان –الذي حظي بدعم ورعاية من طالبان والبشتون– بتنفيذ ذلك الهجوم ضد الولايات المتحدة. وكما أن هذه الحادثة غيرت السياسة العالمية، فقد تركت تأثيرات طويلة المدي علي دولة أفغانستان ومستقبلها.

في الأول من شهر أكتوبر عام 2001، عندما أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية بأنها ستدعم دولة أفغانستان في كل من مرحلة الانتقال السياسي وبرنامج اعادة اعمار الدولة تحت اشراف من منظمة الأمم المتحدة، وسقط نظام طالبان بعد رفض تسليم بن لادن، في هجوم عسكري اشتركت فيه قوي الجبهة الموحدة بزعامة الولايات المتحدة، تهيأت الظروف وأصبح من الضروري تشكيل حكومة بديلة لحكومة طالبان[1].

وصولا لهذا الهدف، عقد مؤتمر في مدينة بن الألمانية بمشاركة بعض المجموعات الأفغانية. كانت الجبهة الاسلامية الموحدة لانقاذ أفغانستان، ومجموعة (روما)، هما المجموعتان الرئيسيتان المشاركتان في هذا المؤتمر. كانت المجموعة الأولي تمثل بشكل أساسي قوي المقاومة التاجيكية، الأزبكية، الهزاره، وبعض مجموعات البشتون، بينما المجموعة الثانية كانت

[1] - Rubin, B. R, The Fragmentation of Afghanistan: State Formation and Collapse in the International System, New Haven and London, Yale University Press, 2002, P19.

تتكون من محمد ظاهر شاه – ملك أفغانستان السابق الذي عاش في ايطاليا منفيا منذ اقصائه عن السلطة في عام 1937 – وغيره من المنفيين الأفغان الذين يعيشون في الغرب. وكانت مجموعتي قبرس وبيشاورموجودين فى مؤتمر ولكن غير أساسيتين في هذه المباحثات حيث كانت المجموعة الأولي مدعومة من ايران، والمجموعة الثانية – التي تكونت من البشتون مؤخرا في بيشاور – مدعومة من قبل باكستان[1].

بعد تسعة أيام من المباحثات الجدية والتفاوض بين المجموعات المشاركة، تم توقيع اتفاقية بن في الخامس من شهر ديسمبر عام 2001، وكان ذلك تحت ضغط شديد من الولايات المتحدة الأمريكية وبمساعدة من منظمة الأمم المتحدة والدول الأعضاء في المجتمع الأوروبي.

وقد وضعت هذه الاتفاقية قاعدة توجب بمقتضاها تشكيل حكومة دائمة ومؤسسات حكومية، و أيضاً وضعت الاتفاقية أساسا لنقل الديمقراطية وبناء الموسسات لدولة أفغانستان. فقد اقترحت الاتفاقية ثلاث مراحل من أجل مستقبل الدولة ومسيرتها تجاه الديمقراطية واستقرارها علي ذلك الوضع:

1- الادارة المؤقتة (لمدة ستة شهور)
2- الحكومة الانتقالية (لمدة ثمانية شهور)
3- الحكومة الدائمة أو المنتخبة (لمدة خمسة سنوات)

وقد افترض في هذه الاتفاقية أن المؤسسات السياسية في الدولة يجب أن تتشكل علي أساس الدستور، وذلك بعد تشكيل المجلس الأعلى القومى لاقرار والمتابعة الدستور. وقد أخذت المعاهدة في اعتبارها أيضا تشكيل اللجان كخطوة مساعدة في مسيرة الانتقال إلي الديمقراطية، ومن بين هذه اللجان يمكن ذكر اللجنة المستقلة لحقوق الانسان، لجنة تشكيل المجلس الأعلى (لويا جركا)، ولجنة العدل.

تم الاتفاق علي أن تعقد انتخابات حرة وعادلة بعد التوقيع علي الدستور الجديد وتكميل تعداد السكان لدولة أفغانستان بمساعدة منظمة الأمم المتحدة.

وفى هذا الإطار فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، على النحو التالى:

المبحث الأول: أفغانستان بين النظام الرئاسى أم البرلمانى.

المبحث الثانى: هيكل النظام السياسي الأفغانى فى ظل الدستور الجديد.

المبحث الثالث: القوى السياسية الفاعلة والمشاركة السياسية.

[1] - Ibid, p33.

المبحث الأول

أفغانستان بين النظام الرئاسى أم البرلمانى

شهدت أفغانستان في فترة ما بعد سقوط حركة طالبان العديد من التحولات الهيكلية التي أعادت تشكيل المجتمع الأفغاني بما يتوافق مع المتغيرات الجديدة التي شهدتها البيئة الاقليمية والدولية في فترة ما بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، وتعتبر النتائج التي شهدتها أفغانستان على المستوى الداخلي هي الأكثر بروزا، فلم تعد أفغانستان ما قبل طالبان مثل أفغانستان ما بعد طالبان، حيث أصبحت هذه الحرب هي مرحلة فاصلة في تاريخ الدولة الأفغانية، فقد أدي قرار التدخل في أفغانستان إلي تغير الخريطة السياسية ونظام الحكم لأفغانستان بدءًا من تغيير القيادة السياسية وسقوط طالبان ومروراً بإعادة بناء المؤسسات الدولة وإعادة الإعمارها ثم إقرار الدستور الجديد، وانتهاءً بإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية فى ظل الدستور الجديد[1].

بعد سقوط حركة طالبان من الحكم في أفغانستان أمام الإصرار الأمريكي والمجتمع الدولي على توظيف القدرات الأمريكية و الدولية الشاملة من أجل القضاء على تنظيم القاعدة في أفغانستان، تشكل نظام حكم جديد فرضته القوى الدولية المؤثرة والفاعلة في المجتمع الأفغاني حيث لم تستطع الفصائل الأفغانية والقوى السياسية الداخلية أن تضع تصورًا لمستقبل النظام السياسي بعد الحرب، نظرًا للحروب الأهلية والصراعات الداخلية التي شهدتها أفغانستان طلية

[1] - على أحمد جلالى، مستقبل أفغانستان، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، الرياض، العدد85، 2006.

الفترة السابقة، فضلا عن عدم وجود البنية التحتية والمؤسسات الدولة، فلم يكن أمام الفصائل الأفغانية حلاً غير أن تستسلم لقرارات هيئة الأمم المتحدة وإرادات القوى الدولية والإقليمية ، وحتي الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة قرار التدخل العسكري لم تكن تمتلك رؤية مستقبلية أو تصور بعيد المدى لأفغانستان مابعد الحرب، وقد اتضح ذالك جليًا بعد أن سلمت الولايات المتحدة الأمريكية ملف أفغانستان للأمم المتحدة[1].

عقد مؤتمر المصالحة الأفغانية في العاصمة الألمانية بون ما بين 27 نوفمبر وحتى الرابع من ديسمبر 2001، تحت شعار "لا مكان للفشل"، حيث مارست الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي وباقي الدول المانحة للمساعدات ضغوطًا شديدة على الأطراف الأفغانية لإبداء المرونة والقبول بالحلول الوسط، إضافة على ربط الدول المانحة تدفق المساعدات المالية باستقرار الأمن وإحلال السلام، مما أظهر التوافق الدولي بالدرجة الأولى والإقليمي بدرجة أقل. على أن وجود "حكومة" ذات شرعية ومعترف بها شرط أساسي لقبول المجتمع الدولي ومدخل لا بديل له لوصول المساعدات المالية لإعمار أفغانستان، ولبداية تعامل حقيقي بين أفغانستان والمؤسسات المالية الدولية، وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي[2].

وتضمنت وثيقة الأمم المتحدة الصادرة عن مؤتمر بون القرارات التالية[3]:

1- تشكيل حكومة مؤقتة برئاسة حامد كرزاي، وتضم 30 عضوًا بينهم خمسة نواب لرئيس الوزراء لمدة ستة أشهر، اعتبارًا من 22 ديسمبر 2001، تتولى إعادة بناء وإعمار أفغانستان والتركيز على أولوية الاستقلال والسيادة الوطنية ووحدة الأراضي الأفغانية وتمتلك صلاحيات الحكم في البلاد، وخصوصًا كل الصلاحيات في تمثيل أفغانستان في المحافل الدولية، بما في ذلك مقعد أفغانستان في الأمم المتحدة والوكالات الدولية التابعة لها لكن الحكومة المؤقتة لا تملك صلاحيات إصدار عفو عمن يثبت تورطهم بجرائم حرب وانتهاكات إنسانية.

2- مع انقضاء فترة الستة أشهر، يتم انعقاد المجلس الأعلى القومى "لويا جيركا" الذي سوف يترأس الملك جلسته الافتتاحية والمشاركة في أعماله، وسوف ينتخب المجلس سلطة انتقالية تحكم أفغانستان لنحو 18 شهرًا إلى حين وضع دستور للبلاد وانتخاب حكومة، وأن يتم إجراء انتخابات حرة فيما لا يقل عن عامين من انعقاده.

[1] - أحمد جلال محمد عبده، مرجع سابق، ص289.
[2] - Tim Youngs, Afghanistan: the culmination of the Bonn Process, Paper No 05/72, House of Commons Library, 26 October 2005, p.12.
[3] -Ibid, p.15-19.

3- يتزامن مع ذلك تأسيس لجنة مستقلة خاصة، تكون بمثابة السلطة التشريعية المؤقتة ويفترض أن تحدد أسماء أعضائها الـ21 من بين لوائح المرشحين، وهي التي ستتولى الدعوة إلى عقد المجلس الأعلى القومى "لويا جيركا" المؤقت.

4- تؤكد الوفود المشاركة على ضرورة إعادة الأمن والاستقرار في البلاد، وبالاعتماد على الأمم المتحدة وأفراد المؤسسات الحكومية وغير الحكومية المتواجدة في أفغانستان.

5- مراعاة للفترة التي تتطلبها عملية الإعداد الكاملة لقوات الأمن الأفغانية وإيصالها إلى كامل أهليتها، فإنهم يتوجهون إلى مجلس الأمن الدولي للموافقة على نشر فوري لقوة تابعة للأمم المتحدة، قوامها خمسة آلاف جندي من جنسيات متعددة، تكون مهمتها ضمان الأمن وتطبيق القانون في كابول والمناطق المحيطة بها، على أن يكون بإمكانها نشر صلاحيتها على مراكز المدن والمناطق الأخرى بشكل تدريجي.

6- يتم تأسيس المحكمة العليا الأفغانية.

وفى هذا الطارتم تشكيل صندوق لتقديم مساعدات عاجلة بقيمة 20 مليون دولار تعهدت بها عدة دول وهيئات دولية لتيسير عمل الحكومة الانتقالية المؤقتة، خاصة دفع رواتب الموظفين وبناء هياكل الوزارات.

المطلب الاول: تشكيل المجلس الأعلى القومى لاقرار دستور جديد:

نص في الأحكام العامة للمادة السادسة من اتفاقية بن علي وجوب تشكيل مجلس أعلى قومى لاقرار دستور خلال مدة ثمانية عشر شهرا تبدأ من تأسيس الادارة الانتقالية وذلك للتصديق علي الدستور والعمل به. وهذه المادة هي الجزء الوحيد من الاتفاقية الذي ينص علي أن مسئلة وضع دستور لدولة أفغانستان هي الخطوة الأخيرة في مسيرة تأسيس الحكومة والمؤسسات الدائمة. وتنص الاتفاقية بهذا الشأن علي أن: (يتم تأسيس المجلس الأعلى القومى لاقرار الدستور خلال ثمانية عشر شهرا من بدء تأسيس الحكومة الانتقالية وذلك للتصديق علي الدستور الأفغاني، وتقوم الادارة الانتقالية خلال شهرين من بدء عملها بتشكيل لجنة بمساعدة الأمم المتحدة لتدوين مسودة الدستور وذلك بهدف تقديم العون لهذا المجلس في اعداده لمسودة الدستور)[1].

اولاً: لجنة تأسيسية لوضع الدستورالجديد:

[1] - مصباح الله عبد الباقى، مؤ تمر بون .. خطوة نحو الحل أم كارثة؟،2010/3/5، على الرابط التالى:
http://www.islamonline/Arabic/ politics/ 2010/3/article4/shtmI

صدر قرار جديد من قبل رئيس الحكومة الانتقالية به تاريخ السادس والعشرين من ابريل عام 2003 – وذلك بعد أن أنهت اللجنة المعنية بوضع مسودة الدستور عملها– وبدأ علي إثره وبشكل رسمي عمل اللجنة تأسيسية المكونة من خمس وثلاثين عضوا والمعنية بوضع الدستور. تشكلت اللجنة الجديدة من ثمان نساء، علماء دين، وعلماء وممثلي مجموعات مختلفة من المجتمع الأفغاني، وذلك مع الابقاء علي ست من أعضاء لجنة تسويد القانون. تم اختيار أعضاء هذه اللجنة من بين فهرس للأسماء يضم خمسين اسما تم ارساله إلي مكتب منظمة الأمم المتحدة (يوناما) في كابل من قبل الدولة، والاحزاب السياسية والمجموعات المختلفة. وقد تولي نعمت الله شهراني رئاسة هذه اللجنة مرة أخري، وعين عبد السلام عظيمي الرئيس الحالي للمحكمة العليا مستشارا له[1].

وعلي هذا النحو أسس المجلس الأعلى القومى المنوط باقرار ووضع الدستو الجديد، نظاما رئاسيا قويا لدولة غير موحدة، مليئة بالاختلافات اللغوية، المذهبية، والقومية. ويعتبر دستور عام 2004، هو الدستور السادس منذ تدوين الدستور الأول من قبل امان الله خان ملك أفغانستان في عام 1923. وبلغ عدد الدساتير التي وضعت في أفغانستان، منذ نهاية الربع الأول من القرن العشرين وحتى الآن، ستة دساتير.الدستور الأول الذي وضع في العام 1923 والذي هدف إلى تكريس النظام الملكي وحمايته، أما الدساتير الأخرى المهمة والمفصلية في التاريخ الأفغاني، وفى ضوء ماسبق يمكن رصد ملامح الدساتير الأعوام 1977و1964 و1923م لعل أهمها على الإطلاق ، كما رصدها الاستاذ أحمد جلال محمد عبده فيما يلي[2]:

1- دستور عام 1977: وهو دستور لا يختلف عن دستور عام 1964 كثيرًا، سوى في أنه يلغي النظام الملكي، ويكرس النظام الجمهوري ويحمي رئاسة السلطة.

2- دستور عام 1964: بعد إطاحة الملك أمان الله، شكل الملك ظاهر شاه لجنة قومية لإعداد دستور جديد للبلاد، وفق برنامج "الديمقراطية الجديدة"، بحيث يكون البرلمان مصدر السلطات. ودعا الملك إلى تنظيم الحياة السياسية وتشكيل الأحزاب وإجراء انتخابات حرة وطالب بمجانية التعليم وتضمينها في الدستور الجديد.

3- دستور عام 1923: وضع هذا الدستور في عهد الملك أمان الله، الذي أدخل إصلاحات سياسية وتحررية وعلمانية على النمط الغربي. وهدف هذا الدستور إلى حماية الملكية وتكريس وراثة الحكم للأبناء، وتضمن الدستور قوانين تتعلق بإصلاح التعليم والمجتمع.

---

[1] - مرجع سابق.
[2] - أحمد جلال محمد عبده، مرجع سابق، ص310.

ثانياً: الإنتخاب أعضاء المجلس الأعلى القومي(لويا جركا):

بدأت حكومة أفغانستان الانتقالية أثناء الاستفتاء الشعبي، استعدادها من أجل عقد المجلس الأعلى القومى"لويا جركا" لاقرار الدستور، وذلك لمناقشة الدستور الجديد للبلاد والتصديق عليه. ولكن نشرمتأخر خر نسخة لمسودة الدستورالجديد عام2004م، وكذلك عقد المجلس الأعلى القومى، قد تأخرا شهرين عن الميعاد المحدد.

اصدرت حكومة أفغانستان الانتقالية قرارا بتاريخ الخامس عشر من شهر يوليو عام 2003 بعقد مجلس أعلى قومى لاقرار الدستور. تشكل هذا المجلس طبقا لقرار الحكومة من 502 عضوا. تم اختيار 50 عضوا (25 رجل، و25 امرأة) من بين الأعضاء من قبل رئيس الحكومة الانتقالية، وانتخب باقي الأعضاء بشكل مستقل من قبل الشعب في داخل وخارج أفغانستان طبقا لقانون العمل، ووصلوا إلي المجلس[1].

في الثالث عشر من شهر ديسمبر عام 2003 بدأ المجلس الأعلى القومى عمله في كابل بشكل رسمي، وذلك من أجل مناقشة الدستور الجديد والتصديق عليه. وفي الرابع من شهر يناير عام 2004 قام أعضاء هذا المجلس البالغ عددهم 502 عضوا بالتصديق علي الدستور وذلك بعد ثلاثة أسابيع من المباحثات والمناقشات الحادة، والاختلافات والصراعات التي شهدت تدخلات مباشرة من قبل الحكومة[2]، الممثلين الأجانب، ممثل الأمم المتحدة، وبشكل خاص السفير الأمريكي في أفغانستان (زلمي خليل زاد)، لصالح كرزاي ومجموعة القومية البشتونية، ولم يكن تأييدهم للدستور الجديد عن طريق التصويت السري أو العلني، أو حتي برفع الأيدي، بل أكتفوا بالوقوف في صمت والتأييد في جو مملوء بالحزن والتوتر، وأنهي رئيس المجلس الأعلى القومي (صبغتة الله مجددى) الجلسة بالدعاء.

ثالثا: قضايا واختلافات خاضعة للبحث داخل المجلس الأعلى القومى:

يعتقد (بارنت روبين) أن المباحثات والمناقشات في المجلس الأعلى المنوط بالدستور حول القضايا الأساسية مثل الحكومة، مكانة الاسلام، هيكل الحكومة، اللغة، القومية والهوية، (تعكس الحقائق التاريخية والأزمات الراهنة) [3]. ويضيف في نفس السياق[4]: (حتي اليوم، تطرح مسئلة

[1] - أمير الطاهرى، أفق مابعد طالبان.. ملامح الدولة الجديدة مع الدستور الجديد، جريدة الشرق الأوسط، العدد 9110، 7 نوفمبر 2004.

[2] مرجع سابق.

[3] - Rubin, B. R, Crafting a Constitution For Afghanistan, Journal of Democracy, Vol 15 , Number 3, July 2004, P 5.

[4] - Ibid, P19.

القومية سؤالا واضحا وصريحا، وهو هل ستستمر الحكومة وسيلة في أيدي نخبة أغلبها من البشتون، أم أنه يجب ايجاد آلية يستطيع المواطنون من خلالها أن يشاركون في الحكومة ويتمتعون بالمساواة). ويكتب موضحا مطالب المجموعات القومية المختلفة أثناء انعقاد المجلس الأعلى القومى لوضع بالدستور[1]: (كان البشتون يريدون حكومة مركزية قوية تحت زعامتهم. وركز التاجيك علي مسئلة تقسيم السلطة المركزية والمشاركة فيها، بينما أراد الأزبك والهزاره الاعتراف رسميا بهويتهم وايجاد آلية يمكن من خلالها تشكيل حكومة انتقالية محلية).

المطلب الثانى: أفغانستان و النظام الرئاسي مفروض:

كانت مسئلة الهيكل الحكومي – هل يكون نظاما رئاسيا أم برلمانيا؟ – من المسائل التي أثارت المناقشات داخل الجلسات التى تم فى الاطار الجان و المجلس الأعلى القومى المنوط لمتابعة والوضع الدستورالجديد. كان النواب غير البشتون يريدون تغيير النظام إلي نظام برلماني. وكانت الحكومة والنواب البشتون يدعمون النظام الرئاسي المقترح.

فى هذا الاطار دافع حزب الأمة البشتونية، والسلطات الرسمية – البشتون– داخل الحكومة، ومن بينهم (زلمي خليل زاد) – السفير والممثل للولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان وهو من البشتون– دافع عن فكرة النظام الرئاسي، واستدلوا علي رأيهم بأن الدولة والمجتمع الأفغاني مصابان بالفرقة والتمزق، ويحتاجان لحكومة قوية مركزية لتعيد الوحدة من جديد. وبناءً علي رأيهم، فإن أفضل خيار في مجتمع مثل المجتمع الأفغاني للوصول إلي الاستقرار والأمن وسيادة القانون، هو نظام رئاسي تحت زعامة رئيس قوي وادارة مركزية، وليس نظام برلماني (به منصبا لرئيس وزراء تقسم بينه وبين رئيس الجمهورية المهام والاختصاصات)، أو تشكيل حكومة ائتلافية ضعيفة[2].

[1] - Ibid, p20.

[2] - فرامرز تمنّا ، مرجع سابق، ص 9.

كما بررت الحكومة والنواب البشتون ادعائهم، بأن خيار النظام البرلماني في ظل الظروف الحالية لدولة أفغانستان، والمتمثلة في غياب الأحزاب السياسية المنظمة، وعدم وجود ثقافة سياسية ناضجة، سيؤدي إلي عدم الاستقرار وحدوث الهرج والمرج[1].

اتحد النواب غير البشتون داخل القاعة في حالة من الغضب – مع عدم مشاركة زعمائهم السياسيين في الحكومة– وعارضوا النظام الرئاسي القوي، واستدلوا علي رأيهم بأن مثل هذا النظام في مجتمع متعدد القوميات مثل المجتمع الأفغاني، سيؤدي إلي الدكتاتورية الفردية والقومية. وقد ادعوا أن النظام البرلماني مع قدر من اللامركزية، أو النظام شبه الرئاسي مع وجود رئيس للوزراء، يمكنه تهيئة المناخ لتشكيل ائتلاف وحكومة قومية متوازنة، وأن هذا الشكل من الحكومات في أفغانستان أفضل وأكثر ملاءمة، مقارنة بالنظام الرئاسي القوي. كما طرحوا قضية انتخاب محافظين للمحافظات كخطوة في طريق الحكم الانتقالي المحلي، حيث يتم انتخاب محافظين المحافظات من قبل سكان كل محافظة، أو من قبل المجلس المحلي الذي نص عليه في الدستور الجديد، بحيث يكون محافظين المحافظات (الولايات) مسئولين أمام الشعب، أو المجلس المحلي[2]. وكان الهدف من ذلك، الحيلولة دون تعيين رؤساء أو محافظين الولايات(محافظات) من قبل الحكومة المركزية دون الرجوع إلي رغبة الشعب واستشارته، وهي مشكلة قومية مطروحة علي مدار تاريخ الدولة الأفغانية، وحتي لا يكون باستطاعة الحكومة المركزية كما كان معهود في السابق أن تقوم بتعيين وارسال أشخاص من أقوام معينة أو ولايات محددة كرؤساء لولايات في مناطق أخري دون موافقة الشعب[3]. لكن هذه الطلبات تم رفضها من قبل الحكومة وحلفائها، وكذلك من قبل المكتب الممثل لمنظمة الأمم المتحدة.

يري (جانسون) أن عدم وجود مباحثات شعبية جادة حول قراءة قواعد الدستور قبل التصديق عليه، يعتبر من المشكلات الأساسية والهامة. لقد تم تأجيل عملية تسويد وتدوين الدستور من قبل الحكومة، وبعد بدء العمل، تم الانتهاء منه سريعا. وقد لعبت كل من الادارات الثلاث: لجنة تسويد الدستور، لجنة تأسيسية الدستور، والمجلس الأعلى القومى بمساعدة مكتب الأمم المتحدة في أفغانستان (UNAMA) و (UNDP) دورا في هذه العملية. فمع بدء عمل اللجنة لتكميل الدستور كانت المدة المتبقية للعمل هي ثلاثة عشر شهرا فقط وذلك من أصل ثمانية عشرة شهرا وهي المدة المنصوص عليها في اتفاقية بن كمهلة لتكميل الدستور، وهي مدة قصيرة لمناقشة

[1] - شاه آغا صديق مجددى، لمحات سرنوشت ساز، كابل، مطبعة صنعتى وطباعتى أحمد، 1386 ه ش، ص 110

[2] - مرجع سابق.

[3] - Nigel, R. S, Rethinking Governance in Afghanistan, Journal of International Affairs, Vol.56, No.1, 2003, p 193.

قضية بحجم الدستور، واعلانه وعرضه علي شعب أكثره أمي وعلي غير دراية بالأمور الخاصة بالدستور[1].

ويضيف جانسون في نفس السياق[2]: (لقد نصت اتفاقية بن علي قواعد للعمل من أجل تشكيل مؤسسات حكومية دائمة، وعلي صيغة جديدة من الالتزامات السياسية بين الشعب الأفغاني والسلطات الدولة، بينما تجاهلت الاتفاقية الكثير من المشكلات الجذرية والعميقة، والتي من أهمها: مسئلة التعددية القومية، عدم الثقة بين الأقوام والتي تفشت في الدولة كالطاعون منذ عدة عقود، زراعة المواد المخدرة، والحرب بين زعماء المناطق).

خلاصة:

بعد سقوط حركة طالبان من الحكم في أفغانستان أمام الإصرار الأمريكي والمجتمع الدولي على توظيف القدرات الأمريكية و الدولية الشاملة من أجل القضاء على تنظيم القاعدة في أفغانستان، تشكل نظام سياسي جديد، على طراز نظام السياسى الأمريكى تقريبا فرضته القوى الدولية المؤثرة والفاعلة في المجتمع الأفغاني حيث لم تستطع الفصائل الأفغانية والقوى السياسية الداخلية أن تضع تصورًا لمستقبل النظام السياسي بعد الحرب، نظرًا للحروب الأهلية والصراعات الداخلية التي شهدتها أفغانستان طلية الفترة السابقة، فضلا عن عدم وجود البنية التحتية والمؤسسات الدولة، فلم يكن أمام الفصائل الأفغانية حلاً غير أن تستسلم لقرارات هيئة الأمم المتحدة وإرادات القوى الدولية والإقليمية خاصتاً الولايات المتحدة الأمريكية.

[1] - Johnson T. H, Afghanistan's Post Taliban Transition: the State of State Building After War, in Central Asian Survey, Vo 25 No 1-2, 2006, P 12.
[2] -Ibid,p15.

المبحث الثانى

هيكل النظام السياسي الأفغانى فى ظل الدستور الجديد

إن فكرة الدستور في افغانستان ليست ظاهرة جديدة تماماً، علي الأقل بالنسبة للبعض منهم. فقد امتلكت هذه الدولة حتي الآن خمس دساتير، في ظل الحكم الملكي والنظام الشيوعي. وبالتأكيد فإنه في العصور السابقة لم تكن هذه الدساتير تخضع فقط للرقابة من قبل النظام – وذلك مع الأخذ في الاعتبار طبيعة الحكم الاستبدادي للنظام، وغلبة وسيطرة إحدي الأقوام– بل كانت تعتبر من جملة المحرمات ومخالفة للدين والشرع، وذلك لبحثها في القضايا الأساسية مثل الدولة، النظام السياسي، هيكل الحكومة، اللغة، الأقوام، الهوية، ومشروع الدستور بالشكل الذي اعترفت به الأقوام المختلفة رسميا ومكانة تلك الأقوام في النظام الحكومي.

إن استفتاء الشعب، الحرية السياسية، حق الشعب في حرية التعبير، تعبير ممثلي الشعب عن وجهات نظرهم ووجهات نظر ممثليهم بدون خوف، كل ذلك كان محدودا للغاية مقارنة بحركة تدوين وتصويب الدستور السادس لعام 2004، وذلك مع الأخذ في الاعتبارالتغييرات الأساسية في مرحلة ما بعد التحرر من اعتداء الاتحاد السوفيتي، واضطراب العلاقات العامة بين الأقوام المختلفة.

وحيث أن هذا البحث لا يهدف إلي عقد مقارنة بين الدساتير السابقة وردود الأفعال تجاهها، فسيتم الاكتفاء بدستور عام 2004. وقع الرئيس الأفغاني حامد كارزاي في يناير 2004م على الدستور الأفغاني الجديد معلنًا اعتماده رسميًا، بعد صياغته بلغتي البشتو والداري(اللغة الفارسية بلهجة الأفغانى). يتبنى الدستور الجديد نظامًا رئاسيًا للحكومة، ذا مجلسين تشريعيين، ومعظم بنوده مقتبسة من الدستور الأمريكي، ويؤكد على الحقوق المتساوية للرجل والمرأة، كما يتبنى نظامًا قضائيًا متوافقًا مع الإسلام، الذي نص الدستور على أنه اسلام دين الدولة، فيما كفل حرية الأديان الأخرى، ويمنح الرئيس صلاحيات واسعة[1].

وصفت المعهد السلام التابعة للولايات المتحدة الأمريكية في مقالة لها، في شهر يناير من عام 2006، الدستور الجديد لدولة افغانستان، قائلة: (إنه واحد من أكثر الدساتير الليبرالية في المنطقة من سوريا وحتى باكستان. فإلي جانب كون هذا الدستور يكفل حرية التعبير، العقيدة، نشاط حزبية، ومجموعة من الحقوق المدنية، فهو يعترف أيضاً وبشكل رسمي بالمساواة بين الرجل والمرأة، ويضمن للمرأة خمسة وعشرين بالمائة من المقاعد الخاصة بالجهاز التشريعي بالدولة)[2]. بينما يعتقد معارضي هذه الحركة، ومجموعة كبيرة من العلماء والمتخصصين في قضايا القانون العام، وعلماء الاجتماع في دولة أفغانستان، وغيرهم، بأن هذا الدستور الجديد لم يقدم حلاً مناسباً ومنطقياً لمشكلات الدولة الأفغانية الأساسية، ولم يقم بإعادة توزيع عادل وتقسيم السلطة بين الأقوام المختلفة في الدولة.

يشتمل الدستور الجديد علي مقدمة، اثنا عشر فصل، ومائة وإثنان وستين مادة. إن الدستور الجديد هو دستور قصير نسبياً، لكنه أكثر عصرية من الخمس دساتير السابقة لدولة أفغانستان، وينص هذا الدستور علي نظام رئاسي قوي لدولة أفغانستان يقوم علي أساس شرعية ثنائية(الاسلام والشعب) مدعومة بمركزية قوية[3].

المطلب الأول: الدولة:

نص الفصل الأول للقانون علي أن: (دولة أفغانستان، هي جمهورية إسلامية، مستقلة، غير قابلة للتقسيم). كما نص هذا الفصل علي أن الدين الرسمي للدولة هو الدين الإسلامي، وأن حكم

[1] - الاتفاق على الدستور الأفغانى جديد، 2010/2/24، على الرابط التالى:
http://ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=3835&SecID=233

[2] - تقرير المعهد الأمريكي للسلام(يناير 2006)، المنشورة فى مجلة كلية الملك خالد العسكرية، بعنوان أفغانستان بعد خمسة سنوات من الحرب، الرياض، العدد 88، 2007.

[3] - The Constitution of Afghanistan, January 3/ 2004, Date of see /2/6/2010 in:
http://www.supremecourt.gov.af/PDFiles/constitution2004_english.pdf

الشعب بيد الشعب، يتم بشكل مباشر أو عن طريق النواب، وأن الشعب الأفغاني يتشكل من الأقوام التالية: الباشتون، الطاجيك، الهزاره، الأوزبك، التركمان، البلوش، البهائيين، النورستانيين، الإيماق، العرب، القرغيز، القزلباش، الكوجر، البراهويين، وغيرهم من الأقوام[1].

أولاً: الحقوق والواجبات الأساسية للمواطنين:

يمتاز هذا الجزء من الدستور بالرقي والتحضر، حيث أنه يلغي كافة أشكال العنصرية، ويضمن للمواطنين حق المساواة، الحرية، واللجوء إلي القضاء[2].

ثانياً: رئيس الجمهورية ومعاونيه:

(يتولي رئيس الجمهورية رئاسة حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية، وطبقاً لقوانين هذا الدستور، تمتد صلاحياته لتشمل السلطات التنفيذية، التشريعية، والقضائية. ولرئيس الجمهورية نائبين، نائب أول، ونائب ثان، ويتم الإعلان عن أسماء المرشحين في نفس الوقت الذي يعلن فيه رئيس الجمهورية ترشيح نفسه أمام الشعب)[3].

يمكن انتخاب رئيس الجمهورية لدورتين متتاليتين مدة كل منهما خمس سنوات، وذلك بالحصول علي نسبة أكثر من خمسين بالمائة من أصوات الناخبين في انتخابات حرة، عامة، وسرية. في حالة إعادة الانتخابات، فإن أي من مرشحي الدورة الثانية يحصل علي عدد أكبر من الأصوات، يتم تنصيبه رئيساً للجمهورية.

طبقا للدستور الجديد، لابد لمرشح رئاسة الجمهورية أن يكون أفغاني الجنسية، مسلم، مولود لأبوين يحملان الجنسية الأفغانية، بلغ الأربعين من عمره، لم يحكم عليه في جرائم ضد الإنسانية، جنائية، أو أية مخالفات مدنية، وألا يكون لديه أي جنسية أخري.

المطلب الثانى: وظائف رئيس الجمهورية وصلاحياته:

لرئيس الجمهورية الوظائف والصلاحيات المخولة التالية[4]:

1- الإشراف علي تنفيذ الدستور.

2- وضع الخطوط العامة لسياسة الدولة بموافقة مجلس الشعب.

---

[1] -Ibid, Chapter 1: State, Articles 1-5.

[2] - Ibid, Chapter 2: Fundamental Rights and Duties of Citizens, Articles 22-59.

[3] مجيب الرحمن رحيمى، مرجع سابق، ص 171.

[4] - Ibid, Chapter 3: President, Articles 60 - 64.

3- القائد الأعلي للقوات المسلحة الأفغانية.

4- إعلان الحرب وإقرار السلام بالرجوع إلي مجلس الشعب.

5- اتخاذ القرارات اللازمة للدفاع عن كافة أراضي البلاد وضمان الاستقلال.

6- إرسال بعض من القوات المسلحة إلي خارج أفغانستان بموافقة من مجلس الشعب.

7- إدارة المجلس الكبير باستثناء الحالة المدرجة تحت المادة التاسعة والستين من الدستور.

8- إعلان حالة الطوارئ وإنهائها بموافقة من مجلس الشعب.

9- افتتاح جلسات مجلسي الشعب والمجلس الشيوخ.

10-قبول استقالة نائبي رئيس الجمهورية.

11-تعيين كل من الوزراء، النائب العام، رئيس البنك المركزي، رئيس الأمن القومي، ورئيس الهلال الأحمر الأفغاني، وذلك بموافقة من مجلس الشعب، هذا بالإضافة إلي حقه في عزلهم أو قبول استقالتهم.

12- تعيين أعضاء ورئيس المحكمة العليا بموافقة مجلس الشعب.

13-تعيين كل من القضاة، رؤساء القوات المسلحة والشرطة والأمن القومي وكبار المسئولين، مع حقه في احالتهم إلي التقاعد أو عزلهم أو قبول استقالاتهم، وذلك بما يتوافق مع احكام الدستور.

14-تعيين رؤساء الممثلين الدبلوماسيين الأفغان في الدول الأجنبية والمؤسسات الدولية.

15-قبول تعيين الممثلين الدبلوماسيين الأجانب في دولة أفغانستان.

16-إقرار التشريعات القانونية.

17-إعطاء الاعتمادات اللازمة لعقد المعاهدات بين الدول طبقاً لأحكام القانون.

18-العفو وتخفيف العقوبات طبقاً لأحكام القانون.

19-منح الميداليات، النياشين، والألقاب التشريفية طبقاً لأحكام القانون.

20-تأسيس اللجان لتحسين إدارة الدولة طبقاً لأحكام القانون.

21-يتضمن الدستور كافة الصلاحيات والوظائف الأخري).

يمكن لرئيس الجمهورية الرجوع إلي الشعب أو القيام بعمل استفتاء عام فيما يخص القضايا القومية الهامة.

يمكن إقصاء رئيس الجمهورية أو عزله عن منصبه في حالة ارتكابه جرائم ضد الإنسانية، أو ثبوت خيانته لشعبه، وذلك عن طريق عملية استجواب صعبة ومعقدة. يظل رئيس الجمهورية يستفيد من المستحقات المالية الخاصة بدورة رئاسته بعد إنهاء فترة عمله وحتى آخر عمره.

يعد منصب نائب رئيس الجمهورية في ظل النظام المحدد في الدستور الجديد، منصبا فخريا ورمزيا. فنائبي رئيس الجمهورية في الدستور الجديد لا يتمتعان بصلاحيات تنفيذية، وطبقاً للدستور الجديد فإن نائب الرئيس يمكنه تولي مكان رئيس الجمهورية في حالة استقالته، وفاته، أو غيابه، ويكون ذلك لفترة محدودة، وبصلاحيات محددة. وفي حالة غياب رئيس الجمهورية، يقوم رئيس الجمهورية بتحديد وظائف النائب الأول بنفسه.

أولا: السلطة التنفيذية(الحكومة):

وفقا للدستور الجديد فإن حكومة أفغانستان تتشكل من وزراء يعملون تحت رئاسة رئيس الجمهورية. ويتم تعيين الوزراء عن طريق رئيس الجمهورية، ثم تعرض الترشيحات علي مجلس الشعب ليتم التصديق عليها. لا يكون الوزراء أعضاءً في أي من مجلسي الشعب والشوري، ولكن رئيس الجمهورية بإمكانه اختيار شخصاً من بين أعضاء مجلس الشعب ليكون وزيراً، وفي هذه الحالة يفقد مكانه في مجلس الشعب. الوزراء موظفون يقومون بمباشرة الأعمال اليومية للحكومة في نطاق المسئوليات الموكلة إليهم، ويسألون عن أعمالهم هذه أمام رئيس الجمهورية ومجلس الشعب[1].

المطلب الثالث: السلطة التشريعية(المجلس الشعب والشيوخ):

(مجلس الشعب هو أعلي سلطة تشريعية تعبر عن إرادة الأمة الأفغانية في جمهورية أفغانستان الإسلامية، وهو يمثل الأمة قاطبة)[2].

[1] - Ibid, Chapter 4: Government, Articles 71-80.
[2] - Ibid, Chapter 5: National Assembly, Articles 81.

يتشكل مجلس الشعب الأفغاني من مجلسين، مجلساً للنواب، ومجلساً للشيوخ، يتم انتخاب أعضاء مجلس النواب لخمس سنوات عن طريق الشعب في انتخابات حرة، عامة، سرية، ومباشرة. يتم انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ لأربع سنوات من بين أعضاء مجالس المحافظات، ولثلاث سنوات من بين أعضاء المجالس المحلية، ويقوم رئيس الجمهورية بتعيين الثلث الباقي لخمس سنوات من بين الخبراء، وممثلي المعوقين والبدو، كما يخص رئيس الجمهورية نسبة خمسين بالمائة من هذه المقاعد للسيدات. يمكن لمجلس الشعب أن يقوم بتشكيل اللجان، وتقديم الاستجوابات للوزراء. وفي الواقع، يتمتع مجلس النواب بصلاحيات خاصة مقارنة بمجلس الشيوخ[1].

أولاً: صلاحيات مجلس الشعب:

يتمتع مجلس الشعب بالصلاحيات التالية[2]:

1- التصديق علي القوانين والتشريعات، وتعديلها أو إلغائها.

2- التصديق علي البرامج التنموية، الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية، والتكنولوجية.

3- التصديق علي ميزانية الحكومة، والموافقة علي منح القروض أو أخذها.

4- تأسيس الوحدات الإدارية، وتعديلها أو إلغائها.

5- التصديق علي المواثيق والاتفاقيات الدولية أو فسخها وسحب أفغانستان من المشاركة فيها.

6- كافة الصلاحيات الأخري الواردة بالدستور).

ثانيا: صلاحيات مجلس الشيوخ:

يتمتع مجلس النواب بالصلاحيات الخاصة التالية:

1- اتخاذ القرار اللازم بتقديم استجواباً لأحد الوزراء طبقاً للمادة الثانية والتسعين لهذا الدستور.

2- اتخاذ القرارات اللازمة فيما يخص البرامج التنموية وميزانية الدولة.

---

[1] - مرجع سابق، ص 175.
[2] - مرجع سابق.

3- رفض أو قبول المقررات طبقاً لأحكام هذا الدستور).

ثالثاً: المجلس الأعلى القومي(لويا جركة)

(يعتبر المجلس الأعلى القومى هو أكبر شاهد علي إرادة الشعب الأفغاني. يتشكل المجلس الأعلى القومى من[1]:

1- أعضاء مجلس الشعب.

2- رؤساء مجالس المحافظات والمجالس المحلية.

يحق لكل من الوزراء، رئيس وأعضاء المحكمة العليا، والنائب العام، الاشتراك في جلسات المجلس الأعلى، ولكن دون الحق في إبداء الرأي).

طبقا لدستورعام 2004م، ينعقد المجلس الأعلى القومى في الحالات التالية:

1- اتخاذ القرارات اللازمة فيما يخص القضايا المتعلقة بالاستقلال، سيادة الشعب الكاملة علي أراضيه، والمصالح العليا للدولة.

2- تعديل أحكام الدستور.

3- محاكمة رئيس الجمهورية طبقاً للأحكام الواردة في المادة التاسعة والستين من الدستور.

المطلب الرابع: السلطة المقننة(القضاء):

تعتبر السلطة القضائية طبقا للدستور الجديد ركناً مستقلاً في الدولة. تتشكل السلطة القضائية من محكمة القضاء العالي، محاكم الاستئناف، والمحاكم الابتدائية. تعتبر محكمة القضاء العالي بالنسبة للسلطة القضائية هي أعلي جهة قضائية إدارية، وهي تتكون من تسع أعضاء، يتم تعيينهم من قبل رئيس الجمهورية لمدة عشر سنوات باستثناء المرحلة الأولي، ويتم

[1] - Ibid, Chapter 6: Grand Assembly, Articles 110-111.

عرض الترشيحات علي مجلس النواب للتصديق عليها. يقوم رئيس الجمهورية بتعيين أحد الأعضاء كرئيساً للمحكمة العليا. تختص المحكمة العليا بالأمور التالية: النظر في كافة الشكاوي، ومطابقة كل من القوانين، التشريعات، الاتفاقيات والمواثيق الدولية، بما جاء في الدستور، وتفسيرها بناءً علي طلب من الحكومة أو المحاكم المختلفة[1].

اولاً: الإدارة والعلاقة بين مركز البلاد وأطرافها:

يقر الدستور من الناحية الإدارية نظام (المركزية)، ويؤكد علي سلطة المركز علي كافة أطراف البلاد. تتم إدارة البلاد عن طريق الوحدات الإدارية المركزية والإدارات المحلية. الادارة المركزية هي الوزارة نفسها – برئاسة الوزير – والإدارات المحلية للولايات. يتم تقسيم كل وزارة طبقاً للحاجة إلي رئاسات مختلفة، وتقسم كل ولاية إلي أحياء وأقسام. يتم تعيين المحافظين ورؤساء الأحياء من قبل رئيس الجمهورية، ولعل أفضل شاهد علي ايجاد مركزية محكمة في دولة أفغانستان هو تشكيل إدارة جديدة بأركان محلية تتبع رئاسة الجمهورية، وتحد من صلاحيات وزارة الداخلية. وايضاً يكفل الدستور الجديد أيضاً إنشاء مجالس للمحافظات والأحياء والمناطق الريفية، تتمتع بصلاحيات استشارية محدودة[2].

خلاصة:

يري الباحث أن إقرار نظام رئاسي قوي في ظل مجتمع متعدد القوميات، وملئ بالعصبيات القومية، المذهبية، واللغوية، سيتسبب في زعزعة الاستقرار والأمن في المجتمع، بدلاً من إقرار السلام، وتقديم العون لدعم الديموقراطية.

إن النظام الذي اتبع في وضع مسودة دستور 2004، وتصويبه بالنسبة لمجتمع كالمجتمع الأفغاني، يظهر كنموذج لفشل المجتمع الدولي ومعاونيه من الأفغان، في وضع دستور لحل أزمات ومشكلات المجتمع الأفغاني من مختلف زواياها، القومية، المذهبية، اللغوية، والمشكلات الخاصة بالهوية. ومن هذا المنطلق يبين لنا مدى عدم فهم المجتمع الدولى عن مشكلات وصراعات القومية داخل المجتمع الأفغانى، فلذلك استفاد من هذا فرصة، بعض قيادات بشتونية عن عدم خبرة كافية لدى المجتمع الدولى من ناحية، وفضلاً عن تدوين واعلان الدستور جديد وفرضه علي شعب أكثره أمي وعلي غير دراية بالأمور الخاصة بالدستورفى مدة قصيرة جدا من

[1] - Ibid, Chapter 7: Judiciary, Articles 116-121.
[2] - Ibid, Chapter 8: Administration, Articles 136- 142.

ناحية أخر، فى الاطار حفاظ على مصالهم قومية خاصة على حساب المصالح الدولة والشعب الأفغانى بأكملها.

المبحث الثالث

القوى السياسية الفاعلة والمشاركة السياسية

يجيز الدستور الجديد تأسيس الجمعيات، المؤسسات، والأحزاب السياسية. يحق للمواطنين تشكيل الأحزاب السياسية طبقاً للدستور، شريطة ألا تتضمن أسس وأهداف هذه الأحزاب ما يتعارض مع أحكام ونصوص الدين الإسلامي، أو القواعد والقوانين التي يتضمنها الدستور، وأن يتم الإفصاح عن مصادر تمويلها بشكل علني، وألا تتضمن أهدافاً أو تنظيمات عسكرية، أو ميليشيات، وألا يقوم الحزب علي أساس قومي، مكاني، لغوي، أو علي أساس مذهب فقهي[1].

لقد اخلف النظام السياسي الأفغاني اختلافًا جذريًا بعد سقوط طالبان من الحكم عام 2001 حيث أحرزت أفغانستان تقدمًا كبيرًا نحو بناء المؤسسات السياسية والاجتماعية ، وإرساء الديمقراطية بعد مرور أكثر من تسعة سنوات على التدخل العسكري الأمريكي وسقوط حركة طالبان مثل: إقرار دستور جديد (يناير 2004م)، وانتخابات رئاسية (أكتوبر 2004م و2009م)، وانتخابات برلمانية (سبتمبر 2005م و2010م).

وقد أفضت الانتخابات البرلمانية الأخيرة التي أُجريت بدون قوائم حزبية إلى جهاز تشريعي يتصف بالانقسامات الحزبية، ولعل من إيجابياته أنه أتاح فرصة لمختلف الكيانات السياسية والعرقية وجماعات المصالح الإقليمية لشن حربهم السياسية بطرق سلمية تحت قبة البرلمان بدلاً من الاقتتال في الميدان، ولكن غياب الكتل السياسية المنظمة جعل من البرلمان ورقة يمكن من خلالها تقوية أو إضعاف العملية السياسية في أفغانستان، فيضفي النواب شرعية على البرامج الوطنية التي يؤيدونها ويمكن لهم أيضًا عرقلة القرارات الحكومية المتعلقة بالإصلاح بتشددهم في مواضيع ضيقة تتعلق بعامة

[1] - The Constitution of Afghanistan, January 3/ 2004, Chapter 2, Articles 35.

الشعب، فتشب الخلافات بين الرئيس (حامد كرزاي) وشركاء أفغانستان الدوليين ذوي المصالح المتشعبة[1].

ويعتمد ذلك في جانب كبير منه على التكتلات السياسية الحزبية وفعالية الآليات التي تم اتخاذها، لتعزيز التفاهم والتعاون بين الجهازين التنفيذي والتشريعي، هذا البديل السياسى ليفرض نفسه ضمن البدائل المطروحة للخروج من المأزق السياسى والأمنى الراهن فى أفغانستان[2].

المطلب الاول: الخريطة السياسية والحزبية:

تشكلت معظم الأحزاب السياسية القائمة والنشطة حالياً بعد قيام المقاومة الشعبية المسلحة للتدخل السوفياتي في أفغانستان ونظام الحكم الشيوعي المؤيد له في أواخر السبعينات وتجاوز عددها المائة حزب حالياً وهي في مجملها تعبير عن القوى السياسية والمجموعات السكانية في أفغانستان وعلاقاتها وامتداداتها الإقليمية والدولية. المشكلة مع النظام الحالي في أفغانستان ليست فقط في سلوك الأفراد الذين يختارون في التصويت على أساس العرق، ولكن التي تسببت فعلا الظروف السياسية هذا السلوك. من أجل تفادي هذه الظروف، يجب تنظيم الأحزاب السياسية الحقيقية على الساحة السياسية[3].

اولاً: الحركة الإسلامية:

كان الاول حزب تأسست فى أفغانستان، المجتمع الأفغانى لاتعرف قبلها اى حزب سياسية ابد، ظهرت الحركة الإسلامية في أواخر الستينات وكان يرأسها د. محمد غلام نيازي عميد كلية الشريعة بجامعة كابل، ويلاحظ تأثرها بجماعة (الإخوان المسلمون) في مصر والدول العربية أكثر من تأثرها بالجماعة الإسلامية في باكستان المجاورة، وربما يعود ذلك إلى دراسة نيازي في مصر ثم ابتعاث جامعة كابل لعدد كبير من الطلاب للدراسة في مصر والدول العربية مثل لبنان، وربما أيضاً لتراجع العلاقات وشبه انقطاعها بين باكستان وأفغانستان. وربما للتشابه الثقافي والاجتماعي بين العرب والأفغان[4].

---

[1] - Afghanistan: From Presidential to Parliamentary Election, Asia Report No 88, 23 November 2004.
[2] - Ibid.
[3] - Manmath Narayan. "Ethnicity and Politics in Afghanistan." The Afghanistan Crisis: Issues and Perspectives K. Warikooed, New Delhi, Bhavana Books and Prints, 2002,p 25.
[4] - Ibid, P 29.

وبعد وصول محمد داود إلى السلطة عام 1973 تعرضت الحركة الإسلامية للملاحقة، وأعدم رئيسها د. محمد غلام نيازي، واعتقل كل من استطاعت السلطة الوصول إليه من قادتها وأعضائها.

وانقسمت الحركة الإسلامية عام 1974 بين مجموعتين "الجمعية الإسلامية" على خلفية طاجيكية بقيادة رباني و"الحزب الإسلامي" على خلفية بشتونية بقيادة قلب الدين حكمتيار، وكان رباني يعمل أستاذاً بكلية الشريعة بجامعة كابل، وأما حكمتيار فكان طالبا في كلية الهندسة ورئيسا لاتحاد الطلبة، ولكنه ترك الجامعة واختفى عن الأنظار منذ عام 1972 لأنه تعرض لملاحقة أمنية. ووقع كل من الحزب الإسلامي (حكمتيار) والجمعية الإسلامية (برهان الدين رباني وأحمد شاه مسعود) في خلافات سياسية حادة ونزاعات عسكرية، وحرب اغتيالات وتصفيات ولم تنجح كل محاولات الإصلاح بين الطرفين، ثم دار قتال عنيف بين الطرفين عام 1992 بعد دخول المجاهدين إلى كابل استمر حتى مجيء حركة طالبان وسيطرتها على معظم مناطق نفوذ حكمتيار وذلك كابول عام1995م [1].

ثانياً: الأحزاب الشيوعية:

نشأت الحركة الشيوعية في أفغانستان في الأربعينات، وقد جرى توحيدها عام 1965 برئاسة نور تراقي، ثم انقسم الحزب عام 1967 إلى جناحين رئيسيين هما: "خلق" بزعامة تراقي، و "برشام" بزعامة ببرك كارمل، وأعيد توحيدها عام 1977 بجهود سوفييتية وللتمهيد للانقلاب العسكري، ولكن الحركة الشيوعية ظلت عملياً منقسمة على نفسها بين جناحين رئيسيين أو قوميتين رئيسيتين هما البشتون والطاجيك، وبعد استلامهم الحكم عام 1978 جرت تصفيات وإعدامات عسكرية بين الرفاق، بدأت بقائد الجيش عبد القادر ثم الرئيس تراقي ثم خلفه حفيظ الله أمين. وفي عام 1990 أعيد تنظيم الحزب الشيوعي مرة أخرى لمواجهة التطورات في أفغانستان والكتلة الشيوعية وشكل حزب جديد سُمي "الوطن" واستمر الحزب يحكم أفغانستان بعد الانسحاب السوفياتي منها ثم انهياره حتى عام 1992 وأعدم الرئيس الأفغاني نجيب الله عام 1996 على يد طالبان، وأنشئ حزب شيوعي صيني (ماوي) باسم "شعلة جاويد" أي الشعلة الأبدية وكان يتركز في ولاية بدخشان المحاذية للصين، وانضمت معظم كوادر الحزب الشيوعي من الضباط والفنيين إلى حكومة طالبان، وهاجر جزء كبير منهم إلى باكستان[2].

[1] -Ibid, P 29.

[2] - إبراهيم غرايبة، الخريطة السياسية والحزبية،4/6 2010، على الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/6118EC72-9207-4019-8FE3-57C94C23DAAA.htm#6

ثالثـــاً: الحركـــات والأحـــزاب الوطنيـــة: ويعبـــر عنهـــا حركتـــان رئيســـيتان همـــا[1]:

1- جبهة الإنقاذ برئاسة صبغة الله مجددي أحد أهم علماء أفغانستان وشيخ الطريقة النقشبندية وابن الشيخ فضل عمر المجددي والذي كان يتمتع بنفوذ وتأثير كبير جداً في أفغانستان.

2- الجبهة القومية برئاسة سيد أحمد الجيلاني، وهو من القيادات الصوفية المؤثرة وكان قريباً من الملك ظاهر شاه.

3- **الأحزاب والحركات الشيعية:** وتضم ائتلافاً من ثماني مجموعات عرقية من أصول فارسية واتخذت من طهران مقراً لها وكان حزب الحركة الإسلامية الشيعي بقيادة محسني يعمل مستقلاً عنها ويتخذ من بيشاور مقراً له لأنه قائم على مجموعات بشتونية شيعية[2].

المطلب الثانى: تيارات الطالبان:

المقصود بمفهوم الطالبان: كلمة طالبان هي جمع طالب (حسب اللغة البشتونية ماخوذة عن اللغة العربية)، ويُقصد بها طلاب المدارس الدينية المنتشرة في أفغانستان، وهي امتداد للمدارس الدينية في باكستان والهند ويُطلق عليها المدارس الديوبندية نسبة إلى أول مدرسة أنشئت في ديوبند شمالي دلهي في الهند عام 1867 على يد مجموعة من العلماء والمشايخ في ذلك الوقت مثل محمد قاسم النانوتوي وفضل الرحمن.

كانت (جماعة الطالبان) حين تولت السلطة فى أفغانستان مؤلفة من أطياف مختلفة، وهى: طيف طلاب المدارس الدينية الباكستانية، ومجموعة من المجاهدين البشتونية الذين كانوا يحاربون ضد روسيا، وبقايا الشيوعيين من البشتون. وبعد احداث الحادى عشر من سبتمبر جماعة الطالبان قسم الى التيارات التالية[3]:

اولاً: جماعة جيش المسلمين: تأسست هذه الجماعة على يد شخص يدعى (أكبر آغا) وقد انشقت عن الطالبان عشية الهجوم الامريكى على أفغانستان. والقت السلطات الباكستانية القبض عليه فى عام 2004م فى مدينة كراتشي، وسلمته للسلطات الأفغانية. وفي أعقاب ذلك أصدر أحد زعماء هذه الجماعة (الملا صابر مؤمن) الذي يدعي أنه التحق بالطالبان ثانية، أصدر فتوى بهدر دم الرئيس الأفغاني(حامد كرزى) معلناً للشعب الأفغاني بأن كل من يتعاون مع اليهود والنصارى فهو منهم، و واجب هدر دمه.

ثانياً: جماعة خدام الفرقان: تضم هذه الجماعة عناصر كانت قد انضمت إلى الطالبان عندما كانت تتولى السلطة، غير أنها لم تكن اطلاقاً من عناصرها الأصلية. وعلى ما يبدو أن هذه

---

[1] ----------، أفغانستان، تهران، مركز الدراسات السياسية والدولية، وزارة امور خارجية، مركز جاب وانتشارات، 1386، ص 230 – 235.

[2] مرجع سابق، ص، 231.

[3] - مولوى وكيل أحمد متوكل، أفغانستان وطالبان، كابول، دار ميوند، 2005، ص 34-37.

الجماعة كانت منذ تأسيس حكومة المجاهدين فى أفغانستان ولا زالت تنحى نحو حفظ الوضع على ما هو عليه الآن لكي تتمكن من أن تنال حصتها فى السلطة. ومن هذا المنطق يتضح بأن تغيير الولاء لهذا أو ذاك قد أضحى عملاً بسيطاً و عاديا. فالفصائل والجماعات تولى وتدعم كل من يتولى السلطة ولكنها سرعان ماتسحب دعمها له عند انهيار سلطته. ويذكر أن (عبد الحكيم مجاهد) كانت أحد زعماء جماعة خدام الفرقان ولكن بعد عودته من زيارة للولايات المتحدة الأمريكية أطلع الملا عمر على أن الهجوم الأمريكي على أفغانستان بات حتمياً، اللهم إلا إذا أعاد الملا عمر النظر في سياسته. ولكن هذا الأخير رفض اقتراحه، وعند ذاك نشبت الخلافات بينهما.

ثالثا: الطالبان التقليدية: وهى جماعة الطالبان الأصلية، وتضم عناصر لا زالوا يواصلون أنشتطتهم بزعامة (الملا عمر) ولا زال هولاء يرفضون التفاوض والتساوم مع الحكومة الأفغانية طالما كانت تخضع البلاد للاحتلال الأمريكي. واغلبية أعضاء هذه الجماعة هم من الطلبة الشبان الذين تلقوا الدروس والتعليمات فى المدارس الدينية الباكستانية. ويدعى هؤلاء بأن لهم نفوذا لدى الشارع الافغاني فى المناطق الجنوبية البشتونية، ولا يمكن القضاء عليهم باستخدام القوة العسكرية. وترى هذه الجماعة بأن أفغانستان بلد محتل، وأن من يتولون قيادة البلاد هم جواسيس لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية. ولذلك بزعمهم سيواصلون النضال حتى تحرير البلاد من الاحتلال وإعادة الإستقلال إليها. على أية حال إن تيارات الطالبان بقيادة الملا عمر يعتبر أن مشاكله تزداد مع استمرار وجود الاحتلال فى أفغانستان، وثمة عناطر داخل المؤسسات السيادية الباكستانية (العسكرية والاستخبارية) لا زالو يعملون على تعزيز الطالبان والجماعات الارهابية المتطرفة فى الخفاء[1].

بعد الحادى عشر من سبتمبر، من 2001–2010 وصل عدد الاحزاب فى أفغانستان إلى أكثر (160)الحزب، بمعنى الاحزاب فى افغانستان اكبر بكثر من الاحزاب موجودة فى اي الدولة المقدمة، الامر مضحك بنسبة الدولة الفاشلة والفقيرة مثل أفغانستان، ويرى عبد الخالق فضل الباحث فى الشئون الافغانى وجود 160 الحزب السياسية في الوقت الراهن وغيرها من المنظمات المسجلة لدى وزارة العدل يجب أن تأتي لتكون جزءا من وحدة المجموعات التالية:

الف – تلك الأحزاب السياسية والجماعات الأخرى التي تستند إلى المبادئ والقيم الديمقراطية (الديمقراطيين) يجب ان تكون معا في ظل(ائتلاف وطني ديمقراطى). يتم الانتهاء من اسم يمكن في الاجتماع العام حينما يتم التوصل إلى اتفاق بين الجماعات مختلف الأطراف.

[1] - عبد الخالق فضل، أفغانستان يحتاج إلى ثلاثة أو اربعة أحزاب سياسية قوية،3/1/ 2010، على الرابط التالى:
http://www.aopnews.com/opinion/fazal_afg_regime.shtml

ب – تلك الأحزاب والجماعات السياسية الأخرى التي تؤمن بقيم واحد تستند إلى أرضية مشتركة ومبادئ (الليبرالية الجمهورية) يجب ان تجمع معا تحت مظلة واحدة(حزب وطنى ليبرالى).

ج – تلك الأحزاب والجماعات السياسية التي تعتقد ، من حيث المبدأ والقيم القائمة على القضايا الدينية و الشرعية الاسلامية يجب ان تجمع معا تحت مضلة واحدة (التحالف الاسلامى الوطني).

وقد وضعت غالبية الأحزاب السياسية على تمثيل مصالح متحيزة عرقية أو مذهبية معينة وليس على أرضية مشتركة الأيديولوجية. وقد السياسة العرقية المنفصلة أن تغير من شكل إلى أخرى يؤدى الى تشكيل الاحزاب الأفغانية، إذا كان المجتمع الأفغانى يأمل في تشكيل حكومة قوية أكثر ديمقراطية وشفافة. يجب على النخبة الأفغانية التي اعتمدت على أرضية مشتركة أهدافاً و الايدولوجياً وليس عرقيا او مذهبيا.

المطلب الثالث: الانتخابات وآمال الشعب الأفغان: بعدما ظن البعض من إنها خطوة جيدة في طريق الوصول الى نظام حكم ديمقراطي يوفر للشعب كل احتياجاته ويوفر الأمان والاستقرار للبلد، لاسيما وان الشعب كان فرحا ومتأملا بالخير وانتهاء سنين المعاناة التي مر بها خلال حياته وما تركته الحروب والنزاعات من دمار في بلدهم أفغانستان، الانتخابات هي كانت الخطوة الوحيدة لإعادة الأمل للأفغانيين في متابعة حياتهم بشكل طبيعي، ولكن الإشاعات التي ظهرت خلال فترة التصويت(الانتخابات الرئاسية والبرلمانية) المتتاليتين، قللت من ثقة الشعب بالنتائج التي ستأتي بها المفوضية المستقلة للانتخابات، حيث ذكرت عدة مصادر ان هناك تزوير حدث أثناء التصويت وبطرق عديدة، الا ان تأكدت هذه الإشاعات حينما تم إلقاء القبض على العديد ممن حاولوا التزوير، وهكذا تزايدت ردود الأفعال من قبل الشارع الأفغاني والمرشحين مطالبة في الوقت ذاته على الحذر من هذا التزوير مبينتا بذلك مدى تخوفها من المرحلة القادمة ما بعد الانتخابات خصوصا اذا انتهت هذه عمليات التزوير بنجاح ولم يتم الكشف عنها فستذهب أصوات الناخبين أدراج الرياح مع آمالهم التي بنوها على الانتخابات[1].

أولا: الإنتخابات الرئاسية عام 2009م:

[1] - تأمل في الإنتخابات الرئاسية الأفغانية، مختارات إيرانية، مركز الدراسات والإستراتيجية بالأهرام، السنة العاشرة، العدد111،أكتوبر 2009.

يتنافس على مقعد الرئاسة في افغانستان 41 مرشحا في ثاني انتخابات مباشرة وديمقراطية في تاريخ البلاد أكتوبر 2009م. وبين هؤلاء عدد كبير من المتنافسين المجهولين نسبيا، والذين تتراوح شخصياتهم بين مؤيدين لطالبان وشيوعيين سابقين و مجاهدين. ويتنافس 37 مرشحا من بينهم سيدتان في الانتخابات الرئاسية بعد ان انسحب أربعة مرشحين من السباق الرئاسي. ومن المقرر إجراء انتخابات على مقاعد مجالس الـ34 أقليما في أفغانستان[1]. ووفقا للتقديرات فان هناك حوالى 17 مليون أفغاني من اصل مواطني أفغانستان البالغ عددهم 30 مليون نسمة تم تسجيلهم للادلاء بأصواتهم اذ كان هناك حوالى 12.5 مليون شخص مسجلين بالفعل للتصويت في الانتخابات الرئاسية الاولى العام 2004 وتم تسجيل 4.5 مليون شخص للادلاء بأصواتهم خلال الشهور الاخيرة[2]. وجرت عملية تسجيل أسماء الناخبين بصورة سلمية على الرغم من تهديدات طالبان.

ويمكن للناخبين أن يدلوا بأصواتهم في 29 ألف مركز انتخابي، ويتعين تزويد مراكز الاقتراع الموجودة في المناطق الجبلية النائية بأوراق الاقتراع بنقلها عن طريق الاستعانة بـ3100 حمار. اتهم المنافس الرئيسي لحامد كرزاي في الانتخابات الرئاسية الأفغانية عبدالله عبدالله الرئيس الأفغاني الحالي بسرقة الانتخابات والتلاعب باللجنة الانتخابية المسؤولة عن فرز الأصوات في اعقاب تزايد الشكوك بوقوع عمليات تزوير في الحدث الذي جرى فى الانتخابات. و في اكتوبر تشرين الاول 2009 م انتخب الرئيس حامد كرزى لولاية ثانية بعد منافسة حامية في انتخابات شابتها مزاعم تزوير.

وكان كرزاي قد أعلن فوزه في الجولة الأولى التي جرت في 20 آب/أغسطس الماضي إلا أن تحقيقاً أجرته دول غربية أوضح أن الانتخابات شهدت عمليات تزوير موسعة لصالح الرئيس. وبعد سحب أصوات نحو مليون ناخب، تراجعت النسبة التي حصل عليها كرزاي إلى أقل من 51 بالمائة من إجمالي الأصوات، وهي النسبة التي يتعين أن يحصل عليها المرشح الرئاسي لإعلان فوزه من الجولة الأولى وتجنب الدخول في جولة إعادة مع أقرب منافسيه. ويأتي هذا التطور بعد أن أعلن عبد الله عبد الله، مرشح الرئاسة الأفغانية اليوم الأحد أول نوفمبر/تشرين الثاني أنه لن يشارك في جولة الإعادة، التي كانت مقررة في السابع من الشهر الجاري. وقال وزير عبد الله منافس الرئيسى لكرزى في مؤتمر صحفي إنه سيقاطع جولة الإعادة، لأن الظروف السياسية لا تضمن أن تكون الانتخابات نزيهة، وأعلن أمام المئات من أنصاره صباح

[1] - مرجع سابق.
[2] - حقائق وأرقام حول الانتخابات الرئاسية الافغانية، بتاريخ2009/10/14، على الرابط التالى:
http://web.alquds.com/node/185606

اليوم: "أؤكد أنه احتجاجا على تصرفات الحكومة غير اللائقة وتصرفات لجنة الانتخابات غير اللائقة فإني لن أشارك في انتخابات السابع من تشرين ثان/نوفمبر". مضيفاً: "اتخذت اليوم قرار صعباً .. أعتبره نهائيا"[1].

وأضاف عبد الله (أنا لا اتحدث هنا عن انصاري فقط بل الذين صوّتوا لكرزاي، لأن اصواتهم صارت الآن جزءاً من عمليات التزوير وفوق ذلك كله جزءاً من النتيجة الملفقة وهي حكم غير شرعي لخمس سنوات أخرى)[2].

ثانيا: الإنتخابات البرلمانية عام 2010م:

يختار الأفغانيون فى الانتخابات البرلمانية عام(2010)249 مرشحا لمجلس النواب، وسط ترهيب من حركة طالبان لكل من يدلي بصوته في هذه الانتخابات.

ووفقا لقانون الانتخابات، فيجب أن يخوض المرشحون الانتخابات دون انتماءات حزبية في نظام مصمم لمنع التحزب على أساس عرقي، ويخوض الانتخابات 2447 مرشحا بينهم 386 امرأة، ويتوقف عدد المقاعد المخصص لكل منطقة على عدد السكان أكبرها كابول البالغ عدد سكانها ثلاثة ملايين نسمة ولها 33 مقعدا تسعة منها محجوزة للنساء، وهناك 664 مرشحا مسجلا في العاصمة وحدها، ويكلف إجراء هذه الانتخابات نحو 150 مليون دولار يوفرها بالكامل المانحون الأجانب[3].

ويقل عدد المرشحين قليلا عمن خاضوا انتخابات عام 2005 الذين بلغ عددهم 2775 مرشحا على الرغم من أن لجنة الانتخابات المستقلة تقول إنها بذلت جهدا إضافيا لإقناع عضوات القبائل بالترشح، ولا يسمح للوزراء والموظفين الحكوميين بخوضها أثناء وجودهم في الخدمة ويحتاج المرشح تأييد ألف ناخب مسجل ليخوض الانتخابات. أما فيما يتعلق بالوضع الأمني، فتقول لجنة الانتخابات المستقلة إن 1019 مركز اقتراع من جملة 6835 مركزا أي نحو 15 في المائة لن تفتح لأنه لا يمكن ضمان أمنها[4].

وحاولت حركة طالبان دون أن يحالفها الكثير من الحظ تعطيل الانتخابات البرلمانية عام 2005 والانتخابات الرئاسية عام 2009 ، وهددت أيضا بتعطيل الانتخابات بضرب القوات الأجنبية أولا ثم أهداف أفغانية.

فى أخر لجنة الانتخابات في أفغانستان تعلن عن نتائج الانتخابات البرلمانية التي جرت في الثامن عشر من أيلول/ سبتمبر 2010م، وسط شكوك بصحة النتائج المعلنة في ظل حدوث

---

[1] - مرجع سابق.

[2] - مرجع سابق.

[3] - تاجيل الانتخابات البرلمانية الافغانية،بتاريخ 24/يناير/2010، على الرابط التالى:
http://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/2010/01/100124_am_afghnan_election_tc2.shtml

[4] - كانداس روندو، الانتخابات الأفغانية "مجازفات التعجيل والتأجيل!، جريدة الاتحاد، الأحد، 11يوليو/2010.

عمليات تزوير واسعة في الأصوات، واعتبرت لجنة الانتخابات أن أكثر من ثلاثة ملايين صوت باطلة فيما اتهم مكتب المدعي العام الأفغاني بعض كبار مسؤولي الحكومة الأفغانية بالقيام بعمليات تزوير لملايين الأصوات.
زعيم المعارضة الأفغانية عبدالله عبدالله أكد أن أنصاره فازوا بنحو ثلث المقاعد البرلمانية، مضيفاً أن النتائج المعلنة ستمكن المعارضة من الضغط على الحكومة الأفغانية داخل البرلمان. المحللون يرون أن التشكيك في نتائج الانتخابات البرلمانية سيؤثر على استراتيجية سحب القوات الدولية العاملة في أفغانستان، و التي من المقرر أن تبدأ في صيف عام 2011م .

كما أن العمل الحكومي وصل إلى طريق مسدود وسط الصراعات المتكررة بين الرئيس والبرلمان. ومع أن لجنة الشكاوى الانتخابية في أفغانستان ألغت أكثر من مليون صوت مزور لصالح كرزاي في الخريف الماضي، إلا أن القليل من الإصلاحات الضرورية للنظام الانتخابي تم تطبيقها خلال هذه الفترة، حيث ما زال السجل الانتخابي غير واضح، بالإضافة إلى استمرار بعض المسؤولين الذين وقفوا مع التزوير وساعدوا على التدخل في الانتخابات في مناصبهم على رغم الشكاوى المرفوعة ضدهم[1].

وفي ظل التراجع الخطير في الوضع الأمني حان الوقت للاعتراف بأن التكتيكات السياسية التي سمحت لكرزاي بكسب الانتخابات في السنة الماضية وضمان انتخابه مرة أخرى رئيساً للبلاد لم تعد صالحة. وإزاء كل هذا يبدو أن المجتمع الدولي عاجز، أو غير راغب في التدخل بعدما أوكل مهمة التحري إلى لجنة الشكاوى التي تُركت هي الأخرى لكرزاي لتعيين أعضائها بهدف تحديد النتيجة النهائية للانتخابات.

وفي ضوء ما سبق يمكن رصد أهم سمات الانتخابات الرئاسية الأفغانية فى عامي 2004و2009م، كما رصدها دكتور مصباح الله عبد الباقى فيما يلي[2]:

1- شكك بعض المحللين في نزاهة الانتخابات الرئاسية التي أجريت يوم 2004/10/9، و2009/10/9 وفاز فيهما كرزاي بمنصب رئاسة الدولة مرتين متتاليتين، حيث إن هذه الانتخابات أشرفت عليها لجنة الانتخابات التابعة للأمم المتحدة وهذه اللجنة كانت تفتقد المصداقية لأنها كانت خاضعة لتأثير القوى الدولية المتواجدة عسكريًا وسياسيًا في أفغانستان.

[1] - الإعلان عن نتائج الانتخابات البرلمانية الأفغانية، بتاريخ 2010/11/25، على الرابط التالى:
/http://arabic.euronews.net/2010/11/25/partial-election-results-fuel-afghan-discontent

[2] - د. مصباح الله عبد الباقى، افغانستا بعد الحادى عشر من سبتمبر، كابل، مركز بخش وانتشارات رسالت، طبعة الاولى،2010 م، ص 38.

2- أن هناك تلاعبًا قد تم في عملية التسجيل، حيث لم تعد قوائم بأسماء الناخبين والمسجلين ليسهل منع التزوير بل كل من كان يحمل بطاقة التسجيل كان يحق له التصويت في أي مركز من مراكز التصويت، ولم يحل دون تكرار التصويت الحبر الذي يؤشر به على إصبع من يدلي بصوته، فقد اكتشف أن الحبر الذي كان يستخدم لهذا الغرض كان يمحى بسهولة.

3- أن النتائج الرسمية أثبتت أن نسبة المشاركة كانت فى الانتخابات الرئاسية الاولى 70% منهم 40% نسبة مشاركة النساء، و فى الانتخابات الرئاسية الثانية كانت نسبة المشاركة 60% منهم 30% نسبة المشاركة النساء وهذا أمر يتعذر تحقيقه في دولة مثل أفغانستان فى ظل تهديد طالبان ماعدا المناطق الشمال والوسط.

4- أن النتائج المعلنة كانت مرتبة بصورة دقيقة، فقد وزعت الأصوات بصورة لا تتطلب إعادة الانتخابات، لأن الظروف المالية للأمم المتحدة والجهات الممولة لعملية الانتخابات والظروف الأمنية والسياسية لا تتحمل ذلك.

خلاصة:

وعلى الرغم من أن أفغانستان قد أوفت بكافة بنود اتفاقية (بون) حسب المواعيد المحددة، لكنها لم تحقق الهدف النهائي للاتفاقية المتمثل في إنهاء النزاع وإرساء السلم والاستقرارفى ظل نظام رئاسى قوي مع وجود مجتمع متعدد القوميات، وملئ بالعصبيات القومية، المذهبية، واللغوية، تسبب في زعزعة الاستقرار والأمن في المجتمع، بدلاً من إقرار السلام، وتقديم العون لدعم الديموقراطية ، ولذا يمكن القول إن تقدمًا كبيرًا قد حدث في أفغانستان، ولكنه هش وضعيف ويمكن فقدانه بسهولة إذا لم تتم المحافظة عليه على اساس اتفاق الوطنية وليس القومية الاحتكارية، حيث تقف أفغانستان حاليًا عند مفترق طرق، يؤدي أحدها نحو السلم والرفاهية بينما يؤدي طريق آخر إلى الحرب و فقدان المكاسب التي تحققت كافة، نظرًا للتحديات الأمنية والدستورية التي تواجه الحكومة الأفغانية في حقبة ما بعد اتفاق بون.

الفصل الثالث

أثر السياسة الأمريكية على أداء النظام السياسي الأفغاني

مقدمة:

يبدو أن صانعى السياسة الأمريكيين مقتنعون بأن الدول الفاشلة يمثل تهديدا خطيرا للأمن القومى الأمريكى، وأكدت رايس فى مؤتمر بالندن 7 فبراير 2008م التزام بلادها بجلب الاستقرار لافغانستان، قائلة[1]: (لن نقبل بدولة فاشلة اخرى ينمو فيها الارهاب، مذكرة بأن هجمات 11 سبتمبر 2001 على الولايات المتحدة جاءت نتيجة لـ- دولة فاشلة في افغانستان. ولفتت رايس الى ان اهتمام بلادها في افغانستان ليس فقط من اجل الشعب الافغاني، بل لأن افغانستان في غاية الاهمية، لأمننا وعلى جميع دول التحالف، ان تتشارك في تحمل اعباء التحالف).

فى هذا الاطار تتفق الحكومة الأفغانية مع الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الغربية على أن حل قضية أفغانستان يقتضي تعاونا إقليميا ودوليا مع دول الجوار لتنسيق حركتها لحل قضية أفغانستان، وذلك لأن المصالح المتضاربة لدول الجوار في أفغانستان وامتدادها مع التوازنات الإقليمية يضفي على القضية تعقيدات أخرى, الصراع بين الهند وباكستان من جهة، والأمريكية وإيرانية من جهة أخرى, ثم صراع النفوذ الشيعي والسني بين كل من السعودية وإيران تشكل أبعادا إقليمية للتعامل المزدوج مع الأطراف المتحاربة في أفغانستان، كما أن الصين وروسيا تحبان النزيف الدائم للولايات المتحدة مع كرههم لتواجدها العسكري في هذه المنطقة, وكل هذه المعطيات تعطي الأهمية للتعاون الإقليمي مع دول الجوار لحل القضية الأفغانية.

تعددت المشكلات تواجهها أفغانستان مابين المشكلات سياسية، أمنية، واقتصادية، واجتماعية، وغيرها، إلا أن الفساد يعد من أهم المشكلات التى تعوق عملية التنمية الاقتصادية وعملية السلام فى أفغانستان، حيث يمثل الفساد الهم الأكبر بالنسبة للأفغان، مقدما فى ذلك على انعدام الأمن والبطالة. وفضلاً عن ذلك ارتبطت ظاهرة زراعة وتجارة المخدرات والعنف فى أفغانستان بتطور مظاهر عدم استقرار النظم السياسية و الأمن الإجتماعى، وتباين المواقف الدا خلية والخارجية فى مواجهة هذه الظواهر، والحد من آثارهم السلبية على الاقتصاد الأفغانى والاقتصاديات الدول المجاور

[1] - رايس وميليباند: أفغانستان اختبار حقيقي لحلف الناتو وبقاؤنا بعيد الأمد، الشرق الوسط، 2010/8/16، على الرابط التالى:
http://aawsat.com/details.asp?section=4&issueno10663=&article=457407&feature

والدول الأوروبية، مايرتبط بها من مخاطر على الأوضاع الاجتماعية والصحية فى هذه الدول.

وما لم توجه الولايات المتحدة الامريكية و الدول المانحة مساعداتها العسكرية والسياسية والمالية نحو دعم الاستقراروالتنمية من ناحية ومكافحة الفساد والمخدرات من ناحية أخر، فإن الوضع لن يتغير وبسرعة، ولن يجدي العمل من خلال فاعلين مختلفين دون استراتيجية موحدة تجمع بين جهودهم، ولا يمكن أن تزدهر الديمقراطية والتنمية في دولة فاشلة مثل أفغانستان فى ظل الصراعات الإقليمية والدولية فى المنطقة.

من هذا المنطلق يتناول هذا الفصل شرح سياسات الأمريكية فى مجالات(التنمية وتعزيز الديمقراطية والحقوق الانسان ومكافحة الفساد والمخدرات) فى أفغانستان بعد السنوات تسعة الماضية وتأثيره على أداء نظام السياسى الأفغانى، فضلاً عن تناول تطور العلاقات الدولة الأفغان الإقليمي والدولي بعد 11سبتمبر فى ظل الاحتلال الامريكى.

وفى هذا الاطار تم تقسيم الفصل إلى الاربعة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

المبحث الثاني: تعزيزالديمقراطية وتمكين المرأة والحقوق الانسان.

المبحث الثالث: مكافحة الفساد والمخدرات ضمان لأمن والإستقرار.

المبحث الرابع: تطورعلاقات الدولة الأفغانية الإقليمية والدولية.

المبحث الأول

إعادة الإعمار والتنمية الإقتصادية والإجتماعية للبلاد

أحرزت أفغانستان تقدمًا ملحوظًا في وضع أسس الانتعاش الاقتصادي خلال السنوات تسعة الماضية، ولكن رغم ما تحقق من تنمية اقتصادية كبيرة فإن هذا الانتعاش الاقتصادي يبدو هشًا ولا يمكن المحافظة عليه دون مساعدات دولية. ويعزى هذا النمو في جانب كبير منه إلى المساعدات الأجنبية والتجارة غير المشروعة في المخدرات و تهريب عن ضرائب التي تبلغ 52% من الناتج المحلي الإجمالي.

ويعد مؤشر النمو الاقتصادي الأفغاني من بين أضعف مؤشرات النمو في العالم، وتعاني الغالبية العظمى من المواطنين الأفغان من الفقر وعدم توفر الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية، وتبلغ نسبة الأمية 80%، ومتوسط الأعمار دون الخامسة والأربعين. وتحدي التنمية الاقتصادية في أفغانستان هو تحدي بناء دولة، حيث ترتبط التنمية الاقتصادية ارتباطًا وثيقًا بالأمن والإصلاح السياسي، ويتوقف الانتعاش الاقتصادي على فرض القانون وإقامة نظام حكم الرشيد، وعدم إحراز تقدم في مجال من المجالات يعيق انتعاش قطاعات أخرى[1].

وتعد استراتيجية التنمية الوطنية الأفغانية المؤقتة استراتيجية شاملة لزيادة النمو الاقتصادي، والحصول على الثروات، وإزالة شبح الفقر. وقد تم وضع تلك الاستراتيجية بالتشاور مع مختلف مستويات القطاعين الحكومي والخاص، والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمجتمع الدولي، وهي استراتيجية شاملة لبناء البنية التحتية وإدارة الموارد الطبيعية، والتنمية الزراعية والريفية، ورأس المال البشري، والمساواة بين الجنسين، والضمان الاجتماعي، وتنمية القطاعين العام والخاص، والتعاون الدولي والإقليمي، والخدمة المدنية السليمة، وفرض القانون وتحقيق الأمن[2].

ولعل أكبر التحديات التي تواجه إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية في أفغانستان يتمثل في الفقر والفساد، الذي يمس نظام الحكم والأمن معًا، ويعتبر تنفيذ استراتيجية التنمية الوطنية الأفغانية خطوة مهمة في القضاء على الفقروالفساد، لأن القضاء عليهما يشكل أساسًا لإطار عمل تلك الاستراتيجية، كما أن القضاء على الفقر المدقع هو أول

[1] - توفيق غانم، اقتصاد أفغانستان و22 عاماً من الحرب (1978-2000)، إسلام آباد، معهد الدراسات السياسية،2002، ص 21-22. مرجع سابق، ص 27.

أهداف تنمية الألفية التي تبنتها أفغانستان مؤخرًا، فالبلاد في حاجة ماسة لبيئة آمنة، وتنمية مستدامة على مدى العشر سنوات القادمة على الأقل، لتقليل حالة الفقر إلى حد كبير بحلول عام 2020م، وتضع خطة الألفية تصورات لبناء مشاريع منتجة، ولاسيما المشاريع الزراعية التي تساهم بحوالي نصف الناتج المحلي الإجمالي وتتيح مجالات عمل لحوالي ثلثي القوة العاملة، كما تتوقع أن يزيد الاستثمار في الطرق الريفية والطاقة والمياه من فرص الدخول للأسواق، ويدفع عجلة الاقتصاد الريفي، ويقلل الجوع وسوء التغذية فى المجتمع الأفغانى[1].

المطلب الأول: التنمية الإقتصادية والبشرية:

في سياق مرحلة ما بعد انتهاء الصراع عندما يمثل الجني السريع " لثمار السلام" عنصراً حاسم الأهمية في إقرار مصداقية الحكومة الجديدة أو الحفاظ عليها ، كان التحدي الرئيسي أمام أفغانستان هو : خلق فرص عمل وإعادة تأهيل البنية الأساسية في المناطق الريفية التي دمرتها الصراعات وموجات الجفاف التي استمرت لعقدين من الزمان. – يُعتبر برنامج التضامن الوطني من الجهود العظيمة التي بذلتها الحكومة مع المجتمع الدولى للوصول إلى المجتمعات المحلية في المناطق الريفية في جميع أنحاء أفغانستان وكذلك لتلبية احتياجات هذه المجتمعات باستخدام نهج يقوم على المشاركة[2].

أدى الصراع الذي استمر أكثر من عقدين إلى إلحاق أضرار بقطاعات كبيرة من الطرق والمباني البالغة الأهمية والجسور في أفغانستان ، وكانت شبكة الطرق صالحة للاستخدام جزئيا فقط وبتكلفة عالية جدا، كما لحق تدهور شديد بالبنية الأساسية للطيران المدني، وكان قطاع النقل مملوكا وخاضعا لإدارة بعض الإدارات في الوزارات المركزية، بينما كانت مهمة تقديم الخدمات توكل أحيانا لمؤسسات حكومية.

أولا: النهج المتبع: بدأ برنامج التضامن الوطنى، الذي تقوم بتنفيذه وزارة إعادة تأهيل المناطق الريفية والتنمية الريفية من خلال شبكة واسعة من المنظمات غير الحكومية، كأحد مكونات المشروع الطارئ للأشغال العامة وتمكين المجتمعات المحلية من أسباب القوة بتمويل من المؤسسة الدولية للتنمية. وكان العمل قد بدأ في هذا المشروع في عام 2002. ثم أصبح بعد ذلك برنامجاً يحظى بأولوية وطنية في إطار تنمية أفغانستان ثم تطور ليكون برنامج الحكومة الرئيسي

[1] - مساهمة المؤسسة الدولية للتنمية فى أفغانستان، 2010/30/4، على الرابط التالى:
http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/NEWSARABIC/0,,contentMDK:21318241~pagePK:64257043~piPK:437376~theSitePK:1052299,00.html

[2] مرجع سابق.

للتنمية الريفية. واستخدام مناهج مستندة إلى العمالة في مجال بناء الطرق، وتعزيز إدارة قطاع النقل بشكل عام. غير أنه كانت هناك حاجة في الأمد القصير إلى مشروعات ذات مسار سريع لإزالة الاختناقات في قطاع النقل التي تعوق تحقيق الانتعاش والنمو. وقد عولجت هذه الاحتياجات بالمشروع الطارئ لإصلاح قطاع النقل[1].

تعمل مجالس تنمية المجتمعات المحلية المنتخبة على مستوى القرى، والتي تلعب المرأة فيها دوراً أساسياً، على تحقيق توافق في الآراء بشأن أولويات التنمية، وتقوم بإعداد مقترحات الاستثمار، وتستخدم المنح والعمالة المحلية للوفاء باحتياجاتها. ويتيح البنك الدولي المشورة لمساعدة الحكومة الأفغانية في إدارة أموال الجهات المانحة بفعالية وبطريقة تتسم بالشفافية. وساند البنك الدولي كذلك الحكومة من خلال إتاحة أعمال تحليلية بشأن الاقتصاد، والإدارة العامة، والمساواة بين الجنسين، والفقر، ومكافحة اقتصاد الأفيون، ومواصلة استعراض إدارة المالية العامة. فضلاً عن ذلك، ساند البنك الدولي بفعالية الإصلاحات الأساسية لاسيما في مجالي المالية العامة والإدارة العامة، ومن خلال عملياته لمساندة الموازنة[2].

كذلك قام بتأييد بناء القدرات وترسيخ شرعية الدولة وتوجيه موارد الجهات المانحة عن طريق الحكومة لضمان توافق الاستثمارات مع الأولويات الوطنية. وفي إطار سعيه لتحقيق ذلك الهدف، يعمل البنك الدولي عن كثب مع الوكالات الأخرى المتعددة الأطراف والثنائية عبر عدة قطاعات حيث يحظى تنسيق المعونات ومدى التزام الحكومة بشروط المساعدات الدولية.

ثانياً: النتائج المتحققة: استفاد حوالي 13 مليون شخص يعيشون في مناطق ريفية في جميع أقاليم أفغانستان البالغة 34 إقليماً من مشروعات تحسين المياه، والطرق، وغيرها من المشروعات الصغيرة الأخرى لتحسين البنية الأساسية. حتى يناير/كانون الثاني 2007، تم انتخاب أكثر من 15 ألف مجلس من مجالس تنمية المجتمعات المحلية، من بينها 11 ألف مجلس تلقت منحا مجمعّة لتمويل ما يزيد على 20 ألف مشروع للمجتمعات المحلية، تم إنجاز حوالي 9 آلاف منها حتى الآن[3]. تم ربط أكثر من مليون شخص يعيشون بمحاذاة الطرق التي يغطيها المشروع في أقاليم بروان، وباميان، وقندوز، وتخار، وبدخشان بالشبكة الرئيسية للنقل والبنية الأساسية في

[1] - المؤسسة الدولية للتنمية، إصلاح الطرق الرئيسية والمطارات فى أفغانستان،2009/9/6، على الرابط التالى:
http://go.worldbank.org/5R6MSC2GQ0

[2] مرجع سابق.

[3] - Kenneth Katzman, Afghanistan: Post-Taliban Governance Security and U.S. Policy, CRS Report for Congress, Congressional Research Service, July 21, 2010, p67. in:
http://www.crs.gov/ RL30588/7-5700

البلاد، مما مكنهم من التمتع بتوزيع أفضل للمنتجات الزراعية، وتدفقات المساعدات الإنسانية، وإمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية والوصول إلى المراكز الإدارية[1].

ونتيجة لذلك، تربط الطرق والجسور الجديدة حالياً القرى التي كانت معزولة، وتساعد شبكات الري على النهوض بالزراعة، وتصل الكهرباء المولدة من مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الكهرومائية والشمسية إلى القرى للمرة الأولى في التاريخ، حيث توفر مضخات المياه على القرى ساعات من الجهد الذي كانت تبذله النساء، والمدارس الجديدة تفتح أبوابها لتقدم التعليم الأساسي للأطفال.

أظهر تحليل اقتصادي لعينة من المشروعات الفرعية لبرنامج التضامن الوطني تحقيق معدلات عائد اقتصادي تتراوح ما بين 26.3 إلى 60.8 في المائة. استفادت الزراعة أيضاً من الاستثمارات في البنية الأساسية في المناطق الريفية، حيث ساعدت هذه الاستثمارات على دفع عجلة تنمية المشروعات الصغيرة، ووفرت فرصاً جديدة للحصول على معلومات حول الأسعار، وتوفير التعليم، وخدمات الرعاية الصحية، وخدمات الاتصالات[2].

فى هذا الاطار اشار تقرير الامم المتحدة للتنمية البشرية للعام 2010 الى احراز أفغانستان تقدما بارزا على مستوى التنمية البشرية، وفى تصنيف الدول بحسب دليل التنمية البشرية لعام 2010 م، أفغانستان تحتل مرتبة الاولى من مجموع الدول الخمس عشرة الاخيرة[3]، فى حين كانت أفغانستان تحتل مرتبة الثانية قبل الأخير (صومال)، قبل عام2001م.

[1] - Ibid, p68.
[2] - Ibid, p71.
[3] - تقرير التنمية البشرية 2010 للامم المتحدة:على أفغا نستان، (MEANP) ضرورة بذل جهوداضافية لتطوير قطاع المالى ونشاط الاقتصادي،2010/11/30، على الرابط التالى:
http://hdr.undp.org/en/statistics

ثالثاً: مساهمة الأمريكية والدولية للتنمية:

بعد سقوط حركة طالبان، تمثلت رؤية القيادة الأفغانية الجديدة في برنامج التضامن الوطني، إذ تعتمد المؤسسة الدولية للتنمية على خبرتها في تصميم مشروعات تنمية ناجحة مدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية في بلدان أخرى – مثل برنامج كيكاماتان (Kecamatan) في إندونيسيا – منذ ذلك الحين، تلقى برنامج التضامن الوطني مبلغ 482 مليون دولار أمريكي إضافي، معظمه كان من خلال تمويل مقدم من المؤسسة الدولية للتنمية (60 في المائة)، والباقي من الصندوق الاستئماني لإعادة إعمار أفغانستان الذي يديره البنك الدولي (35 في المائة)، والصندوق الياباني للتنمية الاجتماعية (5 في المائة). منذ إبريل/ نيسان 2002، قدم البنك الدولي ارتباطات بقيمة 973 مليون دولار أمريكي لصالح 18 مشروعاً لأغراض التنمية وإعادة الإعمار الطارئ في أفغانستان. وتتكون هذه المساندة من 536.8 مليون دولار أمريكي في شكل منح و 436.4 مليون دولار أمريكي في شكل قروض بدون فوائد – فيما يُعرف باسم "الاعتمادات"[1].

و تتضمن الجهات الثنائية المساهمة في برنامج التضامن الوطني المملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، والمانيا، وكندا، والاتحاد الأوروبي حيث يشتركون جميعاً في التمويل من خلال الصندوق الاستئماني لإعادة إعمار أفغانستان الذي تديره المؤسسة الدولية للتنمية، وقد بلغ إجمالي موارده 133 مليون دولار أمريكي حتى يناير/كانون الثاني 2007. يتولى البنك الدولي إدارة الصندوق الاستئماني لإعادة إعمار أفغانستان تحت إشراف لجنة الإدارة المكونة من البنك الآسيوي للتنمية والبنك الإسلامي للتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي[2].

ويدير البنك الدولي أيضاً ست منح بلغ مجموعها 1.31 بليون دولار أمريكي من الصندوق الاستئماني لإعادة إعمار أفغانستان، و38.04 مليون دولار أمريكي من الصندوق الياباني للتنمية الاجتماعية، ومنحة بمبلغ 1.5 مليون دولار أمريكي لتدريب المعلمين من صندوق البنك الدولي الخاص بمرحلة ما بعد الصراع. فقد بدأت أشغال نفق سالانغ ومسرب الثلوج في أكتوبر 2002 وأنجزت في سبتمبر 2004، وأنجز مشروع الطريق بين كابول وحدود طاجيكستان بأكمله في إبريل/نيسان2006. وأنجز مشروع مدرج مطار كابول الدولي في نوفمبر/تشرين الثاني 2005[3].

الجداول التالي: تبين مقدار مساعدات أمريكية و دولية مانحة لإعمار وبناء الدولة الأفغانية من 2002-2010. ملاحظة هامة: جداول تشمل دول مانحة أكثر من 400 $ فقط.

---

[1] - Curt Tarnoff, Afghanistan: U.S. Foreign Assistance, CRS Report for Congress, Congressional Research Service, The Library of Congress, Specialist in Foreign Affairs, July 8, 2010, p5. in: http://www.crs.gov/R40699/7-5700

[2] - Ibid, P6.

[3]- Ibid, P9.

اسماء الدول المانحة	المقدار المساعدات
يابان	6,900 $
بريطانيا	2,897 $
البنك الدولى	2,803 $
البنك آسيا لتنمية	2,200 $
الاتحاد الأروبى	1,768 $
نيوزيلاند	1,697 $
كانادا	1,479 $
الهند	1,200 $
إيران	1,164 $
آلمانيا	1,108 $
النرويج	977 $
الدانمارك	683 $
إيطاليا	637 $
المملكة العربية	533 $
أسبانيا	486 $
أستراليا	440 $
مجموعة مساعدات دولية	**30,800 $**

السنة الميلادية	المساعدات الأمريكية بالمليون دالر-$-
2002	9,160 $
2003	9,727 $
2004	2,397,8 $
2005	4,711,2 $
2006	3,353,1 $
2007	9,819,0 $
2008	5,733,3 $
2009	9,255,0 $
2010	10,567,2$
مجموعة	**47,725,3 $**

Sources: SIGAR Report to Congress, April 30, 2010; Department of State annual budget presentation documents; and CRS calculations.

المطلب الثانى: الخطوات المستقبلية للتنمية:

تبنت العديد من الجهات المانحة نهج برنامج التضامن الوطني للتنمية الريفية في أفغانستان وقامت بربطه بالإجراءات التدخلية الأخرى، ولكن مازال هناك العديد من التحديات الشديدة، حيث إن تزايد تردي الأوضاع الأمنية في العديد من الأقاليم يقف حجر عثرة أمام العمليات المعتادة، ناهيك عن أن متطلبات البرنامج تتجاوز التمويل المتاح، كل هذا أدى إلى التباطؤ في طرح البرنامج وخلق حالة من الإحباط في المجتمعات المحلية التي في أمس الحاجة إلى المساندة التي يتيحها البرنامج (برنامج التضامن الوطني).

أكد صندوق إعادة الإعمار بأفغانستان الذي يديره البنك الدولي أن المانحين سيقدمون نحو 2.6 مليار دولار لتمويل التنمية بأفغانستان من خلال الصندوق على مدى السنوات المالية الثلاث المقبلة. وقال بيان للصندوق الجمعة إنه تم التوصل خلال الاجتماع بمؤتمر لندن إلى اتفاق بأن تتبع مخصصات من الصندوق الآن إستراتيجة واضحة للحكومة الأفغانية بتمويل إجمالي يقدر

بنحو 2.6 مليار دولار للفترة من عام 2010 إلى 2013, وهو ما يمثل زيادة بنسبة 32% في الأموال المتاحة عن السنوات الثلاث المنصرمة[1].

وأضاف أن الصندوق جمع ما يزيد على 3.6 مليارات دولار منذ تأسيسه عام 2002، وأصبح الآن أداة التمويل الرئيسية لأولويات التنمية في أفغانستان. واجتمع ممثلون عن الدول المانحة في لندن الجمعة1/29/ 2010م بعد يوم من انعقاد مؤتمر دولي كبير بشأن أفغانستان لمناقشة صندوق ائتمان إعادة إعمار ذلك البلد، والمدعوم من 31 دولة[2].

تعهد المجتمع الدولي بالاستمرار في التزامه على المدى الطويل تجاه أفغانستان، بموجب ما أشير إليه سابقا في اتفاقية بون عام 2001، وفي مؤتمر طوكيو عام 2002، وفي الاتفاق الخاص بأفغانستان عام 2006، وفي إعلان باريس عام 2008، وفي إعلان مؤتمر لاهاي عام 2009. وعاود المجتمع الدولي تأكيد دعمه لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة التي تصون أمن واستقرار ورخاء أفغانستان، وخصوصا دور الأمم المتحدة نفسها في تحقيق هذا الهدف. **أولاً: طرق ومواصلات:**

تم توفير التمويل بالكامل للبرنامج الاستثماري للطريق الدائري والتوصيلات الرئيسية للبلدان المجاورة، بما فيها الطرق التي يغطيها هذا المشروع الطارئ لإصلاح قطاع النقل، وقد تم إنجاز معظم مكونات المشروعات أو يجري حاليا تنفيذها. فى هذا الاطار بدأ على الحدود الافغانية مع أوزبكستان العمل في إنشاء أول خط سكك حديدية في أفغانستان، يجري إنشاؤه بمنحة من بنك التنمية الآسيوية قدرها 165 مليون دولار[3].

ويتوقع أن ينتهي العمل في الخط الذي تقوم بإنشائه شركة الخطوط الحديدية الأزبكستانية منتصف عام 2011م، وهي شركة حكومية، ويأمل المسؤولون أن يؤدي إنشاء الخط الى تنشيط التجارة بين افغانستان والموانئ البحرية الدولية. ويهدف المشروع الى إيصال المنتوجات الزراعية والمعدنية والمنسوجات الأفغانية الى اسواق الباكستان والصين وطاجكستان وأزبكستان وتركمانستان وإيران، وتتضمن الخطط المستقبلية لإنشاء خطوط حديدية خطا يربط مزار شريف بمدينة هيرات القريبة من الحدود مع إيران، لربطها بشبكة يجري إنشاؤها على الجانب الآخر من

---

[1] -Ibid, P13.

[2] - أفغانستان مؤتمر لندن، بتاريخ، 2010/1/29، على الرابط التالى:
http://www.fco.gov.uk/ar/fco-in-action/events/afghanistan-london-conference/afghan-communique

[3] - بدء إنشاء خط حديدي في أفغانستان وآمال بانتعاش إقتصادي: بتاريخ 4/30/ 2010، على الرابط التالي:
http://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/2010/05/100530_afghan_rail_tc2.shtm

الحدود[1]. يذكر أن مدينة مزار شريف كانت محطة مهمة في طريق القوافل المتجهة الى الصين، أو ما يسمى "طريق الحرير"، ولكن الحروب المتعاقبة التي شهدتها البلاد حالت دون إنشاء سكك حديدية فيها في مراحل سابقة[2]. ويرى المراقبون ان إنشاء الخطوط الحديدية أمر حيوي ومهم بالنسبة لأفغانستان كدولة حبيسة.

ثانيا: المعادن الخام والنفيسة:

اكتشفت الولايات المتحدة بتاريخ2010/6/14 مستودعات غير مستغلة من المعادن في أفغانستان تصل قيمتها إلى ما يقرب من تريليون دولار، هذه الثروة المعدنية الضخمة, قام باكتشافها فريق صغير من علماء الجيولوجيا ومسئولي وزارة الدفاع الأمريكية، حيث الاكتشاف استند في الأساس على بيانات قديمة ومسح نفّذه الاتحاد السوفيتي سلفًا أثناء احتلاله لأفغانستان من عام 1979– 1989 والمسح الجيولوجي البريطاني بين عامي 2003 – 2008 ، والمسح الجيولوجي الأمريكي في عام 2006–2009[3].

وهي أبعد ما تكون عن الاحتياطيات المعروفة وكافية لإحداث تغيير جذري في الاقتصاد الأفغاني وربما الحرب الأفغانية نفسها، وذلك وفقا لما أفاد به مسؤولون بارزون في الحكومة الأميركية. وقدر فريق مشترك من البنتاجون ومنظمة الخدمات الجيولوجية الأمريكية ومنظمة يو إس إيد قيمة المعادن الخام بأكثر من 1000 مليار دولار. وأدى المسح الجيولوجي للبلاد إلى اكتشاف كميات كبيرة من الحديد والنحاس بالإضافة إلى كمية هامة من الليثيوم ، وتشمل الكثير من المعادن التي تعد ضرورية للصناعة الحديثة، مما قد يحول أفغانستان في نهاية المطاف إلى أحد أهم مراكز التعدين في العالم[4]. وتتزايد أهمية معدن الليثيوم الذي يستخدم في صنع بطاريات أجهزة عديدة من الهواتف النقالة إلى أجهزة الكمبيوتر، وهي حيوية في تصنيع السيارة الكهربائية، وتتمتع الدولة "بوليفيا" حاليا بأكبر رصيد من هذا المعدن. كما يوجد في أفغانستان كميات كبيرة من معدن النيوبيوم، وهي مادة حيوية في تصنيع الفولاذ المقوى[5].

---

[1] - مرجع سابق.

[2] - عمرو عبدالعاطى، آسيا وإحياء"طريق الحرير" القديم، السياسة الدولية، القاهرة، العدد177، يوليو 2009.

[3] - أميركا تكتشف ثروات معدنية بتريليون دولار بأفغانستان، بتاريخ2010/6/15، على الرابط التالى:

http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=574040&issueno=115

[4] مرجع سابق.

[5] - أفغانستان: ثروة معدنية قيمتها تريليون دولار،2010/6/15، على ارابط التالي:
http://arabic.cnn.com/2010/business/6/14/afgahnistan.minerals/index.html

وقال وحيد عمر المتحدث باسم الرئيس الأفغاني حامد كرزاي أن "نتيجة المسح أظهرت أن موارد أفغانستان المعدنية تقدر قيمتها بثلاثة تريليون دولار 3000"، إلا أنه لا يشك في أنه سيكون لها تأثير كبير على تطور البلد، وأضاف أنه إذا ما تم استغلال هذه الثروة فسيكون لدى أفغانستان اكتفاء ذاتي ولن تكون بحاجة بعد ذلك إلى أي دعم خارجي[1].

ثالثاً: مشروع لنقل الطاقة:

لا زالت أفغانستان تحظى بالأهمية لإمكانية نقل النفط والغاز عبر أراضيها من منطقة آسيا الوسطى إلى بحر عمان. وبما أن هذه المنطقة تفتقر إلى الممرات المائية. وهناك أربعة طرق لنقل النفط والغاز من هذه المنطقة، وهي: الأراضى الإيرنية، والأراضي الروسية التي تعارض الولايات المتحدة تصدير النفط والغاز عبرهما لأسباب سياسية، بالإضافة إلى الأراضي الجورجية والتركية حيث تمتد أنابيب النفط من باكو عاصمة جمهورية أذربيجان إلى ميناء جيهان التركى عبرالارضي الدولتين. والطريق الرابع لتصدير النفط والغاز من منطقة آسيا الوسطى يمُر إلى باكستان والهند عبر الأراضي الأفغانية. وكانت شركات النفط قد اقترحت مدّ خط الأنابيب عام 1995، ولكن تخلّت عن الخطة بعد سيطرة طالبان على مقاليد الحكم في العام التالي، وتمّ إحياء الخطة مجددًا بعد الغزو الأميركي لأفغانستان في 2001[2].

فى آخرأعطى رؤساء تركمنستان وأفغانستان وباكستان، ووزير الطاقة الهندي، الضوء الأخضر لتنفيذ مشروع خط أنابيب الغاز الذي يمر عبر أفغانستان، حيث تم التوقيع على اتفاقية حكومية بهذا الخصوص، في القمة التي عقدت بينهم في العاصمة التركمانية عشق آباد بتاريخ 2010/12/11. وقد وقع وزراء النفط للدول الأربع المشاركة في المشروع على اتفاق مبدئي حول مدّ خط الغاز من تركمانستان وحتى الهند، مرورًا بأفغانستان وباكستان، ويأمل المسؤولون في الولايات المتحدة أن يساهم خط الغاز الجديد "تي آي بي آي"*"TAPI" في تعزيز الاقتصاد الأفغاني، فضلا عن تعزيز العلاقات بين الجارتين اللدودتين الهند وباكستان[3]. فإن تكلفة المشروع تتراوح بين ثلاثة إلى عشرة مليارات من الدولارات. وسيدفع المستفيدون من خط الغاز

[1] مرجع سابق

[2] - خواجه بشير أحمد انصارى، أفغانستان في حريق النفط، كابول، دار ميوند،2004، ص- 98.

[3] - قادة آسيويون يوقِّعون اتفاقًا لمد خط أنابيب للغاز عبر أفغانستان، بتاريخ2010/12/13، على الرابط التالى:
http://www.arabstoday.net/index.php?option=com_content&view=article&id=51707&catid=318&Itemid=115

* اتفاقية مشروع خط أنابيب للغاز عبر أفغانستان التى يتم بين الدول الاربع مذكوره، فيما يُعرف باسم (TAPI) مأخذة على اساس حروف الاول من الاسماء كل الدول الاربع باللغة الانجليزية (Turkmenistan" Afghanistan" Pakistan" India).

الطبيعي رسومًا للدول التي يمرّ بها، وستكون أفغانستان أكبر المستفيدين من خط الأنابيب، وبموجب الاتفاق، ستستفيد أفغانستان أيضًا من استهلاك الغاز الطبيعي كوقود رخيص للتدفئة وللمحطات الكهربائية. حصل خط الأنابيب على دعم من بنك التنمية الآسيوي، والذي موَّل دراسات الجدوى الخاصة بالمشروع، وسيبلغ طول الأنبوب 1680 كيلومترًا، ابتداءً من حقول الغاز في تركمانستان وحتى الهند، وتتوقَّع تركمانستان أن تبلغ الطاقة السنوية المبدئية للخط 33 مليارمتر مكعب، وقد أبدت الهند وباكستان اهتمامًا بشراء نحو 70 مليارمتر مكعب، كما يمكن زيادة طاقة الخط[1].

الخلاصة:

إن التوجه نحو تحريك مسار التنمية في أفغانستان يعطي حكومة الرئيس حامد قرضاي وإدارة الرئيس باراك أوباما الإمكانية لتفعيل عدد من المصالح المشتركة في جنوب ووسط آسيا ووضع أفغانستان والمنطقة على الطريق الوحيد الممكن إلى الأمن والسلام . رفع الازدهار الاقتصادي في المنطقة بشكل عام. يرى الباحث إن النجاح في أفغانستان سيعتمد على أن يجد الاقتصاد الأفغاني الناشئ مكانه في منطقة جنوب ووسط آسيا ويساهم في ازدهار هذه المنطقة. إن قيام كابول باستخدام الثروة المعدنية المكتشفة في تمويل التنمية الاقتصادية في أفغانستان وتطوير خطوط حديدية خطا يربط أفغانستان بالموانئ البحرية الدولية، وفضلاً عن خط الأنابيب تيبي (TAPI)* سيزوّد أفغانستان بمصادر دخل، ويوفّر فرص عمل جديدة، في وقت حرج بالنسبة للنمو الاقتصادي في البلاد، كما سيُساعد على الاستقرار في المنطقة بشكل أوسع سوف يعيد مستقبل البلد إلى أيادي الشعب الأفغاني، وسيساهم في تعزيز قدرتها على إدارة شؤونها باستقلالية بعد وقف مساعدات الأمريكية الدولية والانسحاب قواتهم.

المبحث الثاني

تعزيزديمقراطية وتمكين المرأة وحقوق الانسان

بعد سقوط الإمارة طالبان وبنا الدولة الديمقراطية بقيادة الرئيس حامد كرزى، أدت عمليات التعبئة الاجتماعية إلى زيادة الثقة في الشعب، وتمكين الناس والمرأة بشكل خاص من أسباب

[1] - مرجع سابق.

القوة وتعزيز الثقافة الديمقراطية على صعيد المجتمع المحلي وتحسين الترابط الاجتماعي وحسم الصراعات. وقد خصص الدستور الافغاني الجديد 68 مقعداً للمرأة في البرلمان ، وهناك مجال لزيادة عدد هذه المقاعد، وعلى رغم تهديدات "طالبان" موجه بالذات إلى النساء، وقد خاض الانتخابات البرلمانية 2010 أكثر من 2500مرشحة للتنافس على 249 مقعداً في مجلس النواب بينهم نحو 400 امرأة.

لقد تحقق الكثير خلال السنوات تسعة الماضية بالنسبة لمكانة المرأة الافغانية في المجتمع، وكل الخطط والاستراتيجيات التي تخص حقوق المرأة تنحصر في هذا القانون ، كما ان تشكيل وزارة شؤون المرأة بحد ذاته يعتبر خطوة ايجابية جداً، ولدى الوزارة اكثر من 34 فرعاً في جميع انحاء البلاد، وهذه الفروع تقوم بمهامها بشكل جيد في الولايات الافغانية. باضافة على ذلك الوزارة بصدد اعداد خطة عشرية يمكن ان نطلق عليها اسم "خطة العمل الوطني" في مجال حقوق المرأة الافغانية خلال السنوات العشر القادمة[1].

وهناك وثيقة اخرى هامة تم اعتمادها من قبل الحكومة الافغانية، وهي قانون مكافحة العنف ضد المرأة، ويجري الان تطبيق هذا القانون ليس في العاصمة كابول فحسب، بل وفي الاقاليم الافغانية الاخرى، كما تقوم الوزارة بحل مشاكل النساء وحماية حقوقهن[2].

فى الاطار العمليات الديمقراطية، وقد فتح زعماء الأحزاب السياسية محطاتهم التلفزيونية التي تتحدى في الوقت الحالي حكومة كرزاي، فإن استمرارية عملية التنمية لا يمكن أن تنجح دون المشاركة الفعالة للعنصر البشري بنوعيه، كما أن ضمان ديمومتها مرهون بمشاركة المرأة كونها تشكل نصف الموارد البشرية.

ولا ننسى أن الشكوك التي تراود الشعب الأفغاني إزاء العملية السياسية لم تمنعه وفقاً لاستطلاعات الرأي التي أجريت من التأكيد على أن اختياره للطريقة التي سيحكم بها والأشخاص الذين سيقومون بذلك يبقى في جميع الأحوال أفضل من انعدام الخيار، وكما يدرك الأفغان أن اختيار أعضاء البرلمان هو أكثر أهمية بالنسبة لحياتهم اليومية ومصالحهم الآنية من انتخاب الرئيس الجمهورية.

المطلب الأول: الإعلام والحرية التعبير:

[1] - Rennie. R, State -Building Security and Social Change in Afghanistan, The Asia Foundation, 2008, P.12.

[2] - دان بليز، السياسة الأمريكية فى أفغانستان،.. متى تنتهى العبة، الاتحاد الاماراتية، 28نومبر 2009.

فبعد نحو تسعة سنوات من الإطاحة بحكومة طالبان الإسلامية المتشددة في أفغانستان، وهي كانت الإمارة محافظة بشدة، فإن معظم النساء لا يظهرن في الأماكن العامة إلا بشكل خاطف خلف برقع أزرق اللون قليلا ما يكشف أعينهم السوداء، و لا تسمح لهن حق التعليم ولا العمل.

إذا كانت أميركا وحلفائها تعتبر أن حربها التي كلفتها الملايين والمليارات من الدولارات، ولكن فى مقابل قد حققت أهدافها، مستحق تقديراً بأن نجحت المرأة الأفغانية للحصول على حقها فى مجتمع أفغانى حتى نسبياً ، وقد تمكنت وسائل اعلام واتصالات (محطات التلفزيون وشبكات الاتصالات والصحافة) من تثبيت أقدامها في الساحة السياسية، ليس عن طريق إذاعة تحقيقات إخبارية فحسب، ولكن أيضا باتخاذ جانب في الجدل السياسي و العرقي واللغوي، الذي يعكس الانقسامات في أفغانستان[1]، وخاصتاً فى انتخابات رئاسية عام 2009م.

تنشط حاليا في افغانستان خمس شركات متخصصة في الهواتف وهي "افغان تيليكوم" و"افغان وايرلس كومونيكايشن" و"روشان" و"اتصالات" و"ام.تي.ان" حسب اتحاد المتعاملين الافغان الذي تاسس في ابريل 2010م[2]. واستفادعن وسائل إتصال بنحو 17 مليون من الشعب الافغانى، تبلغ نسبة التجهيزات في افغانستان حاليا نحو 57% وذلك يدل على التقدم الكبير الذي انجز منذ 2002 عندما لم تكن هناك هواتف نقالة في البلاد، واكد اتحاد المتعاملين الافغان ان قطاع الاتصالات يعتبر من اكبر الموارد الضريبية في افغانستان ويدر نحو 500 مليون دولار (360 مليون يورو) من الضرائب المدفوعة منذ الاطاحة بنظام طالبان نهاية 2001 اي 10% من موارد الميزانية داخل البلاد[3], ولم يكن في افغانستان اي شبكة اتصالات هاتف نقال في عهد طالبان (1996-2001).

أولا: القنوات التلفزونية:

قد تمكنت محطات التلفزيون من تثبيت أقدامها في الساحة السياسية، فإن بعض مالكي المحطات والصحافيين يؤكدون أن الحظر على البرامج التلفزيونية جزء من صراع سياسي للهيمنة على الموجات الهوائية، وقد فتح زعماء الأحزاب السياسية محطاتهم التلفزيونية التي تتحدى في الوقت الحالي حكومة حامد كرزاي.

---

[1] - محمد اكرم انيشمند، امريكا در افغانستان" أمريكا في أفغانستان"، كابل، بنكاه رسالت ميوند، جاب1386ه ش(2007م)، ص15.

[2] - شركة المانى نوكيا سيمنز توقع اتفاقاً للترويج للنقال في أفغانستان، 28/فبرابر/2010، على الرابط التالي:
http://www.arabstoday.net/index.php?option=com_content&view=article&id=42814&catid=86&Itemid=115

[3] - مرجع سابق.

فى هذا الاطار لا يمكن أن تكون زعيم حزب في هذه الأيام وليس لديك محطة تلفزيونية خاصة بك. ولأن من الواضح أن الإعلانات لا تأتي بالكثير من المال في أفغانستان، فإن تمويل الكثير من المحطات التلفزيونية وجرائد يأتي من الحكومة والجهات الأجنبية المانحة، وأصحاب الأعمال الخاصة، لذلك ليس من المستغرب أن يقوم الكثير من السياسيين البارزين بتمويل محطات تلفزيونية خاصة، بما في ذلك بعض السماسرة السلطة في البلاد.

جدير بالذكر أن السيطرة على التلفزيون ومحتوى البرامج ظل مثار جدل في أفغانستان على مدة عقود من الزمن، وكانت حركة طالبان قد حظرت البث التلفزيوني، كما أن حكومة المجاهدين التي سبقت حكومة طالبان كانت قد حظرت ظهور النساء كمغنيات أو مقدمات برامج، إلا أنه في ظل قيادة الرئيس حميد كرزاي الذي يحظى بدعم من الغرب، ازدهر القنوات التلفزيون والصحافة بشكل بارز جدا.

بعد أن اصبح لدي الأفغان في السنوات تسعة الماضية 50 محطة تليفزيون منها 28 محطات في العاصمة كابول وأكثر من 400 إصدار صحفي يومي وأسبوعي، هناك أربع او خمسة قناة تبث على مستوى أفغانستان من بين 28 قناة فى كابل ومنافسة بينهما حامية على أشدها، كما تقدم الكثير من شركات التلفزيون الكابلي مزيجا من الأخبار والبرامج الموسيقية الشعبية والمسلسلات المستوردة والمسلسلات الشعبية، وهي تحظى بشعبية كبيرة وتجذب الآلاف إلى المقاهي ومحلات بيع الآيس كريم، كما أن البرامج التلفزيونية التي تتطلب اتصال المشاهدين تحظى بشعبية كبيرة أيضا[1].

وفي جانب المنوعات التلفزيونية تتمتع قناة "تولو" أو (طلوع) بشعبية كبيرة في أفغانستان، وهي تحتل الريادة وسط منافسة من محطة "أريانا". وتستحوذ قناة "تولو" على نحو 90 في المائة من سوق الإعلانات التلفزيونية الأفغانية[2]. وتسعى إلى زيادة حدود مساحة الحركة التي تتعامل من خلالها، بما في ذلك الترويج للثقافة الشبابية وتناول الكثير من القضايا التي تعتبرها الثقافة التقليدية في أفغانستان من المحرمات.

و"تولو" تبث برامجها في الغالب بالداري أو الفارسي، في حين أن «آريانا» تبث باللغتين الرئيسيتين اللتين يتحدث بهما الأفغان، بالإضافة إلى محطة إذاعة أفغانية على الـ"إف إم"

[1] - د. عادل سليمان، مصر بعيون أفغانية،2011/1/15، على الرابط التالى:
http://icfsthinktank.org/arabic/spotlight/SpotDetails.aspx?lang=ar&id=43

[2] - محمد الشافعى،(تولو).. ثور ة فى سماء الإعلام الأفغانى، جريدة الشرق الأوسط، العدد"11615، بتاريخ 2010/9/16م.

انطلقت عام 2003، أي قبل "تولو" بعام واحد، ثم قناة انطلقت "لامار" هي الأخرى عام2005م [1].

ثانياً: برنامج ومسلسلات:

وعندما كان برنامج "أفغان أستار"، وهو برنامج لاكتشاف المواهب، شبيه بالبرنامج الأميركي الشهير "أميركان أيدول"، يذاع على شاشات التلفزيون، كانت شوارع كابل هادئة بشكل ملحوظ. حتى في بلد يمزقه صراع، حيث يعتبر نصيب الفرد من الطاقة أقل منه في أي بلد آخر، لا تزال نحو 50 محطة تلفزيونية محلية قادرة على بث برامج تجذب المشاهدين في المدن الكبرى في أفغانستان. وفي كابل، على سبيل المثال، فإن 8 من بين كل 10 أشخاص لديهم أجهزة تلفزيون، وتوجد أكثر من 28 محطة تلفزيونية. لكن ليس لدى كل أسرة تلفزيون خاص بها، بل إن مشاهدة التلفزيون غالبا ما تكون في تجمعات، كما تجلس مجموعات صغيرة من الأفغان في صالونات الحلاقة والمخابز وخارج محلات بيع الأجهزة الإلكترونية لمشاهدة ما يبث على شاشات التلفزيون[2].

وتحظى الأفلام الكوميدية والمسلسلات الدرامية الأجنبية بشعبية كبيرة بين الأفغان. وبالإضافة إلى برنامج "أفغان أستار"، تعرض بعض محطات التلفزيونية الأفلام والمسلسلات الإيرانية والهندية. وحتى وقت قريب كانت محطة "امروز" (اليوم) الأفغانية، تعرض برامج متحررة تستهدف الشباب الأفغان، ومن بين هذه البرامج برنامج "تعال وشاهد"، الذي يسخر من المتطرفين والعرافين، وبرنامج الموضة "أفغان موديل"، الذي يقدم عروضا للأزياء ومسابقة للجمال يتبارى فيها الرجال والنساء على منصة العرض، وهم يرتدون ملابس محافظة حيث ترتدي النساء أغطية للرأس[3].

ومعظم عروض الترفيه التي تبث على شاشة التلفزيون الأفغاني، إن لم تكن منتجة خارج أفغانستان مثل المسلسلات الهندية، فإنها محاكاة لنماذج أجنبية مثل برنامج "أفغان ستار". لكن أفغانستان لديها نموذج فريد من تلفزيونات الترفيه، الذي ربما لا يرغب أحد في العالم في محاكاته وهو تلفزيون أمراء الحرب.

ثالثاً: الصحافة والصحافيين:

---

[1] - مرجع سابق.
[2] - مرجع سابق.
[3] - تلفزيونات الأفغان.. بين دعم الحلفاء وكسب الشباب، جريدة الشرق الأوسط، العدد 11629، بتاريخ 30/ 9/ 2010م.

يوجد فى أفغانستان عدد رائع ومتزايد من الصحافيين الأفغان المحترفين، بعد أن اصبح لدي الافغان أكثر من 400 إصدار صحفي يومي وأسبوعي، ولكن لأنهم يواجهون الترهيب من قبل المتمردين وأمراء الحرب وأباطرة المخدرات، والمسؤولين الحكوميين الذين يطلبون منهم تقديم تغطية إيجابية عن الحكومة، فإن مستوى الرقابة الذاتية عال جدا ولأسباب مفهومة فإن الصحافيين المحليين يترددون في التطرق إلى المواضيع المثيرة للجدل.

ويعتبر بعض المراقبين وجود هذا العدد الهائل من محطات التلفزيون مثل، قناة طلوع، آريانا، ملى، آرزو، راه فردا، نور...وغيرها والإذاعة و عشرات صحافة مثل، هشت صبح، مجاهد، هيواد، أفغانستان، أنيس، اصلاح، آرمان، ماندكار...وغيرها في أفغانستان اليوم انتصارا بالفعل بحق حرية تعبير. وقد أعرب المعهد الأميركي للسلام في تقريره الصادر عام 2008 عن أمله في أن "تطور وسائل الإعلام في أفغانستان في فترة ما بعد طالبان قد حقق نجاحا نسبيا.. في ترسيخ فكرة التعبير الحر والمسؤول"[1].

إن عدد محطات التلفزيون وعشرات جرائد اليومية والسبوعية، في أفغانستان لافت للنظر حقا، بالنظر إلى فقر البنية التحية للدولة والعنف المستمر، ولكن من جانب الآخر عثر على (سيد حميد نوري)، نائب رئيس جمعية الصحافيين المستقلين، مقتولا بالرصاص ومصابا بعدة طعنات خارج منزله. ومنذ عام 2001 حتى2010، قتل 27 صحافيا (12 منهم من الأجانب) في أفغانستان، وفقا لمجموعة ناي لمراقبة الإعلام[2].

المطلب الثاني: دور المرأة الأفغانية فى المجتع:

يطرح الاهتمام الكبير الذي أعطته وسائل الإعلام العالمية لقضايا المرأة الأفغانية أسئلة حول وضعها الاجتماعي ودورها في عملية إعادة إعمار بلادها، وذلك بعد سنتين من انتهاء إرهاب طالبان وتغيير الخارطة السياسية الأفغانية.

[1] - أفغانستان حرب لا تنتهي،22/نوفمبر/2010، على الرابط التالى:
http://www.aawsat.com/details.asp?issueno=11682&article=596217

[2] - مايكل بنيون، دور الإعلام فى الحوار العرب والغرب،11/9/ 2010، على الرابط التالى:
http://www.albabtainprize.org/Seminar/summary.html

أما أهم انتصار حققته أميركا وحلفائها فهو استعادة المرأة الأفغانية لحريتها التي سلبت منها خلال حكم حركة طالبان لأفغانستان حيث فرضت على المرأة ارتداء البرقه وحرمتها من حقوقها المدنية . حظيت قضية المرأة الأفغانية بعد القضاء على الإمارة طالبان الإرهابي باهتمام وسائل الإعلام في جميع أنحاء العالم، وارتفعت أصوات صمتت على مدى سنين طويلة تطالب بإعطائها حقوقها الأساسية وتفعيل طاقاتها في عملية إعادة إعمار بلادها. والآن وبعد أكثر من تسعة سنوات على بدء تغيير الخارطة السياسية ودخول البلاد حقبة جديدة عادت المرأة الأفغانية للظهور والمشاركة في الحياة الاجتماعية العامة، فها هي اليوم شغلت حقيبتين في الحكومة الجديدة، هما حقيبة وزارة الصحة وحقيبة شؤون البيئة[1].

أولا: دور المرأة الأفغانية فى الحياة السياسة:

لقد تحقق الكثير خلال السنوات تسعة الماضية بالنسبة لمكانة المرأة الافغانية في المجتمع. فقد وضعت الحكومة تعليمات مهمة رسمت من خلالها سياسة الوزارة مختص بشؤون المرأة ومهامها وذلك استنادا الى المادة الثانية والعشرين من الدستور التي توزع الحقوق بالتساوي بين الرجل والمرأة[2]. يطرق وزيرة شؤون المرأة الافغانية كذلك الى دور المرأة في الحياة السياسية الافغانية الجديدة واشارت الى المشاركة الواسعة للنساء في الانتخابات البرلمانية الاخيرة التي جرت في البلاد ، وذكرت ان هناك اكثر من 400 سيدة قدمن اوراق ترشيحهن في تلك الانتخابات [3]. وقد خصص الدستور الافغاني الجديد 68 مقعداً للمرأة في البرلمان ، وهناك مجال لزيادة عدد هذه المقاعد.

فى هذا الاطار، خطر تهديدات "طالبان" موجه بالذات إلى النساء، وقد خاض تلك الانتخابات أكثر من 2500مرشحة للتنافس على 249 مقعداً في مجلس النواب بينهم نحو 400 امرأة، عبرت المرأة الأفغانية في انتخابات البرلمانية سبتمبر 2010م عن شجاعة منقطعة النظير وإصرار واضح على المشاركة السياسية في مجتمع معاد لأي ظهور علني، حتى في المجالات الاجتماعية والثقافية، للنساء[4]. وبسبب بعض الحساسيات الثقافية لا يوجد في بطاقات النساء صور لهن، ولذا يكون من السهل على أي شخص استخدامها.

---

[1] - دور المرأة فى أفغانستان، بتاريخ 8/2/ 2009م، على الرابط التالى:
http://www.unicef.org/emerg/afghanistan_52952.html

[2] - د. نهى قاطرجى، المرأة الأفغانية والبرقه، 2009/12/2/، على الربط التالى:
http://saaid.net/daeyat/nohakatergi/n.htm

[3] - وزيرة شؤون المرأة الافغانية، فى حوارخاص من برنامج الحديث اليوم مع قناة روسيا اليوم،2010/10/25، على الرابط التالى:
http://arabic.rt.com/prg_hadis/56939

[4] - خليل على حيدر، المرأة الأفغانية... شجاعة المشاركة، الاتحاد الاماراتية، 2010/10/3، على الرابط التالى:
http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=55118

وكانت بعض الصحف الأجنبية، كـ"الإندبندنت"، قد أشارت إلى أنه "رغم الإجحاف اليومي بحقهن وتهديدات "طالبان" بقتلهن، سجلت أفغانستان رقماً قياسياً في عدد النساء المرشحات للانتخابات، وتقول النساء "إنهن يواجهن العراقيل بشكل يومي من قبل المتشددين". وتؤكد الصحيفة البريطانية تضاعف عدد المرشحات في الانتخابات الحالية عنها في العام 2005، كما نقلت عن إحدى المرشحات أنها ما زالت تتلقى عشر مكالمات هاتفية في اليوم من رجال مجهولين يعبرون عن غضبهم لترشحها لمقعد برلماني، وقد تلقت مرشحة أخرى تهديداً بالقتل من زعيم طالبان في "ورداك" جنوبي كابل[1].

ثانياً: دور المرأة الأفغانية فى جيش وشرطة:

وتعتبر الشرطيات الأفغانيات ذوات أهمية بالغة للجهود الأمنية لقدرتهن على تفتيش النساء. وهناك 700 ضابطة شرطة في أفغانستان من إجمالي جهاز يبلغ تعداده نحو مائة ألف فرد، ولا يزال مسؤولون "الناتو" يحاولون الوصول بعدد النساء في جهاز الشرطة إلى خمسة آلاف. من الشجاعة للمرة الأولي, كسرت مجموعة من النساء الأفغانيات حاجز التقاليد والأعراف والمحرمات الاجتماعية والقبلية في المجتمع الأفغاني الذي يعتبر من المجتمعات الذكورية بامتياز.

ووجد هؤلاء النسوة الشجاعة وروح التحدي للانضمام إلي الجيش الأفغاني والتخرج كأول دفعة من الضابطات ضمن برنامج برعاية وإشراف القوات الأمريكية لتخريج29 ضابطة أفغانية، ويأمل المسئولون الأفغان في أن تكون تلك الدفعة نواة لضم المزيد من العناصر النسائية إلي الجيش الأفغاني ليتوسع الأمر من بضع مئات إلي30 ألف مجندة أفغانية[2].

واكتسبت مشاركة المرأة الأفغانية أهمية في ظل الجهود لإعداد قوات الأمن الأفغانية بمستوي معقول يرقي إلي تحمل المسئولية القتالية والأمنية, كما يعد دور تلك القوات الأفغانية محوريا بالنسبة لاستراتيجية الانسحاب الأمريكي من أفغانستان.

ولهذا, فإن هناك حاجة ماسة إلي مشاركة المرأة في مهام تقتضي دخول البيوت. وربما كانت "قندهار" من أصعب المدن الأفغانية لعمل الشرطيات، فهي ثاني أكبر مدن البلاد ومهد حركة "طالبان". وتقول إحداهن إنها تتلقى بشكل مستمر تهديدات من مقاتلي "طالبان" يتوعدون فيها بقتلهن وإشعال النار في أجسادهن، ويقولون لنا يجب أن تتوقفن عن العمل مع الحكومة وإلا

[1] مرجع سابق.
[2] - أحمد صبرى السيد، أفغانيات يحطمن محرمات المجتمع، 2010/9/27، على الرابط التالي:

http://www.ahram.org.eg/302/2010/09/27/26/40842/219.aspx

سنقوم بقتلكن. وقد تم اغتيال إحدى زميلاتها في خريف عام 2008، واضطرت معظم الشرطيات إلى تغيير مقار سكنهن بمجرد أن يعلم الجيران بعملهن في الشرطة[1]. حيث يرفض الأفغان بشكل عام السماح لزوجاتهم العمل في مجال فرض القانون.

ثالثا: الاوضاع المرأة الأفغانية بعيون المنظمات الحقوقية:

حذرت منظمة نسائية دولية من ان أي تغيير حقيقي لم يطرأ على وضع النساء في افغانستان منذ سقوط حركة طالبان في العام 2001. وقالت منظمة "وومان كايند وورلد وايد" ان ملايين الفتيات والنساء الافغانيات ما زلن يواجهن العنف والتمييز المنظم. واقر التقرير بحصول المرأة في افغانستان على بعض المكاسب القانونية والمدنية والدستورية، لكنه اعتبر ان النساء ما زلن يواجهن تحديات خطيرة يجب معالجتها بشكل فوري[2]. وتشمل هذه التحديات سلامة النساء وممارسة حقوقهن المدنية والسياسية. وارسلت المنظمة فريق تصوير الى افغانستان للتحقق من وضع المرأة هناك. وقالت المنظمة ان ثمة تصاعدا كبيرا في الحالات المتعلقة باقدام النساء الافغانيات على اشعال النار في انفسهن منذ العام 2003حتى الآن. ويعتقد ان نسبة كبيرة من هذه الحالات ناجمة عن الزواج القسري الذي تتراوح نسبته بين 60% و80% من بين كل حالات الزواج في افغانستان. وتتزوج 57% من النساء في افغانستان قبل السن القانوني للزواج وهو 16 عاما.

التقرير يقول ان المرأة في افغانستان تحتاج الى حماية دولية ويبقى العنف الداخلي ظاهرة شائعة، وجاء في تقرير المنظمة ان السطات الافغانية نادرا ما تحقق في الشكاوى التي تتقدم بها الافغانيات حيال الاعتداءات التي يتعرضن لها. وتخاطر النسوة اللواتي يتقدمن بشكاوى حول تعرضهن للاغتصاب بمواجهة السجن لممارستهن الجنس خارج اطار الزوجية[3].

وبرغم ان النساء في افغانستان يحتلن اكثر من 25% من المقاعد في البرلمان الافغاني، إلا ان السياسيات والناشطات عادة ما يواجهن الترهيب او حتى العنف. ومن صور عذاب المرأة الأفغانية اليوم، زواج القاصرات والأطفال، فطبقاً لدراسة صادرة عن اليونسيف، جاءت أعمار 43 في المئة من العرائس الأفغانيات بين عامي 2000–2008، دون الـ18 عاماً، وتقر العادات

[1] - مرجع سابق.

[2] - لا تحسن في وضع المرأة الافغانية بعد سقوط طالبان،3/9/ 2010، على الرابط التالى:
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/world_news/newsid_6101000/6101070.stm

[3] - حقوق المرأة فى الموارد البشرية، المرأة فى أفغانستان، 2010/4/1، على الرابط التالي:
http://www.law-lib.utoronto.ca/diana/afghanwomen.htm

القبلية زواج الفتيات بمجرد بلوغهن[1]، وفي إحدى ملاذات النساء الخيرية مثلاً أربع عرائس أطفال هاربات من عائلاتهن، وقد تعرضن جميعاً للضرب.

وقالت بريتا فرناندیز شمیت من منظمة "وومان كايند وورلد وايد" ان النساء اللواتي يدافعن عن حقوق النساء لا يحصلن على الحماية. واضافت "رسالتي الى المجتمع الدولي هي ان عليه التحرك لمعالجة المخاوف الامنية التي تواجهها المرأة". وتابعت "ان الناشطات اللواتي يدافعن عن حقوق النساء يتعرضن للقتل ولن يتغير هذا إلا في حال اتخاذ خطوات جادة". واعتبرت المنظمة ان على المجتمع الدولي ان يفي بالتعهدات التي قطعها بعد سقوط طالبان لحماية المرأة الافغانية. بإضافة على ذلك وفي أوائل أغسطس 2010 انفجرت على غلاف مجلة "تايم" الأميركية مأساة الفتاة الأفغانية "عائشة"*، التي جدع زوجها أنفها وصمل أذنيها وشوه بذلك وجهها على نحو مخيف، وقد بدأت قصة "عائشة البشتونية" في سن الثانية عشرة، عندما عُهد بها وأختها إلى أحد مقاتلي طالبان في إقليم "أوروزغان" وفق عرف قبلي لتسوية النزاعات[2].

وفى هذا الاطار تُعد المرأة الأفغانية التي لا ترتدي البرقع حرة وفي الواقع، ليس هناك من علاقة مباشرة بين الاثنين، فالنساء الأفغانيات لن يتحرّرن حتى يتغير المجتمع وتتغير عقلية الرجال بصورة جوهرية.

خلاصة:

لا يمكننا ان تؤكد حصول تغيير حقيقي في وضع المرأة الافغانية حتى تحصل النساء على حقوقهن قولاً وفعلاً. بل إن المعاناة الحقيقية قديمة جداً وهي تتكون من عوامل متداخلة قد يصعب التفريق بينها في بعض الأحيان ، ومن أهم العوامل التي يمكن ملاحظتها ما يلي:

– الجهل والأمية اللذان إليهما يعود السبب في التقهقر والظلم اللذين عانيا منهما المرأة والرجل على حد سواء، لهذا عندما نتحدث عن جهل المرأة وأميتها لا نستطيع فصل ذلك عن وضع

[1] - مرجع سابق.

[2] – خليل على حيدر، عائشة الأفغانية البشتونية، جريدة الوطن الكويتة، بتاريخ 2010/10/11، على الرابط التالى:
http://kuwait.tt/PrintArticle.aspx?Id=60227

* مزيد من تفاصيل عن القصة مأساة الفتاة الأفغانية "عايشة" أنظر إلي ملاحق.

الرجل المشابه الذي حرمته الحروب المتتالية من الحصول ليس فقط على العلم الضروري الذي يؤهله القيام بمسؤولياته نحو أسرته، بل وحتى على العلم الشرعي الذي يؤهله القيام بواجباته الدينية أو المدنية على شكلها الصحيح .

– الظروف والملابسات التي رافقت نشوء حركة طالبان التي حكمت بعد فترة طويلة من الحروب والدمار والفقر يستمر هذا الوضع حتى الآن، كل هذا لم يتح فرصة كافية لمجتمع الأفغان أن تعمل على الإصلاح ليس فقط لأوضاع المرأة بل ولأوضاع الرجل والثقافة الأفغانية المتخلفة أيضاً .

المبحث الثالث

مكافحة الفساد والمخدرات ضمان الأمن والإستقرار

تعددت المشكلات التي تواجهها أفغانستان ما بين مشكلات سياسية، وأمنية، واقتصادية، واجتماعية، وغيرها، إلا أن الفساد والمخدرات يعد من أهم المشكلات التي تعوق عملية التنمية الاقتصادية وعملية السلام في أفغانستان. حيث يمثل الفساد والمخدرات الهم الأكبر بالنسبة للأفغان، متقدمًا في ذلك على انعدام الأمن والبطالة.

ويعرف الفساد بأنه "إساءة استخدام الوظيفة العامة لتحقيق منافع ومكاسب شخصية". وتتعدد أشكال وصور الفساد. ويمكن التفرقة في هذا الإطار بين الفساد السياسي والفساد الإداري. حيث يعكس الفساد السياسي استغلال الصفوة السياسية وصناع القرار في الدولة لسياساتها وهياكلها بهدف تحقيق مكاسب سياسية وشخصية، بينما يكون الفساد الإداري على مستوى موظفي الحكومة والمسئولين عن تقديم الخدمات العامة، حيث يستغلون مناصبهم للحصول على مكاسب شخصية. ولكل منهما تأثير سلبي على الدولة، حيث يؤثر الفساد السياسي على توزيع الموارد وعملية صنع القرار، بينما يؤثر الفساد الإداري سلبًا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أنه يمثل عبئًا اقتصاديًا على المواطنين[1]، ويبرز كلا النوعين في الحالة الأفغانية.

لا يمكن تفسير ذلك بمعزل عن السياق المجتمعي والسياسي السائد في أفغانستان، حيث يدفع ضعف السلطة المركزية، وانخفاض مستوى الأجور، والتاريخ الطويل للصراع، والموقف الأمني المتأزم، بالمواطنين إلى التفكير قصير المدى في تحقيق أهدافهم اليومية فقط، وليس النظر في الأبعاد المستقبلية المترتبة على استمرار تلك السلوكيات الفاسدة.

المطلب الأول: الطبيعة العامة للفساد في أفغانستان:

يتزايد الفساد في أفغانستان بصورة مطردة بعد 11سبتمبر 2001م، وقد أشار تقرير "منظمة الشفافية الدولية" الصادر في نوفمبر 2009 إلى أن "أفغانستان تحتل المركز الثاني في قائمة أكثر الدول فسادًا في العالم بعد الصومال"[2]. بعد مرور عشرة سنوات من سقوط حكومة طالبان، اتخذ الفساد صورًا وأشكالاً جديدة، وأصبح بمثابة نظام شبكي من الممارسات الفاسدة التي تحول دون مثول الفاسدين أمام العدالة.

وعادة ما تكون الجهات المسئولة عن مواجهة الفساد هي في حد ذاتها جزءًا أساسيًا من دائرة الفساد. ويمكن الاستدلال على طبيعة الفساد ودرجة انتشاره في أفغانستان، ووفقًا لتقرير منظمة الشفافية الدولية السابق الإشارة إليه، فقد دفع الأفغان خلال عام 2009 فقط ما يقرب من نحو 2.5 مليار دولار أمريكي رشاوى، أي ما يعادل نحو 23% من إجمالي الناتج المحلي لأفغانستان، وكأن الرشاوى قد أصبحت ممارسة اعتاد عليها المواطنون الأفغان[3].

---

[1]- شدوى عصمت ، الفساد فى أفغانستان.. إلى أين، السياسة الدولية،القاهرة ، العدد180، أبريل2010م.

[2] - منظمة الشفافية الدولية: أفغانستان والصومال والعراق الأكثر فسادا في العالم، 2010/10/26،على الرابط التالي:
http://www.transparency.org/policy_research/surveys_indices/cpi/2010/results

[3] - مرجع سابق.

أولاً: أسباب انتشار الفساد:

يرتبط الفساد في أفغانستان بضعف القدرات المؤسسية للدولة، واتساع نطاق السلطة التقديرية الممنوحة للإدارة العامة، وضعف الإطار التشريعي والقانوني. بالإضافة إلى عدم فعالية آليات تطبيق القوانين. كما يسهم انخفاض مستوى المهارات التي يتمتع بها الموظف العام، وانخفاض الرواتب في تقبل وجود ممارسات فاسدة.

ويمكن أن نعزو انتشار الفساد في أفغانستان إلى مجموعة من العوامل وأهم منها[1]:

1. انخفاض مستوى جودة الخدمات: حيث يؤدي انخفاض مستوى جودة الخدمات إلى تزايد اعتماد المواطنين على الرشاوى، حيث يؤكد المواطنون الأفغان أن عدم رضاهم عن مستوى الخدمة المقدم وعن أسلوب تعامل الموظفين معهم كان دافعًا وراء تقديمهم لرشاوى بهدف الإسراع من الإجراءات الإدارية أو الانتهاء الفعلي منها، وبذلك فإن الرشوة تترجم كوسيلة لتعامل المواطن مع بطء أو عدم فاعلية الإجراءات الإدارية.
2. القبول المجتمعي لظاهرة الفساد: على الرغم من تضرر المواطنين من تفشي ظاهرة الفساد، إلا أن نتائج الدراسات أشارت إلى وجود درجة عالية من التسامح، وتقبل بعض السلوكيات الفاسدة بين المواطنين. فالرشوة لها طرفان، وإذا كان الجزء الأكبر من المشكلة يقع على عاتق طالب الرشوة، فإن هذا لا ينفي مشاركة المواطنين في تفاقم المشكلة أيضًا. كما يتقبل المواطنون فكرة تعيين البعض في الوظائف الحكومية، ويتفهم الكثيرين منهم حالة عدم الاستقرار في الدولة وما يترتب عليها من عدم استقرار وظيفي، وبالتالي يحاول الموظفون الحكوميون جمع ما يستطيعون من أموال، ولو بصورة غير شرعية، بهدف تحسين مراكزهم المالية قبل ترك الوظيفة.

3. اتساع نطاق الاقتصاد غير الرسمي والتدفق المستمر للمساعدات الدولية، حيث كثيرًا ما يصاحب ذلك ضغوط دولية نحو إنفاق هذه المساعدات بمعدل سريع لتحقيق التنمية الاقتصادية، الأمر الذي يفسح المجال أمام المزيد من الممارسات الفاسدة.

ثانياً: النتائج المترتبة على انتشار الفساد:

يمتد التأثير السلبي للفساد إلى كافة المستويات من المواطن إلى المجتمع إلى الدولة ككل فعلى مستوى الفرد والأسرة، يمثل الفساد تحديًا يوميًا أمام المواطن الأفغاني، حيث يدخل في صراعات من أجل توفير قيمة الرشوة، ثم محاولة خلق العلاقات الجيدة

[1]- شدوى عصمت ، مرجع سابق.

التي تيسر له الوصول إلى البيروقراطية الفاسدة، كما يؤدي استمرار ضع ثقة المواطنين بها إلى تهديد استقرار الدولة. فإذا كان المواطن البسيط لا يستطيع الحصول على الخدمات والحماية من حكومته، أو يحصل عليها شريطة تقديمه للرشوة، فإن الحكومة الأفغانية لن تحصل من ثم على الدعم والتأييد الذين تحتاج إليهما على كافة المستويات لمواجهة معاركها مع طالبان[1]، وهذا يعني أن مواجهة الفساد لا يمكنها الانتظار لحين الانتهاء من المشاكل الأمنية أو التعليمية أو خلافه. فالفساد هو قلب كافة الصعوبات التي يواجهها المواطن الأفغاني في الوقت الراهن، ويمثل أكبر التحديات أمام استقرار الدولة.

ويؤثر الفساد في القضاء والإدارات المالية بدرجة كبيرة على شرعية الحكومة، فقد أصبح معظم الأفغان لا يشعرون بالثقة في نظام القضاء الرسمي، بل إن البعض يصفه بأنه القطاع الأكثر فسادًا في الدولة. وإذا كان القضاة – الذين من المفترض أن يكون بيدهم حل لمشكلة الفساد – هم أنفسهم جزءًا لا يتجزأ من منظومة الفساد الأفغانية، فكيف يمكن للمواطن الأفغاني اللجوء للقضاء للمطالبة بحقوقه؟ ولذلك يلجأ الكثير من الأفغان إلى الهياكل المجتمعية غير الرسمية طلبًا للعدالة وحل الصراع، وتقع هذه الهياكل خارج النطاق القانوني الرسمي، وتحظى بشعبية أكبر لدى المواطنين[2].

ثالثاً: الحكومة الأفغانية ومواجهة الفساد:

أقرت الحكومة الأفغانية مؤخرًا بوجود فساد في البلاد، وتعهد باستئصاله في اجتمع مع الممثل الخاص للأمم المتحدة في أفغانستان، وذلك عقب صدور تقرير مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة في يناير 2010م[3]. فقد طالبت الولايات المتحدة وبريطانيا الرئيس كرزاي بإجراء إصلاحات جذرية عقب الانتخابات التي سادتها الفوضى واتهامات بالتزوير، الأمر الذي طرح علامات استفهام على شرعية الحكومة ذاتها. وكانت وزير الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون قد صرحت بأن الولايات المتحدة لن تقدم أية مساعدات مدنية لأفغانستان، إلا إذا أمكن مراقبة تصرف الوزارات في الأموال المقدمة، كما أعربت عن قلقها إزاء النفوذ الذي يحظى به مسئولون فاسدون في

[1] - تقرير أممي: فساد حكومة أفغانستان أخطر من ضربات «طالبان»، 2010/9/8، على الرابط التالي:
http://www.tunipresse.com/article.php?id=22420

[2] - Corruption in Afghanistan :Bribery as reported by the victims, United Nation Office on Drugs and Crime, January 2010,p54. Available online at:
http://www.Unodc.org/documents/data-and-analysis/Afghanistan /Afghanistan-corrption-survey2010-Eng.pdf .

[3] - Ibid, P6.

الحكومة الأفغانية، ورحبت بتعهد كرزاي ولكنها أكدت أن تلك التعهدات ينبغي أن تتحول إلى أفعال[1].

ويتضح مما سبق أن توافر الإرادة السياسية المعلنة من قبل الرئيس الأفغاني، جنبًا إلى جنب مع الضغوط الدولية وتزايد توقعات المواطنين، يخلق الأرضية الملائمة للانطلاق منها نحو تفعيل جهود مكافحة الفساد.

وهذا بدوره يتطلب وجود بعض العناصر الأساسية كالتقييم العام والشامل للوضع الحالي للفساد بكافة أشكاله وصوره، ثم عمل تقييم قطاعي لظروف العمل ودرجة ولاء ونزاهة موظفي الخدمة المدنية في كل قطاع، ووضع نظام لمتابعة ورقابة جهود الدولة في مكافحة الفساد، ومدى تطويرها لآليات الحد من الفساد بهدف تحديد الممارسات الأكثر فعالية ونجاحًا. كما يتعين على الحكومة التعامل مباشرة مع الجذور الأساسية للفساد كضعف الرواتب وانخفاض مستوى المهارات، من خلال العمل على تطوير برامج لتنمية قدرات موظفي الخدمة المدنية، وتحسين رواتبهم وربطها بمستوى الأداء المتحقق[2].

[1] - ويكيليكس: واشنطن قلقة من كرزاي والفساد في أفغانستان،2010/12/3، على الرابط التالي:
http://ara.reuters.com/article/worldNews/idARACAE6B209U20101203

[2]- استراتيجية واقعية لمكافحة الفساد في أفغانستان، جريدة الجريدة،2009/12/8، على الرابط التالي:
http://www.aljarida.com/aljarida/Article.aspx?id=180561

المطلب الثانى: تجارة مخدرات وعواملها خارجى و داخلى في أفغانستان:

ارتبطت ظاهرة زراعة وتجارة المخدرات في أفغانستان بتطور مظاهر عدم استقرار النظم السياسية، وتباين المواقف الداخلية والخارجية في مواجهة هذه الظاهرة، والحد من آثارها السلبية على الاقتصاد الأفغاني واقتصادات الدول المجاورة والدول الأوروبية، وما يرتبط بها من مخاطر على الأوضاع الاجتماعية والصحية في هذه الدولة.

وعقب وقوع تفجيرات 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة، وبعد اسقاط طالبان من الحكم، ونظرًا لفشل الحكومة المؤقتة والتحالف العسكري الدولي، بقيادة الولايات المتحدة، في بسط سيطرتها العسكرية والأمنية على كافة الأراضي الأفغانية، علاوة على تردي الأوضاع الاقتصادية للفلاحين، إلا أنه سرعان ما انتشرت زراعة وتجارة الخشخاش في الأراضي الأفغانية بشكل أكثر كثافة عما كانت عليه قبل الاحتلال، وازدادت مساحات زراعة الخشخاش ما بين عامي 2002 و2003 من 74 ألف هكتار لتصل إلى 160 ألف هكتار في عام 2007 تمثل نحو 4% من إجمالي الأراضي الأفغانية، تنتج سبعة آلاف طن من الأفيون سنويًا، أي بنسبة تمثل أكثر من 95% من الإنتاج العالمي منه [1].

أولاً: العوامل الداخلي:

يرتبط الانتشار المخدرات في أفغانستان بضعف القدرات المؤسسية للدولة، واتساع نطاق تجارة المخدرات بين المسؤلين الدولة والتجار المخدرات، وضعف الإطار التشريعي والقانوني. بالإضافة إلى عدم فعالية آليات تطبيق القوانين والعقاب.

ويمكن أن نعزو انتشار المخدرات في أفغانستان إلى مجموعة من العوامل وأهم منها[2]:

1- ارتباط زراعة وتجارة المخدرات بعامل فساد السلطة والأجهزة الرسمية الحكومية، حيث تغلغل الفساد المرتبط بصناعة الخشخاش إلى كل مستويات الحكومة الأفغانية.

2- تحالف لوردات الحروب والمخدرات مع الحكومة وحركة طالبان، يذهب الكثيرون إلى تأكيد أن كثيرًا من لوردات الحرب الأفغان هم أيضًا من كبار لوردات المخدرات.

3- قام حركة طالبان تحالفًا مع مهربي المخدرات من خلال تقديم الحماية لقوافل المخدرات، وتصعيد الهجمات من أجل إقصاء الحكومة، والمحافظة على ازدهار زراعة

[1] - Christopher M. Blanchard, Afghanistan: Narcotics and U.S. Policy, CRS Report for Congress, Congressional Research Service, The Library of Congress, Analyst in Middle Eastern Affairs, August 12, 2009, p11 -12. Available online at: thhp://. www.crs.gov/ RL32686

[2] - رضا محمد هلال، المخدرات فى أفغانستان.. الأبعاد الداخلية والخارخية، السياسية الدولية، القاهرة، العدد 180،أبريل2010.

الخشخاش، فوفقًا لتقارير دولية، فإن نحو 70% من دخل طالبان حاليًا يأتي من أموال الحماية، وبيع الأفيون، وبصفة خاصة في ولاية هلمند الجنوبية التي تنتج وحدها ربع المخدرات المتداولة في العالم، إلى جانب زراعة الخشخاش في قندهار، وأروزجان، وفراه، وزابول، حيث تتمتع طالبان فيها بقوة أكثر.

4- فشل استراتيجية الحكومة الأفغانية في توفير العيش البديل للمزارعين، والتي كان يتم بمقتضاها دعم المزارعين الأفغان ليزرعوا محاصيل زراعية أخرى شرعية بديلة لمحصول الخشخاش كالقمح، والزعفران، والقطن.

5- ضعف دور الأجهزة الأمنية في مواجهة زراعة وتجارة المخدرات، حيث تعاني أجهزة الشرطة والجيش ضعفًا بنيويًا مزمنًا، من حيث الإعداد التدريبي، والكفاءة المهنية، والموارد المالية، والأجهزة الفنية، والمعدات والأسلحة المتقدمة، علاوة على غلبة الانتماء الإثني، مما يعزز من غلبة قيمة الارتباط بالقبيلة، والطائفة العرقية والدينية على الولاء الوطني.

ثانياً: العوامل الخارجى:

على الرغم من إدراك المجتمع الدولي لخطورة تنامي ظاهرة زراعة وتجارة المخدرات في أفغانستان منذ أوائل التسعينيات، إلا أن المساعي الحقيقية لمواجهة هذه الظاهرة لم تتبلور سوى في بداية عام 2002، عندما وضعت الأسرة الدولية مهمة مكافحة اقتصاد المخدرات ضمن أولوياتها الرئيسية لإعادة إعمار واستقرار أفغانستان، وتعهدت الدول المقدمة للمعونات والمساعدات لأفغانستان بتخصيص جزء من هذه المعونات لتحقيق هذا الغرض[1]. وعلى الرغم من التوافق الدولي والإقليمي حول هذا التوجه والهدف العام، إلا أن دوافع وسياسات كل دولة قد شهدت تباينًا واضحًا يرتبط بمصالح وأهداف كل منها، وهو ما يمكن تفصيله على النحو التالي:

1- الولايات المتحدة:

تعهدت الولايات المتحدة خلال الفترة الزمنية الممتدة بين عام 2002 و2010 – بتقديم معونات ومساعدات مالية سنوية لأفغانستان تتراوح بين 950 و1000 مليون دولار سنويًا، منها 200 إلى 300 مليون دولار سنويًا لمكافحة المخدرات في أفغانستان. ويتم استخدام هذه المساعدات، وفقًا لبرنامج طموح اتفقت فيه الإدارة الأمريكية مع نظيرتها الأفغانية على توفير مصادر الرزق البديلة لمزارعي المحاصيل المخدرة، وتدريب وتأهيل

[1] - مرجع سابق.

أجهزة الشرطة للعمل على استئصال محاصيل الخشخاش، والقيام بأنشطة اعتراضية لمكافحة تهريب المخدرات، وتنشيط المحاكمات المتعلقة بالمخدرات[1].

2- الروسيا الإتحادية:

أما السلطات الروسية، فقد عبرت مرات عديدة عن القلق من حجم تهريب المخدرات من أفغانستان، فهذا هو المصدر الأساسي لتزويد السوق الروسي بالمخدرات. غير أن هناك عدة شكاوى من جانب روسيا ضد السياسات الأمريكية الخاصة بمكافحة المخدرات في أفغانستان، حيث ترى روسيا أن الولايات المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلنطي لم تبذلا جهودًا كافية لمنع تدفق المخدرات من أفغانستان إلى روسيا، مما تسبب في ارتفاع معدلات الوفاة نتيجة الإدمان، حيث يموت ثلاثون ألف شاب في روسيا سنويًا بسبب تعاطي المخدرات، حيث إن تجارة المخدرات تحقق لهم نحو 50 مليار دولار سنويًا. وفي الوقت نفسه، عبر الطرف الروسي عن استيائه من عدم قيام حلف الشما الأطلنطي (الناتو) بدور فعال في مكافحة إنتاج المخدرات في أفغانستان[2].

2- الاتحاد الأوروبي:

تحظى قضية انتشار المخدرات القادمة من أفغانستان بأولوية في سياسات دول الاتحاد تجاه أفغانستان. فإن الاتحاد الأوروبي أكد التزامه بالتعاون مع النظام الحاكم الحالي بقيادة حامد كرزى لتحقيق عدة أهداف مشتركة هي: تحجيم اقتصاد زراعة وتجارة المخدرات بما يكفل القضاء على تصدير المخدرات لدول الاتحاد الأوروبي، وخصص نحو 750 مليون يورو، تعادل نحو مليار دولار أمريكي وتشكل نحو 45% من إجمالي المساعدات الدولية المقدمة لأفغانستان" وفقًا لمؤتمر طوكيو" لمعاونة الحكومة الأفغانية في خططها لتنمية وإعادة تأهيل مناطق زراعة هذه المخدرات، وتقوية النظام القضائي، وتأهيل قوات الشرطة والأمن خلال الفترة بين العامي 2002 و2006م[3].

ثالثاً: أضرار ناتجة عن زراعة و تهريب مخدرات:

ورغم كل الجهود الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولى السابقة، توسعت زراعة وتجارة المخدرات في أفغانستان خلال الفترة الممتدة من عام 2005 إلى عام 2010،

---

[1] - إستراتيجية أميركية لمكافحة المخدرات في أفغانستان، 2009/12/2، على الربط التالي:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/77BB4595-99DF-42CA-BEE5-0B18853E528E.htm

[2] - أول عملية أمريكية وروسية ضد المخدرات فى أفغانستان، دارالحياة، 2010/10/29، على الرابط التالي:
http://international.daralhayat.com/internationalarticle/197140

[3]- Paul Gallis, NATO in Afghanistan: A Test of the Transatlantic Alliance, Congressional Research Service, The Library of Congress, January 7, 2008, P22.

حيث تجاوزت مساحة الأراضي الأفغانية التي تزرع بالمحاصيل المخدرة نحو 420 ألف دان، تمثل نحو 4% من إجمالي الأراضي الأفغانية، تنتج سبعة آلاف طن من الأفيون سنويًا، أي بنسبة تمثل أكثر من 95% من الإنتاج العالمي منه، علاوة على تزايد أعداد وفئات المتعاطين والمدمنين للمخدرات في أفغانستان، حيث قدرت التقارير أن نحو 1.3 مليون فرد (3.7% من مجموع السكان البالغ عدهم نحو 32 مليون نسمة)، مدمن على نوع من أنواع المخدرات، وفقًا لإحصاءات مكتب المخدرات والجريمة التابع للأمم المتحدة (UNODC) لسنة 2010[1]. تتضرر إيران، وباكستان، وروسيا، وجمهوريات آسيا الوسطى بشدة نتيجة تهريب المخدرات، حيث يعتمد نحو 2.8% من سكان إيران على المخدرات وتتراوح تقديرات عدد المدمنين في إيران بين 8 مليون و10 ملايين شخص[2].

وقد قارن دميتريي روجوزين، الممثل الدائم لروسيا في الناتو، الأضرار الناتجة عن تهريب المخدرات الأفغانية بالخسائر البشرية خلال التدخل السوفيتي في أفغانستان في 1979–1989، حيث إن 30 ألف شاب روسي ماتوا في 2008، نتيجة استخدام الهيروين المنتج في أفغانستان، وهو ما يزيد مرتين على عدد الجنود السوفيت الذين قتلوا في أفغانستان في مدة 10 سنوات[3].

خلاصة:

إن أفغانستان تدخل الآن في مرحلة حرجة من تاريخها، ومن ثم فإن مواجهة الفساد والمخدرات بكفاءة وفعالية هي معركة حاسمة يتوقف عليها مستقبل الدولة الأفغانية، وهذا يعني أن الفساد والمخدرات قد أصبح ظاهرة من الظواهرعاجلة وملحة، وليس مجرد مسألة يمكن تأجيلهما إلى وقت لاحق، ومن ثم فعلى الحكومة الأفغانية والمواطنين معًا الاستفادة من الفرص التي يخلقها هذا الزخم الدولى الدائر حول الفساد والمخدرات في أفغانستان في الفترة الراهنة، والعمل معًا على تفعيل وتكثيف الجهود لمكافحة الفساد والمخدرات.

المبحث الرابع

تطورعلاقات أفغانستان الإقليمية والدولية

[1] - UNODC United Nation Office on Drugs and Crime&MCN Ministry of Counter-Narcotice,"Winter Rapid Assessment Afghanistan Opium Survey, February 2010, P15.

[2] - Ibid. P18.

[3] - من يوقف تدفق المخدرات من أفغانستان؟،2010/11/16، على الرابط اتالى:
http://forum.rtarabic.com/showthread.php?t=76319&page=1

للدول في العالم أوصاف متعددة، بعضها إيجابي مثل الدول الصناعية . الجديدة أو القديمة . والبازغة والنمور والفهود، والديمقراطيات الناشئة، وكلها تشير إلى حالة من العنفوان والقوة والتوجه نحو حالة من التقدم الاقتصادي أو السياسي. وخلال العقود القليلة الماضية انطبقت هذه الأوصاف على عدد من الدول في شرق وجنوب شرق آسيا، وأميركا الجنوبية، وشرق أوروبا، أو باختصار تلك الدول التي انطلقت نحو "اللحاق" بعالم المتقدمين في العالم بعد انتهاء الحرب الباردة.

ولكن للدول أوصافا أخرى سلبية، كان منها مؤخرا دول معسكر الشر، والدول المارقة، وتلك المناصرة للإرهاب، وكان لكل هذه الأوصاف والتسميات أثقال وانحيازات سياسية صكتها ظروف وأحوال. ما يهمنا هنا وصف جديد شاع مؤخرا ربما يكون له أهمية كبيرة بالنسبة لمنطقتنا وهو "الدول الفاشلة"، ويعني تلك الدول التي لا يمكنها السيطرة على أراضيها، وعادة ما تلجأ إلى استخدام القوة، وتعجز حكوماتها عن اتخاذ قرارات مهمة، بقدر ما تعجز عن التأثير في حياة الناس أو اتجاه الأحداث، أو تقديم الخدمات الأساسية لمواطنيها، مع انتشار الجريمة والفساد والمخدرات. مثل هذه "الدول" في الحقيقة لم تعد دولا بالمعنى الحقيقي للكلمة، حيث تمثل "الدولة" الوعاء الأساسي للتنظيم الاجتماعي، وتمثيل المجتمع إزاء العالم الخارجي، وعندما تفقد "الدولة" قدرتها على القيام بالوظيفتين فإنها تصبح بؤرة للفوضى الاجتماعية ومصدرا هائلا لتهديد ليس سكانها فحسب بل والدول الأخرى حينما تصبح قاعدة للجريمة المنظمة والمخدرات والإرهاب الدولى مؤخرا[1].

الحالات الكلاسيكية للدولة الفاشلة معروفة، وكانت وما زالت أفغانستان حالة نقية لدولة فقدت فيها الحكومة سيطرتها على إقليمها وشعبها، وكان ذلك هو الحال منذ تخلصت "الدولة" من الاحتلال السوفياتي، واستمرت كذلك حتى جاء إليها الاحتلال الأميركي والغربي الذي لم يتمكن حتى الآن من إخراج أفغانستان من حالة الفشل إلى عالم الدول المستقرة[2].

كان الصراع على أفغانستان تاريخياً، حالة دولية بالدرجة الأولى لا حالة إقليمية، كما كان حالةَ صراع دولي مبسَّطة محدَّدة الأطراف بوضوح، إذ كان يجري تقليدياً بين بريطانيا وروسيا. لقد حدث الصراع تاريخياً لاحتلال أفغانستان، لطبيعة التموضع الجيوسياسي والإستراتيجي لهذا البلد، إذ هي الدولة الأضعف في مقدراتها بين كل جيرانها، فكان الصراع عليها خطوةً لتأمين السيطرة الاستعمارية على دول أخرى مجاورة، حتى يمكن القول: إن التاريخ الاستعماري لهذا البلد كان

[1] - عبد المنعم سعيد، نظرة على خطر الدول العربية الفاشلة؟، الشرق الاوسط، العدد11236، 2009/9/2، على الرابط التالى:
http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=534310&issueno=11236

[2] - مرجع سابق.

لأسباب تتعلق بالصراع بين الدول الاستعمارية ذات الإستراتيجيات الدولية، دون مساهمة من الدول الإقليمية، إذ كانت دول الإقليم ذاتها خاضعة للاستعمار[1].

كانت الحرب الروسية أو السوفيتية سابقاً على أفغانستان في عام 1979، نوعاً من الحرب بين الغرب وباكستان من جهة والاتحاد السوفيتي سابقاً من جهة أخرى أيضاً. لقد استهدف الاتحاد السوفيتي في السابق السيطرة على المساحة الإستراتيجية بين إيران وباكستان، للضغط على الصين أو لتطويقها وضَرْب العمق الإستراتيجي لباكستان المرتبطة في تلك المرحلة بالمنظومة الغربية، ولتثبِّت روسيا مصالح تحالفها الإستراتيجي مع الهند... إلخ، وكذا مواجهة المد الإسلامي المتنامي في الدول الإسلامية التي كانت خاضعة للاحتلال السوفيتي أو تحت عباءته. فى ضوء الموقع الجغرافى، فقد زادت اهمية أفغانستان بعد أحداث 2001[2]، فهى مجاورة لإيران صاحبة النفوذ عبر" قبائل هزارة". وقريبة لصين التى تتصاعد اهميتها السياسية والاقتصادية عالميا بما يهدد المصالح الأمريكية. كما انها قريبة من الهند التى تتطلع لمكانة دولية وتعيش حالة منافسة مع الصين وروسيا وإن بدرجات مختلفة.

تصاعد حدة التداخل والتمازج بين البعدين الاقليمى والدولى فى الصراع على أفغانستان وحولها، وبسبب البعد الاسلامى فى الصراع، تتشابك وتتقاطع مصالح وسياسات كل دول الجوار الأفغانى بلا إستثناء. فضلا عن تورطها جميعا ولكن بأساليب وأدوات مختلفة.

المطلب الأول: تطور علاقات الدولة الأفغانية الإقليماً والدولياً بعد الهجمات 11سبتمبر:

تتفق الحكومة الأفغانية مع الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الغربية على أن حل قضية أفغانستان يقتضي تعاونا إقليميا ودوليا مع دول الجوار لتنسيق حركتها لحل قضية أفغانستان، تشير حالة الحوار والصراع الداخلي التي جرت في الولايات المتحدة مؤخراً، إلى بدء اعتماد خطة إستراتيجية جديدة في حربها العدوانية على أفغانستان، تقوم على الاعتراف بالمصالح الاستعمارية للدول الإقليمية والحلفاء الدوليين في أفغانستان إلى جانب (مصالحها)، متخلِّية بذلك عن إستراتيجيتها الأولى التي اعتمدتها قبل ثماني سنوات، وقامت على جلب مساهمة إقليمية ودولية على قاعدة استثمار التناقضات بين الدول وتقاطُع المصالح مع بعضها الآخر حول إطاحة حركة طالبان، دون إشراك أيٍّ من تلك الدول في إدارة أفغانستان المحتلة. وقد جاء التفكير والحوار

[1] - أحمد محمد بهاء الدين الغمري، مرجع سابق، ص23.

[2] - طلعت رميح، أفغانستان: أين يبدأ الصراع الدولي... وأين ينتهي الإقليمي؟ مجلة البيان، 2010/8/6/، على الرابط التالى:
http://www.albayan-magazine.com/files/afqanstan/3.htm

والتغيير في الإستراتيجية الأمريكية، بعد أن أوصلتها إستراتيجيتها الأولى إلى حالة الهزيمة العامة، وهو ما وضعها أمام خيارات خطيرة على أهداف غزوها واحتلالها لأفغانستان وعلى وضعيتها الدولية، وهو ما دفعها أيضاً إلى اعتماد خيارات أخرى تقوم في جوهرها على تقديم تنازلات أمام الشركاء الدوليين والإقليميين الذين صاروا يطلبون مقابلًا، ولم يعودوا في وضعية المكتفي بمجرد المشاركة بالوجود على الأرض الأفغانية، كموطئ قدم عند بعضهم، أو أن يكون نصيبهم مقتصراً على مجرد إضعاف خصومهم[1].

فى هذا الاطار قام الولايات المتحدة الأمريكية لتفعيل دورهم ومشاركتهم (ضمن حالة تفاوضية صراعية بطبيعة الحال، ككل فعاليات العلاقات الدولية)، وفي ذلك تتعقد الأوضاع بين الحلفاء في العدوان، كما تنفتح المعركة حول أفغانستان إلى نمط من الاضطراب والفوضى. في المرحلة الأُولَى للغزو والاحتلال، استثمرت الولايات المتحدة التناقضات الإقليمية بين دول المنطقة لتحقيق مصلحتها في (القضاء) على حركة طالبان – حسب الوصف الأمريكي – واحتلال أفغانستان، كما أنها حملت معها بعضاً من الوجود والمساهمة من دول غربية، لأجل تحقيق الهدف ذاته وَفْقَ قاعدة تبادل المصالح بأشكالها المتعددة[2]، لا على أساس بناء (جبهة أو تحالف) للإعادة إعمار وإدارة أفغانستان كخطة مارشال أمريكى أروبى فى قرن منصرم.

أولا: على مستوى الإقليمي:

استثمرت الولايات المتحدة التناقضات بين الهند وباكستان للضغط على باكستان من جهة ولفتح مساحةِ تَمدُّدٍ للهند في أفغانستان من جهة أخرى، وهو ما جعل محصلة التناقض (الهندي الباكستاني) في مصلحة الحرب على طالبان. وذلك لأن المصالح المتضاربة لدول الجوار في أفغانستان وامتدادها مع التوازنات الإقليمية يضفي على القضية تعقيدات أخرى, الصراع بين الهند وباكستان من جهة، والأخيرة وإيران من جهة أخرى, ثم صراع النفوذ الشيعي والسني بين كل من السعودية وإيران تشكل أبعادا إقليمية للتعامل المزدوج مع الأطراف المتحاربة في أفغانستان, السعودية مع تفهمها رسميا للتواجد الأمريكي في أفغانستان, إلا أن الحلقات المؤثرة في السعودية ترى طالبان امتدادا سنيا لها في ظل التمدد والتوسع الشيعي في أفغانستان تحت أرجل التواجد العسكري الأمريكي, وإيران مع مخالفتها إيديولوجيا مع طالبان إلا أنها مرشحة لدعم طالبان في ظل قلقها من سياسة الاحتواء الأمريكية لها من الشرق والغرب.

[1] - هنرى كيسنجر، نظام الأمن الجماعى فى عالم مضطرب، جريدة الاتحاد، بتاريخ 22 ديسمبر 2010.

[2] - Author: Greg Bruno, Daily Analysis, "The Cost of Commitment in Afghanistan"Council on foreign relation, October 8, 2009.

كما استثمرت الولايات المتحدة التناقض والصراع بين حركة طالبان وبعض جيرانها، خاصة إيران، التي ساهمت على نحوٍ مباشر في عملية الغزو والاحتلال التي خلصتها من صراع مع خصم إستراتيجي لها. وسَّعت الولايات المتحدة حركة المشاركة الإقليمية إلى درجة الطلب من طاجيكستان وأوزبكستان وتركمانستان لعب دور داخلي في التأثير على خيارات المجموعات الطاجيكية والأوزبكية والتركمانية داخل أفغانستان، وقد وصل الأمر حدَّ إلحاح الولايات المتحدة على إيران بلعب دور في دعم الخطة الأمريكية الجديدة من خلال التأثير على مواقف الهزارا الشيعة، وتحويلهم إلى حالة فاعلة في دعم الحكم ومواجهة حركة طالبان، وهو ما يمثل اعترافاً لها بدور داخل أفغانستان على غرار ما جرى في العراق[1]. غير أن تطوُّر قدرة حركة طالبان وإلحاقها الهزيمة العامة بالإستراتيجية الأمريكية والأطلسية، وتوسُّع أعمال المجموعات الباكستانية المسلحة ضد قوافل الإمداد والتموين البري للجيش الأمريكي، في ظرف تفاعلت فيه مضاعفات الأزمة الاقتصادية على الولايات المتحدة، كل ذلك دفع الولايات المتحدة إلى الاعتراف بمصالح استعمارية للدول الأخرى، في مقابل زيادة مشاركتها في أفغانستان.

ثانياً: على مستوى الدولي:

سمحت الولايات المتحدة لبريطانيا وفرنسا بالمساهمة الرمزية في العدوان، استثماراً للرغبة البريطانيا في الحصول على موطىء قدم في إقليم مستعمراتها السابقة، والرغبة الفرنسية المختزَنة منذ قرون للحصول على موطئ قدم في تلك المنطقة من العالم. كما استثمرت الولايات المتحدة وضعية وحاجة اليابان (لحماية القوة العسكرية الأمريكية لها من تنامي القوة الصينية وتسلُّح كوريا الشمالية)، فضغطت عليها للمشاركة في العدوان، من خلال تقديم دعم لوجستيكي للقوات الأمريكية. كما استثمرت حاجة ألمانيا لتغيير قواعد المعادلة المفروضة عليها عقب الحرب العالمية الثانية[2]، فسمحت لها بتغيير أَوَّلِي في تلك المعادلة بخروج قواتها خارج حدودها في مقابل المساهمة في الحرب... إلخ.

وكان من أهم ملامحها مساهمة قوات من دول حلف الأطلسي في احتلال أفغانستان، لكن دون أن تسمح لأيٍّ من تلك الدول المساهِمة أو حتى الحلف كمؤسسة ومنظمة في وضع إستراتيجية العمل في أفغانستان، إذ ظلت الرؤية والفكرة الأمريكية، هي ذاتها، أي: الاستفادة من الخلافات

[1] - د. سيد إمام شريف"فضل"، مستقبل الصراع في أفغانستان،مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2010،ص76.
[2] - Afghanistan : The Need for International Resolve, Asia Report, No145, 6February, 2008.

والصراعات وتقاطُع المصالح بين الدول من أجل حَشْد قوتها تحت السيطرة الأمريكية ومن داخل إستراتيجيتها[1].

لقد طالبت الولايات المتحدة دول الأطلنطي بزيادة عديد قواتها في أفغانستان، وصارت بالمقابل تُشرِك العديد من الدول الرئيسية في الأطلنطي في إدارة الملف الأفغاني الداخلي، وهو ما ظهر بشكل جليٍّ أثناء أزمة الانتخابات الأفغانية؛ إذ لعبت فرنسا وبريطانيا (والأمم المتحدة) بعضاً من الدور الواضح في تحديد نتائج الانتخابات والخطوات التالية لها. وضمن هذا التغيير في الإستراتيجية الأمريكية سعت الولايات المتحدة لإشراك روسيا في تلك الحرب والسماح لها بتحقيق قَدْر من مصالحها الاستعمارية في أفغانستان، لقد سمحت روسيا بمرور طائرات الإمداد والقوافل التموين الأمريكية والناتو عبر أجوائها والأراضيها، كوسيلة وطريقة آمنة لمواجهة تأثير الهجمات المتزايدة على قوافل الإمداد والتموين على الأراضي الباكستانية والأفغانية، وفي المقابل حصلت روسيا على عقود تسليحية للجيش والشرطة الأفغانية الحالية.

المطلب الثاني: علاقات دولة أفغانية مع دول جيران وذات تأثير:

لقد سعت الدولة الأفغانية وما زالت إلى بناءِ تحالف جديد لصالح الحكم في أفغانستان، يجمع مكونات سكانية متعددة الأعراق والانتماءات والمصالح، يحظى بدعم إقليمي ودولي، وتشكيلِ حالة عسكرية وإستراتيجية دولية واقليمية تخفِّف أعباء واستنزاف الحرب عليها (بشرياً واقتصادياً).

أولاً: باكستان:

أدى انهيار الاتحاد السوفيتى وانتهاء الاحتلال لأفغانستان إلى تأثر مكانة باكستان فى الاستراتيجية الامريكية سلبا، وفقدت وضعها المتميز الذى شغلته طوال عقد الثمانينات، انغماس افغانستان فى الصراع الداخلى بين الفصائل المجاهدين والفشل فى بناء نظام مابعد التحرير استدعى تدخلا باكستانيا مباشرا، وتمثل ذلك فى انشاء حركة طالبان، وتقديمها ملاذا أمنا لهذه الحركات إلى تحول أفغانستان إلى مركز رئيسى فى الصراع الاقليمى والدولى، لاسيما بين الهند وباكستان، فيما يشكل خط ديوراند أساس التوتر في العلاقات الأفغانية – الباكستانية، فإن

[1]- Andrew Feickert, U.S and Coalition Military Operations in Afghanistan: Issues for Congress, Congressional Research Service, The Library of Congress, June 9, 2006, P.15.

الصراعات الإقليمية والدولية تشكل أهم دعائم هذه العلاقات المتأزمة وتساعد في استمراريتها حتى اليوم[1].

وربما يكون الصراع الهندي – الباكستاني هو أهم عنصر إقليمي مؤثر في العلاقات الأفغانية – الباكستانية خلال العقود الستة الأخيرة. العلاقة الخاصة بين باكستان و طالبان أدت إلى إشكالية كبيرة فى العلاقات الباكستانية الأمريكية، تقلصت الخيارات المتاحة أمام باكستان لاسيما بعد هجمات11سبتمبر، المشاركة فى الحرب على الارهاب أم الدخول فى المواجهة مفتوحة مع الولايات المتحدة نفسها، والرئيس برويز مشرف مطر يختار المشاركة الفعالة فى الحرب على الارهاب لتجنب المواجهة مع الولايات المتحدة ولكن اسلام آباد تتابع الازدواجية فى السياساتها لمواجهة الارهاب حتى اليومنا الحاضر.

ونشرت صحيفة "نيويورك تايمز" نقلاً عن موقع ويكليكس، عن إحدى الوثائق العسكرية أن باكستان، وهي حليف للولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب، وبتلقى مساعدات مالية ضخمة من حليف طوال ثلاثة عقود حتى الآن، تقوم بما أسمته "لعبة مزدوجة"، وذلك بالسماح لممثلين عنها من جهاز الاستخبارات بالاجتماع مباشرة مع حركة طالبان، في سياق إستراتيجية سرية لتنظيم شبكات من الجماعات المتشددة لمقاتلة الجنود الأمريكيين في أفغانستان، وحياكة مؤامرات لاغتيال القيادات الأفغانية، وقال سياماك هيراوي، الناطق الرسمي باسم الحكومة الأفغانية: "نشعر بالصدمة حيال الوثائق التي كشفت حقيقة الحرب بأفغانستان،" مضيفاً أن كابول غاضبة جراء اكتشاف أن الولايات المتحدة كانت تدرك حجم الروابط بين المخابرات الباكستانية وطالبان ولم تتصرف حيال ذلك[2]. ومع استمرار الصراع الهندي – الباكستاني حول كشمير، تبقى أفغانستان ساحة لتصفية الحسابات بين نيودلهي وإسلام آباد. ومن الصعب أن تسمح باكستان للهند اللعب في حديقتها الخلفية، كما لا يحلو أبدًا للهند أن تستفرد باكستان بأفغانستان كعمق استراتيجي وممر آمن يفتح لها مجالاً للتوسع التجاري والسياسي والعسكرى مع الدول آسيا الوسطى[3].

ثانياً: الهند:

[1] - مطيع الله الثابت، أفغا نستان وبا كستان..تقاطعات التاريخ والجغرافيا، السياسة الدولية، القاهرة،العدد177، يو ليو2009.
[2] - كابول غاضبة من تسريب الوثائق وتطالب بمواجهة باكستان، بتاريخ 2010/26/7، على الرابط التالى:
http://arabic.cnn.com/2010/world/7/26/wikileaks.afghan_war/index.html
[3] - Kalim Bahadur, Pakistan's Policy in Afghanistan, The Afghanistan Crisis, NewDelhi, Bhavana Books & Prints, 2002, p.8.

رغم الفاصل الجغرافى بين الهند وأفغانستان، الا ان نيو دلهى حريصة تماما على إقامة علاقات قوية مع النظام القائم فى كابل. كانت الهند ضد نظام طالبان وقدمت المساعدات للقائد التحالف الشمال "برهان الدين ربانى" بتحارب ضد طالبان و التدخل باكستان فى أفغانستان، تتمسك الهند حاليا بعلاقة قوية مع الحكومة الرئيس كرزاى وتقدم مساعدات معقولة تنموية. وتحكمها اعتبارات عدة من بينها عدم ترك ساحة افغانستان رحبة للنفوذ الباكستانى، وهو ما يمثل مصدر قلق بالنسبة لباكستان.

تبدو الهند صاحبة مصلحة في إضعاف باكستان وتطويقها، وإشغالها بمعركة طَرَفية داخل عمقها الإقليمي، وهي أيضاً ترى في إضعاف القوة الإسلامية في أفغانستان ما يحقق مصالحها الداخلية، إذ هي تتحسب دوماً لقيام دولة إسلامية (راديكالية) في الإقليم تشكِّل عامل جذب وقوة للمسلمين في داخلها[1]. وهي ربما تجد في وجود القوات الأمريكية والأطلسية عامل ضغط على الصين للمنافسة والخلاف والصراع التقليدي معها، غير أن الطموح الإستراتيجي للهند، إذا تصورنا أن الهند لا تجد في إقليمها ما يمكن السيطرة عليه لتحقيق التوسع والمصالح الاستعمارية الهندية سوى باكستان وأفغانستان وبنغلادش وسيريلانكا، على أساس أن الهند شبه جزيرة تحيطها المياة، ولا توجد لها مساحة للتمدُّد البري إلا باتجاه باكستان وأفغانستان. من المظاهر الاهتمام الهندى بتقوية العلاقات خاصة مع كابول إقامتها لأربع قنصليات هندية فى مدن هيرات، وجلآباد، وقندهار ومزار شريف– بالإضافة إلى سفارتها كبرى بكابول.

ثالثاً: الإيران:

وأما إيران، كدولة جارة لكل من أفغانستان وباكستان، فإن لها مصالحها في كل من الدولتين. وقد شهدت المواقف الإيرانية والباكستانية تباينًا كبيرًا حول أفغانستان في العقود الثلاثة الأخيرة، حيث تركز الاهتمام الإيراني في دعم ومساعدة الأقلية الشيعية في أفغانستان، بجانب دعم العرقيات غير البشتونية بشكل كبير، على خلاف الاهتمام الباكستاني الأساسي بالشتون وتياراتهم السياسية خصوصًا الإسلامية منها[2]. تبدو إيران في وَضْع مزدوج على صعيد مصالحها الآنية والإستراتيجية أيضاً، فإيران وإن كانت قد ساهمت بفعالية في العدوان الأمريكي على أفغانستان وإطاحة حركة طالبان كحركة سنِّية، قادرة على (تثوير) أوضاع السنَّة في إيران، وعلى وَقْف الطموح الإيرانى للتواصل الاقتصادي الإستراتيجي مع الهند من خلال خطوط الطاقة (الغاز)، فإيران تخشى في الوقت ذاته من تحوُّل أفغانستان إلى مركز ضغط غربي (أمريكي وأطلسي) عليها وعلى مصالحها في بحر قزوين، ولذلك تبدو خطتها في التعامل مع الصراع: في استمراره على الأرض الأفغانية حتى إضعاف الطرفين المتقاتلين (ولذلك أعلنت عن انزعاجها لا

[1] - د. عبد الرحمن عبد العال، الهند وباكستان صراعات التاريخ والهوية والدين، السياسة الدولية، القاهرة، العدد 177، يوليو 2009.
[2] - براكريتى غوبتا، الهند يستعين بإيران لإيجاد منفذ إلى أفغانستان، الشرق الأوسط،12 يوليو2010م.

رفضها فقط، من بدء حوار غربي مع طالبان على لسان وزير خارجيتها عدة مرات) وَفْقَ ذات الإستراتيجية التي اعتمدتها في العراق لتوسِّع هي سيطرتها خلال تقاتُل الطرفين ولتقوى هي على حسابهما[1]. ونشرت صحيفة "نيويورك تايمز" الاميركية بتاريخ10/23 /2010م مقالا قالت فيه ان عمر داودزاي مدير مكتب كرزاي تلقى ملايين الدولارات من السفير الايراني في اكياس وضعت لاحقا في صندوق سري يستخدمه رئيس المكتب وكرزاي لدفع رواتب النواب وزعماء القبائل وحتى مسؤولين في طالبان لضمان ولائهم. أقر الرئيس الأفغاني حامد كرزاي أن إدارته تلقت "أكياسا من النقود" من إيران وعدة دول، أخذت طابعا شرعيا لأنها كانت "مساعدة من دولة صديقة"، وياتي اعتراف الرئيس الافغاني بعدما نشرت صحيفة "نيويورك تايمز" الاميركية الأمر[2]. وقالت الصحيفة نقلا عن مسؤولين لم تكشف هوياتهم "اكثر ما يثير الاهتمام هو اللعبة المزدوجة التي يمارسها الايرانيون حيث انهم يساعدون ماليا الحكومة لانهم لا يريدون رؤية طالبان تعود الى السلطة، والذين يساعدون من جانب اخر حركة التمرد" لا سيما من اجل عرقلة مشاريع الاميركيين في هذا البلد[3].

رابعاً: التركية:

ساعد الأتراك الحكومة الأفغانية والشعب الأفغاني منذ أيام الأمير عبد الرحمن خان، وكانت أفغانستان هي الدولة الثانية التي اعترفت بتركيا الحديثة عام 1921 بعد الاتحاد السوفياتي. وكان لتركيا الحديثة دور أساسي في إنشاء الأكاديمية العسكرية والمدرسة الطبية وجامعة كابل وكلية العلوم السياسية بها ومدرسة الموسيقى والخدمة الصحية العامة في أفغانستان. وباعتبارها صديقا موثوقا به على مر التاريخ للشعب الأفغاني، تمتلك تركيا، وحدها من بين أعضاء حلف الناتو، عنصر "القوة الناعمة" في الترسانة الخاصة بها، ويعد هذا العنصر مفتاحا لكسب قلوب وعقول الأفغان[4]. وأكد كرزاي في مؤتمر لندن على دور الوسيط الذي تلعبه تركيا، في متابعة للاجتماع الثلاثي بين تركيا وأفغانستان وباكستان الذي حضره في شهر يناير 2010م في إسطنبول مع الرئيس الباكستاني آصف زرداري. ولسوء الحظ، أضعف غياب الهند حتى الآن هذه المبادرة التركية[5]. من الضروري جمع هذه الدول معا حول طاولة التفاوض لأن المشكلة الأفغانية لن تُحل ما لم تتوصل الهند وباكستان إلى تفاهم حول مصالحهما في أفغانستان. وباضافة على ذلك يريد الحكومة الأفغانية عن الدولة التركية، تلعب دوراً الوسيطاً بين

---

[1] - هنرى كسنجر، مزيد من القوات..ولكن للفوز فى أفغانستان نحتاج مساعدة من جيرانها الأقويا، نيوزويك ،2009/10/3، على الرابط التالى: http://www.newsweek.com/2009/10/02/deployments-and-diplomacy.html

[2]- الرئيس كرزاي يقر بتلقي بلاده "أكياسا من النقود" من طهران: بتاريخ2010/10/25، على الرابط التالى:

http://www.france24.com/ar/20101025-karzai-says-reports-funding-staff-received-iran-transparent-bags-money-taliban

[3] - مرجع سابق.

[4] - بشير عبد الفتاح، السياسة الخارجية التركية...منطلقات وآفاق جديدة، السياسة الدولية، العدد 177، يوليو 2009.

[5] - أيدمير أرمان، كيف تستطيع القوة الناعمة التركية مساعدة الناتو في أفغانستان، الشرق الأوسط، العدد14،11401/فيراير/2010.

الحركة الطالبان والحكومة، بعد فشل المملكة العربية السعودية والانسحابها عن هذا الدور، وقد وصل الأمر حدَّ إلحاح بعض مسؤولين الحكومة الأفغانية(البشتونية) متعاطفين مع حركة فى الآوانة الأخيرة، على تركية سماح لحركة طالبان بفتح مكتب سياسي على أرض تركى لإثبات حسن نيتها من ناحية ، و تسهيل وتوسيط تفاوض بين الحركة و الحكومة كابول من نا حية آخر.

خامساً: الصين:

والصين في الحالة الأفغانية، هي دولة تجمع بين مصالح الدولة الإقليمية والدولة ذات الإستراتيجية العالمية في الوقت ذاته، وهي على صعيد مصلحتها الإقليمية تجد نفسها متضررة من الوجود الأمريكي والأطلسي في أفغانستان، سواء لأن المعركة الجارية تمثل إضعافاً لحليفها الإستراتيجي الوحيد في هذا الإقليم (باكستان) مقابل تصعيد عوامل قوة خصمها الإستراتيجي الهندي، أو لأن وجود قوات الأطلسي على حدودها يشكِّل إكمالاً لحصارها بالأعداء والقواعد العسكرية (اليابان – كوريا – وأفغانستان – باكستان – الهند)[1]. ولكل ذلك لا شك أن الصين تنظر لما يجري على أنه خطر عليها إستراتيجياً، وإن كانت ترى في سيطرة طالبان نمطاً من خطر آخر على استقرارها الداخلي، بحكم الأوضاع المتوترة في تركستان الشرقية، من جانب آخر، فإن افغانستان تمثل بالنسبة للشركات الصينية فرصة تجارية كبرى، وهوما يظهر فى عقود الاستخراج والستثمار "منجم عينك" للنحاس جنوب كابل.

سادساً: الروسيا:

فى حالة الدولة الروسية نحن أمام حالة يتعارض فيها ما هو آني وإستراتيجي، إذ روسيا على المستوى الراهن ترى إطاحة طالبان في صالحها لتحميلها الحركة الإسلامية أبعاد ما يجري في الشيشان وأنغوشيا، كما أنها تخشى من تنامي الحركة الإسلامية في البلاد التي خرجت من تحت عباءة الاتحاد السوفيتي السابق المجاورة لأفغانستان، والتي تعدُّها فِناء أمنها القومي، كما ترى روسيا في إضعاف الولايات المتحدة والأطلسي خلال الحرب الجارية في أفغانستان، أمراً يصب في مصلحتها المباشرة والإستراتيجية، إذ هي تعتبر أن اقتراب الحلف من حدودها ومجال أمنها القومي وإطلالته على بحر قزوين... إلخ، هو أمر خطير إستراتيجياً عليها. تتطابق رؤى روسيا وإيران من قضية الإرهاب إلى حد بعيد، وتختلف جذريا عن نظيرتها الأمريكية أو حتى الأوروبية، تعتقد روسيا أن القضاء على الإرهاب لن يكون"بالحرب"، ولكن بالتعاون الجاد بين أجهزة الاستخبارات واكتشاف مصادر تمويله وقطع دابرها[2]. فى هذا الاطار سعت الولايات

---

[1] - Ross H. Munro, China's Relations with its Neighbor: Some Observations Regarding Its Strategy anb Tactics, International Journal, Vol. 61, no. 2, Spring 2006, P.325.

[2] - د. نورهان الشيخ، التعاون الإستراتيجى الروسى- والإيرانى .. الأبعاد والتداعيات، السياسة الدولية، القاهرة، العدد 180، أبريل 2010.

المتحدة لإشراك روسيا في تلك الحرب والسماح لها بتحقيق قَدْر من مصالحها الاستعمارية في أفغانستان، لقد سمحت روسيا بمرور طائرات الإمداد والقوافل التموين الأمريكية عبر أجوائها والأراضيها، كوسيلة وطريقة آمنة لمواجهة تأثير الهجمات المتزايدة على قوافل الإمداد والتموين على الأراضي الحدودية بين الباكستان وأفغانستان، وفي المقابل حصلت روسيا على عقود تسليحية للجيش والشرطة الأفغانية الحالية، ومشاركة القواتها الخاصة مع القوات الدولية لمكافحة المخدرات والارهاب الدولى[1].

الخلاصة:

كان الصراع على أفغانستان تاريخياً، حالة دولية بالدرجة الأولى لا حالة إقليمية، لقد حدث الصراع تاريخياً لاحتلال أفغانستان، لطبيعة التموضع الجيوسياسي والإستراتيجي لهذا البلد، إذ

[1]- مدفيديف: روسيا ستدعم أفغانستان في محاربة "الإرهاب"،18أغسطس2010،على الرابط التالى:
http://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/2010/08/100818_rusia_summit_tc2.shtml

هي الدولة الأضعف في مقدراتها بين كل جيرانها، فكان الصراع عليها خطوةً لتأمين السيطرة الاستعمارية على دول أخرى مجاورة، إن المعركة الجارية على أفغانستان حالياً، تحوي تداخلاً بين ما هو إقليمي ودولي، وَفْقَ حالة معقدة. اتجاه الأغلب يري أنها ستصل بأفغانستان والخطط الغربية لاحتلالها، إلى حالة من الفوضى وعدم الاستقرار، حتى بعد انتهاء الاحتلال أو انسحاب القوات الدولية. فهناك ليس ثمه مصلحة واحدة لأى من الدول التي تربطها مصالح استراتيجية أو علاقات إقليمية بأفغانستان، أن تحرز حركة "طالبان" نصراً فى الحرب الجارية، أو أن يعود تنظيم "القاعدة" ليصبح دولة داخل الدولة فى كابل، أو أن تتمزق أفغانستان إلى أشلاء عرقية بين القبائل البشتونية وغير البشتونية. وحتى إيران– الدولة ذات النظام الشعيي– ينبغي عليها أن تحول دون عودة نظام حكم أصولي معادٍ للشيعة إلى العاصمة كابول. أما بنسبة لباكستان، فإن من شأن الصعود السياسي للمتطرفين الإسلامين فى الجوار مباشرةً أن يزعزع الاستقرار السياسي لإسلام أباد نفسها. وللهند كامل المصلحة فى تفادي اشتعال نيران التطرف الإسلامي أو إحراز المتطرفين لأي نصر سياسي في الجارة كابول. وفيما لو تمكنت العناصر البشتونية المتطرفة من الصعود إلى سدة الحكم مجدداً فى أفغانستان، فإن من شأن ذلك أن يزعزع استقرار الجمهوريات الاتحاد السوفيتية السابقة مثل أوزبكستان وطاجكستان و تركمنستان، هذا الأمر ليس مقبول ابداً لدى القيادات الروسية يعتبر هذا مناطق يمثل الخليقة الأمنية بنسبة لهم، بسبب النزاعات العرقية التي سوف يسببها الصعود السياسي البشتونى فى كابول. وبالمثل فإن صعود التطرف الإسلامى فى سينكيانج أن يهدد بعضاً من المصالح الوطنية المستقبلية للصين.

النتائج الدراسة:

خرجت هذه الدراسة بالعديد من النتائج المهمة والتي يمكن إيجازها فيما يلى:

1. أن قرار التدخل العسكرى الأمريكي فى أفغانستان جاء نتيجة الأزمة الإستراتيجية التي تعرضت لها الولايات المتحدة بعد هجمات سبتمبر 2001، كان من أبرز تحولات

الاستراتيجية الأمريكية ان ربطت بين أمن افغانستان وتحولها إلى بلد صديق للغرب، وبين الأمن القومى الأمريكى نفسه، فما يحدث فى أفغانستان يؤثر على أمن المواطن الأمريكى والدولة الأمريكية معا. وكان الهدف المعلن من الحرب في أفغانستان هو القضاء على التنظيم القاعدة والجماعات الارهابية مثل حركة طالبان كمصدر تهديد للأمن القومى الأمريكى من ناحية ، وبنا الدولة الديمقراطية يكون مسؤولة و صديقة للغرب من ناحية آخر، ولكن نتائج الدراسة تؤكد أن الولايات المتحدة استغلت فرصة لتدخل فى أفغانستان لعدة اسباب آخر: تقليص النفوذ الروسي والاحتواء الإيرانى فى منطقة آسيا الوسطي من خلال التقرب لجمهوريات آسيا الوسطى بسياسة المعونات والاتفياقات مغرية، علاوة عن نشر القواعد العسكرية في جمهوريات آسيا الوسطى وخاصتاً فى أفغانستان قبل تسليم المسؤولية للقوات الأمنية الافغانية بالكامل ومغادرة البلاد بحلول نهاية عام 2014م.

2. وصل دراسة من حيث الاعتماد على القوة العسكرية كأداة رئيسة في تنفيذ السياسات الأمريكية ما بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، قد قلل فرص نجاح الولايات المتحدة فى مكافحة الإرهاب فى أفغانستان، فعلى الرغم من مرور عشرة سنوات على الحرب الأمريكية في أفغانستان تشهد حالة من الانفلات الأمنى الخطير ولم تملك الولايات المتحدة الأمريكية سيناريو واضحة كيفية مواجه الارهاب ومكافحة المخدرات والفساد فى أفغانستان بعد سقوط طالبان حتى الآن، فقد كان عدم خبرة كافية و عدم وجود اتساق في سياسات واشنطن وحلفائها في حلف شمال الاطلسي منذ البداية ، علاوة عن نسخة الانقسامات الحادة بين القادة المدنيين والعسكريين الأمريكيين، وقد سمح الإعتماد على المدخلات بدلا من النتائج للبيروقراطيين بالتبجح بنجاحات وهمية. أما عملية صنع القرار كانت عشوائية مستندة إلى الفرضية القائلة أنه إذا تم إحياء فكرة سيئة مرات عدة فقد تنجح في نهاية المطاف. ومن مظاهر الفشل الأمنى الأمريكى في أفغانستان هو حوار وحرب مع طالبان فى نفس الوقت وتسليم بالواقع ، وفضلا عن عودة حركة طالبان إلى مسرح الأفغاني بقوة وقيامها بعمليات الارهابية ضد القوات الأجنبية وقوات الأفغانية.

3. على مستوى الأفغاني: فإن نجاح الحكومة الأفغانية الجديدة في أفغانستان يتوقف، إلى حد كبير، على مصداقية القوات الأفغانية، عبر رفع كفاءتها وزيادة عددها إلى 260 ألفًا قبل شروع انسحاب القوات الدولية منتصف عام 2011، هذا وقد وافق

شركاء قوات التحالف الدولي على انسحاب تدريجي للقوات بهدف تسليم المسؤولية للقوات الأمنية الافغانية بالكامل بحلول نهاية عام 2014. وهي مهمة لا تكاد تتحملها حكومة كرزاي الضعيفة والفاشلة لعدم إحكام سيطرتها على معظم المحافظات الجنوبية لذلك سميت بحكومة كابول، الذي يمثل عقبة رئيسية أمام نجاح استراتيجية خروج. و لكن كلما تفاقم العنف ، كلما أثبتت قوات الأمن الأفغانية عدم قدرتها على مجابهة طالبان. هذا ولا تزال الحكومة الأفغانية تفتقر إلى استراتيجية أمنية وطنية متماسكة و لاتزال أجهزة الجيش والشرطة الأفغانية متشظية و مسيسة على نحو كبير و خطير. من جهة أخرى ، على الرغم من الخسائر الفادحة التحق بحركة طالبان فى ميدان القتال، تجد الجماعات المتمردة مجندين جدد في المنطقة الحدودية مع باكستان، و تستخدم المنطقة لتجميع صفوفها وإعادة تنظيمها وتسليحها بدعم ومشاركة تنظيم القاعدة والجماعات الجهادية الباكستانية والجيش الباكستاني. إن أفغانستان تدخل الآن في مرحلة حرجة من تاريخها، ومن ثم فإن مواجهة الارهاب والمخدرات والفساد بكفاءة وفعالية هي معركة حاسمة يتوقف عليها مستقبل الدولة الأفغانية، ومن ثم فعلى الحكومة الأفغانية والمواطنين معًا الاستفادة من الفرص التي يخلقها هذا الزخم الدولى الدائر حول مواجة مصادر تهديد في أفغانستان في الفترة الراهنة، والعمل معًا على تفعيل وتكثيف الجهود لإعادة الإستقرار والأمن والعدالة الإجتماعية.

4. على المستوى الإقليمي: يجب إبعاد أفغانستان من الصراع الهندي – الباكستاني، والإيرانى – الأمريكى، السعودى الإيرانى، فى الإطار مساعدة أفغانستان للتغلب على مشاكلها الداخلية عبر التنمية، وبناء المؤسسات الوطنية ونشر ثقافة الديمقراطية التي تضمن استقرار البلد لتلعب دورها كدولة ممر تربط جنوب آسيا بوسط آسيا والشرق الأوسط بالشرق الأدنى. وهذا يتطلب تخفيف حدة الصراع بين الدول الذات النفوس كبرى فى أفغانستان ، بإضافة على ذلك، على الحكومة الأفغانية والباكستانية اتخاذ قرارات جادة وحقيقية للوصول إلى الحلول الجذرية لأسباب التوتر المتمثلة في الأزمة الحدودية بين البلدين، فيما يُعرف باسم الخط ديورند التى يستمر منذ تشكيل الدولة الباكستانة وانفصالها عن الهند الأم حتى الآن، فلهذا أى التدخل فى شئون أفغانستان أو محاولة السيطرة عليها، لن يفيد أحدا، وإن التعاون مع أفغانستان وإحترام سيادتها وعدم التدخل فى شئونها الداخلية والعمل لبنائها وكسب صداقتها، سيفيد الجميع، سياسيا وأمنا وإقتصاديا.

5. على المستوى الدولي: يجب على الولايات المتحدة الأمريكية والناتو أن تقصر مدة بقائها في المنطقة، وتبحث عن حلول الإقليمى التوافقى للقضاء على "الإرهاب" غير الحل العسكري الإنفرادى الذي ثبت فشله حتى الآن، وتسبب في توسيع نطاق العنف داخل أفغانستان وباكستان. كما أن عدم وضوح أهداف الوجود الأمريكي – الغربي بهذا الشكل في أفغانستان ونيتهما بناء القواعد العسكرية يجعل القوى الإقليمية قلقة حول مستقبل المنطقة، مما يزيد من حدة التوتر، خصوصًا من قبل إيران ودول منظمة شنغهاي، وعلى رأسها الصين وروسيا. فضلا عن يعطى مبرر حقيقى لدى الايران وباكستان تلعب دورا مزدوجا او سلبيا تجاه أفغانستان منذ 2001م حتى الأن.

6. وربما لا يكون من قبيل المبالغة الوصول الدراسة إلى النتيجة المهمة بأن يصعب الحديث عن حدوث حوار حقيقي مع حركة طالبان من ناحية، وعودة الطالبان إلى السلطة فى ظل الظروف الدولية والإقليمية الراهنة من ناحية آخر. وطرحت خطط لإعادة إدماج طالبان وإنشاء ميليشيات شرطة محلية مرارا و تكرارا دون أن تترك أي نتائج إيجابية. وعلى نحو مماثل لم تسفر مساعي المصالحة عن أكثرمن مجرد محادثات حول المحادثات، فإن إنجاز مثل هذا الحوار ربما يعيد تصدير الصراع بين طالبان والقوات الدولية إلى الداخل خاصتا بعد الانسحاب الدولى غير مسؤول، وبالتالى سيزيد احتمالات إنتاج حرب أهلية بين طالبان وتحالف الشمال بلون العرقى أكثر دموياً و المدمرة التي اندلعت في تسعينيات القرن المنصرم ، ما لم يرتبط هذا الحوار ببناء توافق سياسية على المستويين الداخلي والإقليمي معًا. فبدون بناء توافق داخلي حقيقى حول هذا الحوار، فقد يتم إدراكه بشكل خاطئ من جانب باقي القوى العرقية والطائفية (الطاجيك، الأوزبك، الهزاره). با إضافة على ذلك أن حدوث هذا الحوار بدون ارتباطه بتوافق إقليمي ودولي قد يفتح المجال أيضًا أمام مزيد من تدخل القوى الإقليمية في أفغانستان، وتصدير خلافاتها وصراعاتها الإقليمية إلى الداخل، خوفًا من أن يأتي النظام الجديد على حساب مصالحها الإقليمية، أو في محاولة لتعظيم تلك المصالح، من هذا المنطلق حدوث هذا الحوار بهذا الشكل كما نحن نراها هذه الأيام ومع مرور الوقت سنشهد انهيار حكومة كرزاي من دون الدعم الخارجي وسيطرة طالبان على أجزاء كبيرة من الجنوب البلاد. سيقدم إنتصار طالبان حتى ولو كان جزئياً العون للجماعات الجهادية الباكستانية و يؤمن مأوى لها. و من شأن هذا زيادة أعمال العنف في باكستان والشرق الأوسط وزيادة الهجمات على الهند وآسيا الوسطى. فى هذا الاطار ستقوم جيران أفغانستان بتكثيف الدعم

لعملائها من خلال حقن الحرب بالموارد العسكرية والمالية. قد يؤدي إلى حدوث انتكاسات أفغانية من نوع جديد على مدى بعيد، هو ليس إلا التقسيم البلاد إلى الجنوب والشمال على غرار ما جرى في السودان.

7. إن التوجه نحو تحريك مسار التنمية في أفغانستان سيعتمد على أن يجد الاقتصاد الأفغاني الناشئ مكانه في منطقة جنوب ووسط آسيا ويساهم في ازدهار هذه المنطقة. إن قيام كابول باستخدام الثروة المعدنية المكتشفة في تمويل التنمية الاقتصادية في أفغانستان وتطوير خطوط حديدية خطا يربط أفغانستان بالموانئ البحرية الدولية، وفضلاً عن شروع بالمشروع خط الأنابيب "TAPI"- تيبي- سيزوّد أفغانستان بمصادر دخل، ويوفّر فرص عمل جديدة، كما سيُساعد على الاستقرار في المنطقة بشكل أوسع ، وهذا يعني إحياء "طريق الحري" من الجديد ليس بالمنظور الإقتصادى والتبادل التجارى فحسب بل أيضا التبادل الثقافى والتعاون الأمنى بين هذا المنطقة وشعوبها، وسيساهم أفغانستان في تعزيز قدرتها على إدارة شؤونها باستقلالية بعد وقف مساعدات الدولية والانسحاب القوات الأمريكية.

8. أن أفغانستان شهدت تغيرات حقيقة(فى مجالات سياسي وإقتصادي) بعد الحملة العسكرية الأمريكية حيث تم إسقاط الإمارة طالبان ، وتغيير الواقع السياسي الأفغاني، وتولية حكومة منتخبة برئاسة حامد كرزى، وحققت بالفعل الولايات المتحدة خطوات إيجابية نسبياً في أفغانستان مثل إقرار الدستور، و إجراء انتخابات الرئاسية و التشريعية فى الفترتين المتتاليتين، ودعم وتدريب الجيش والشرطة ، وفضلا عن الاصلاح الاقتصاد وتطويرالبنية التحتية للبلاد(المياة والكهربا، الطرق) كان دمرتها الحروب الأهلية بشكل كامل، وعلاوة عن كل ذلك نجحت الولايات المتحدة فى المجالات عديدة ممكنا اشار إلى عدد منها تطوير التعليم وتمكين المرأة، تعزيز الحقوق المرأة والطفل و تقوية الحرية التعبير والصحافة، والاصلاح الزراعة والمساعدة الفلاحين وأيضا دعم الاقتصاد محلى...ألخ. ولذا يمكن القول إن تقدمًا كبيرًا قد حدث في أفغانستان، ولكنه هش وضعيف ويمكن فقدانه بسهولة إذا لم تتم المحافظة عليه، وأن التحدي الرئيسى في أفغانستان الآن هو تحويل ما تحقق إلى مكاسب ثابتة، غير قابلة للتغيير، حيث تقف أفغانستان حاليًا عند مفترق طرق، يؤدي أحدها نحو السلم والرفاهية بينما يؤدي طريق آخر إلى الحرب و فقدان المكاسب التي تحققت كافة، نظرًا للتحديات الأمنية والأزمة الدستورية خطيرة للغاية التي تواجه الشعب والحكومة الأفغانية في

حقبة ما بعد اتفاق الوطنية الذى يتم فى مؤتمربون 4 ديسمبر 2001م، فيما يُعرف باسم (اتفاقية بون).

توصيات الدراسة:

وأصبحت القضية الأفغانية ترتبط بشكل مباشر وغير مباشر بقضايا الأمن والإستقرار فى المنطقة بأثرها وربما تمتد إلى قضايا الأمن والسلم الدوليين.

فى هذا الاطار يطرح الباحث في النهاية الدراسة بقائمة الموضوعات البحثية لاستكمال ماتوصلت إلية هذه الدراسة، ومنها ضرورة إعداد الدراسات فى هيكل النظام الإقليمى المعاصر وبحث عن المستقبل المنطقة فى ظل الارهاب الدولى والجماعات المتطرفة والثورات الشعبية، يجب أن تولى المؤسسات الصنع القرار والمؤسسات البحثية فى العالم الاسلامى والعربى إهتماما

لمنطقين آسيا الوسطي والشرق الأوسط، هل باستطاعتنا إنشاء نهج وظيفى بحيث يكون أوسع من الكيانات الإقليمية وأقل من الأسس التى يقوم عليها النظام العالمى، ويكون فيه الدور الاكبر للدول الأكثرتأثراً باضطرابات الوضع الدولى الحالى، لمواجهة مخاطر ظواهر الارهاب والمخدرات والفقر والتطرف، بإضافة على ذلك يجب علينا مراجعة صياغة الإستراتيجية الأمن القومى الإسلامى والعربى، فى الإطار الأمن القومى الإسلامى المتوحد فى المنطقتان الساسيتان المتواجدتان بقوة على مرالتاريخ فى العلاقات الدولية، فما يحدث فى أفغانستان يؤثر على الأمن الدول الإسلامية والدول العربية معا،"بمعنى أفغانستان مكون رئيسى للأمن القومى العربى والإسلامى".

أولاً: المراجع العربية:

التقارير:

تقرير التنمية البشرية 2010 للامم المتحدة:على أفغا نستان، (MEANP) ضرورة بذل جهوداضافية لتطوير قطاع المالى ونشاط الاقتصادي،2010/11/30، على الرابط التالى:http://hdr.undp.org/en/statistics -

منظمة الشفافية الدولية: أفغانستان والصومال والعراق الأكثر فسادا في العالم، 2010/10/26،على الرابط التالي:
http://www.transparency.org/policy_research/surveys_indices/cpi/2010/results

مجموعة الازمات الدولية: الغرب يفشل في افغانستان ومخاطر حرب اهلية بعد 2014، 28 نوفمبر 2010 –على الرابط التالى:
http://www.crisisgroup.org/en/regions/asia/south-asia/afghanistan/B115-afghanistan-exit-vs

أ. كتب:

1. السيد ولد أبا، عالم مابعد 11سبتمبر 2001:الإشكاليات الفكرية والإستراتيجية،الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولي، 2004.
2. إبراهيم عرفات، القضية الأفغانية وإنعكاساتها الإقليمة والدولية، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة، 1999.
3. السيد هاني، شاهد على حرب أفغانستان، شركة الإعلانات الشرق دار"الجمهورية"لصحافة، الطبعة الأولي، يوليو2003.
4. أندرياس فون بولف، المخابرات الإمريكية والحادي عشرمن سبتمبر:الإرهاب الدولي ودور أجهزة المخابرات، (ترجمة : عماد بكر)، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، الطبعة الأولى،2004.
5. بوب ودورد، بوش محارباً، (تعريب) د.سمر القا ضي، مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية،الطبعه الأولى، 2003م.
6. تركى الدخيل، كنت فى أفغانستان، رياض،العبيكان لنشر،ط1، 2008م.
7. جميل عائد الجبوري، الحرب الوقائية فى إستراتيجية إسرائيل العسكرية، القاهرة، معهد البحوث الدراسات العربية،1977.
8. د. سيد إمام شريف(فضل)، مستقبل الصراع فى أفغانستان،مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط1، 2010م.

9. عاطف السعداوي، جمهورية أفغانستان الإسلامية، د. محمد السيد سليم، رجا إبراهيم سليم"محرران، الأطلس الآسيوي، مركز الدراسات الآسوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2003.

10. د. علىّ الدين هلال، تطور النظام السياسي في مصر، مركز بحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة , الطبعة العاشرة، 2009م.

11. د. أحمد دسوقى محمد إسماعيل،أصول تحليل السياسات العامة، (تقديم أ.د كمال المنوفى)، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة بجامعة القاهرة، 2009.

12. د. محمد قدرى سعيد، د. عبد المنعم سعيد، *الأفكاروالأسرار:11سبتمبر 2001*، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية الأهرام، الطبعة الثانية، القاهرة، 2002.

13. د. مصطفى علوى، قضايا الأمن العالمي، في:قضايا ومشكلات عالمية معاصرة، عماد الدراسات الجامعية العامة،الكويت،الجامعية العربية المفتوحة،ط1، 2005.

14. د. محمد سرفراز، حركة طالبان من النشوء إلى السقوط، (تقديم: دأحمد مو صللى)، دار الميزان، بيروت،ط الأولى، 2008.

15. معتز محمد سلامة، الانعكاسات الصراع الأفغاني على دول جوار، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، 1997.

16. أح/محمد عبد الغفار عبد الصمدى دغيدى، الاستراتيجية الأمريكية فى منطقة الشرق الوسط حتى عام 2020، إجازة زمالة كلية الدفاع الوطني، القاهرة،أكاديمية ناصر العسكرية العليا ،2004.

17. محمد محمود ربيع، إسماعيل صبرى مقلد"محرران" موسوعة العلوم السياسية، الكويت 19194.

18. مونس احمر، القوى الإقليمية والمسألة الأفغانية: القضية الأفغانية وانعكاساتها الا قليمية والدولية، فى ابراهيم عرفات(محرر)،مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، 1919.

19. هايكو فلوتاو، من النيل إلى تورا بورا: الشرق الأوسط والنظام العالمي الجديد، ترجمة (د. عبد الحميد مرزوق) مراجعة(د.محمد سليمان بدر)، نهضة مصرللطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولي، يناير 2006.

المراجع باللغة الانجليزية:

1. أحمد جلال محمود عبده، الأبعاد السياسية والأمنية للتدخل العسكري الأمريكي في أفغانستان، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال،قسم العلوم السياسية، جامعةحلوان، القاهرة، 2008.
2. أحمد محمد بهاء الدين الغمري، الصراع الدولي وأثره علي أفغا نستان: الفترة من 1990–2001، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث الأسيوية، جامعة الزقازيق، 2003.
3. إنجي محمد مهدى توفيق، الاستباق فى الاستراتيجية الأمن القومى الأمريكى المبدأ والتطبيق، رسالة ماجستر غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،2007.
4. رشا محمود السيد عيد الباز ،الانعكاسات الإقليمية والدولية للتهديدات الأمنية فى منطقة آسيا الوسطى(1991–2005)، رسالة ماجستيرغيرمنشورة، جامعة القاهرة، الاكلية الاقتصاد والعلوم السياسية،2009.
5. رنا مصطفى أبوغمرة، فاعلية سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه ظاهرة الدول الفاشلة أثناء فترة ولاية الرئيس جورج بوش الثانية (2005–2008) بالتطبيق على المنطقة العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، 2010.

6. شريف عبدالرحمن عبد الحميد،" نظرية النظم ودراسة التغير الدولي"رسالة ماجستيرغير منشورة، جامعة القاهرة كليةالاقتصاد والعلوم السياسية، 2003.

7. عدنان عودة فليح الطائي، أفغانستان وأهميتها الاستراتيجة فى محيطها الإقليمى والدولى، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، قسم الجغرافية ،جامعة القادسية، بغداد 2006م.

8. عبد العظيم محمود حنفي "تأثير العوامل الخارجية على الإصلاح السياسي في النظم السياسية العربية" رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة، 2007م.

9. ليليان إميل كامل، أحداث الحادي عشر من سبتمبر وتطورات الإدراك الأمريكي تجاه العرب دراسة في السلوك الأمريكية تجاه بعض قضايا العربية ، رسالة ماجستيرغير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية،2010.

10. معتز محمد السيد سلامة، تأثير أحداث11 سبتمبر في المفهوم الأمريكي للأمن القومي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،2008.

ج. الدوريات:

1. احمد دياب، أوباما وأفغانستان.. أعباء البقاء ومخاطر الخروج، السياسية الدولية، مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية، العدد182، أكتوبر2010م.
2. د.أحمد على سالم، السياسة الخارجية لأوباما بين المثالية والواقعية، القاهرة، العدد 178، أكتوبر 2009.
3. ابوبكر الدسوقى، صراع المصالح الخارجية فى الأزمة الأفغانية، السياسة الدولية، القاهرة، العدد 130، أكتوبر1997.
4. أبوبكر الدسوقى، الدور العالمى للصين ... رؤى مختلفة، السياسة الدولية، القاهرة، العدد 173، يوليو 2008م.
5. إبراهيم عرفات، القضية الأفغانية وانعكاساتها الإقليمية والدولية، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، 1919، عرض الكتاب، خالد فياض، السياسة الدولية،العدد (143)، يناير 2001.
6. أحمد دياب، أوباما واستراتيجية جديدة فى أفغانستان، السياسة الدولية،القاهرة،العدد179، يناير2010م.

7. بشير عبد الفتاح، السياسة الخارجية التركية وقضية تأمين الطاقة، السياسة الدولية، القاهرة، العدد182، اكتوبر 2010م.
8. براكريتى غوبتا، الهند يستعين بإيران لإيجاد منفذ إلى أفغانستان، الشرق الأوسط،12 يوليو2010م.
9. ثابت جمال، تلفزيونات الأفغان.. بين دعم الحلفاء وكسب الشباب، جريدة الشرق الأوسط، العدد 11629، بتاريخ 9/30/ 2010م.
10. جميل مطر، يستعدون لما بعد الانسحاب الأمريكي من أفغانستان، الحياة، 9أغسطس2010.
11. حسن أبو طالب (محرر)، التسوية السياسية للأزمة الأفغانية، التقرير الإستراتيجي العربي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة،2001.
12. حسن الحاج على أحمد، حرب أفغانستان: التحول من الجيو ستراتيجي إلى الجيوثقافي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد276، فبراير2002.
13. خليل العنانى، الاستراتيجية الأمريكية تجاه" الآفباك، السياسة الدولية، القاهرة، العدد177، يوليو2009م.
14. دان بلز، السياسة الأمريكية فى افغانستان... متى تنتهى العبة، الاتحاد الاماراتية، 28 نوفمبر2009.
15. رضا محمد هلال، المخدرات فى أفغانستان.. الأبعاد الداخلية والخارخية، ، القاهرة، العدد 180، السياسية الدولية أبريل2010.
16. شدوى عصمت ، الفساد فى أفغانستان.. إلى أين، السياسة الدولية،القاهرة ، العدد180، أبريل2010م.
17. صلاح حليمة، تطور الأوضاع في أفغانستان، السياسة الدولية، القاهرة، العدد129،يوليو1997.
18. طارق دحروج، الأزمة الأفغانية: معطيات جديدة،السياسة الدولية، القاهرة، العدد120،أبريل 1995.
19. على أحمد جلالي، مستقبل أفغانستان، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، المملكة العربية السعودية، الرياض، العدد1،85/6/2006.

20. عاطف السعداوي، جمهورية أفغانستان الإسلامية، د. محمد السيد سليم، رجا إبراهيم سليم"محرران"الأطلس الآسيوي، مركز الدراسات الآسوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2003.

21. عبير ياسين، الوجود العسكرى والسياسة الأمريكية تجاه آسيا الوسطى، السياسة الدولية،العدد 152، أبريل 2003م.

22. كيندل سكوت، ديناميات صنع السياسة الخارجية الأمريكية، السياسة الدولية، مركز الدراسات والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، العدد 178، أكتوبر 2009.

23. مطيع الله الثابت، أفغا نستان وبا كستان..تقاطعات التاريخ والجغرافيا، السياسة الدولية، القاهرة،العدد177، يو ليو2009.

24. د.محمد السيد السليم، القضايا الاستراتيجية العشر الكبرى فى جنوب آسيا، السياسة الدولية، القاهرة، العدد 177، يوليو، 2009م.

25. محمد الشافعى، (تولو).. ثور ة فى سماء الإعلام الأفغانى، جريدة الشرق الأوسط، العدد"11615، بتاريخ 2010/9/16م.

26. محمد فايز فرحات، الحوار مع طالبان أفغانستان... بديل لا يضمن الاستقرار، السياسة الدولية، القاهرة، العدد180،أبريل 2010م.

27. د.محمد سعد أبو عامود، إقليم جنوب آسيا..قراءة استراتيجية، السياسة الدولية، القاهرة، القاهرة، العدد177،يوليو 2009م.

28. د. محمد مجاهد الزيات، قراءة في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي الجديدة، جريدة الاهرام،28، يونيو2010.

29. تقرير الأمريكي المهد الأمريكي للسلام (يناير 2006)، مجلة كلية الملك خالد العسكرية ،أفغانستان بعد خمس سنوات من الحرب، السعودية الرياض، العدد(88)2007/3/1.

30. تأمل في الإنتخابات الرئاسية الأفغانية،أعتماد(الثقة)،مختارات إيرانية، مركز الدراسات والإستراتيجية بالأهرام، السنة العاشرة، العدد111،أكتوبر 2009.

خ. لجنة حفظ الأمن وحفظ السلام:

تقرير أممي: فساد حكومة أفغانستان أخطر من ضربات «طالبان»، 2010/9/8، على الرابط التالي:
http://www.tunipresse.com/article.php?id=22420
ويكيليكس: واشنطن قلقة من كرزاي والفساد في أفغانستان،2010/12/3، على الرابط التالي:
http://ara.reuters.com/article/worldNews/idARACAE6B209U20101203
استراتيجية واقعية لمكافحة الفساد في أفغانستان، جريدة الجريدة،2009/12/8، على الرابط التالي:
http://www.aljarida.com/aljarida/Article.aspx?id=180561

إستراتيجية أميركية لمكافحة المخدرات في أفغانستان، 2009/12/2، على الربط التالي:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/77BB4595-99DF-42CA-BEE5-0B18853E528E.htm
أول عملية أمريكية وروسية ضد المخدرات فى أفغانستان، دار الحياة، 2010/10/29، على الرابط التالي:
http://international.daralhayat.com/internationalarticle/197140

إنتاج المخدرات في أفغانستان، 2010/2/28،على الرابط اتالي:
http://arabic.ruvr.ru/2010/06/10/9555242.html
من يوقف تدفق المخدرات من أفغانستان؟،2010/11/16، على الرابط اتالى:
http://forum.rtarabic.com/showthread.php?t=76319&page=1
طلعت رميح، أفغانستان: أين يبدأ الصراع الدولي... وأين ينتهي الإقليمي؟ مجلة البيان، 2010/8/6/، على الرابط التالى:
http://www.albayan-magazine.com/files/afqanstan/3.htm
هنرى كسنجر، مزيد من القوات..ولكن للفوز فى أفغانستان نحتاج مساعدة من جيرانها الأقويا، نيوزويك 2009/10/3/، على الرابط التالى:
http://www.newsweek.com/2009/10/02/deployments-and-diplomacy.html
مدفيديف: روسيا ستدعم أفغانستان في محاربة "الإرهاب"،18أغسطس2010،على الرابط التالى:
http://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/2010/08/100818_rusia_summit_tc2.shtml

د.غازى فيصل حسين، مبادئ إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي،2010/6/23، على الرابط التالي:
http://www.albasrah.net/ar_articles_2010/0610/qazi_24610.htm
قراءة على حسين باكير،إستراتيجية الاستخبارات القوميّة لأميركا،2009/11/10، على الرابط التالى:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/B4C9B2BD-746F-43F9-9501-A25C27664583.htm
مصباح الله عبد الباقى، مؤ تمر بون .. خطوة نحو الحل أم كارثة؟،2010/3/5، على الرابط التالى:
http://www.islamonline/Arabic/politics/ 2010/3/article4/shtmI
الرئيس كرزاي يقر بتلقي بلاده "أكياسا من النقود" من طهران:

http://www.france24.com/ar/20101025-karzai-says-reports-funding-staff-received-iran-transparent-bags-money-taliban

مصيع الله تائب، أفغانستان.. عودة اللعبة الكبرى، 2009/4/5 على الرابط التالى:
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout&cid=1226331248939#ixzz10SKB4BwR
إبراهيم غرايبة، الخريطة السياسية والحزبية،4/6 2010، على الرابط التالى:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/6118EC72-9207-4019-8FE3-57C94C23DAAA.htm#6
عبد الخالق فضل، أفغانستان يحتاج إلى ثلاثة أو اربعة أحزاب سياسية قوية،1/3/ 2010، على الرابط التالى:
http://www.aopnews.com/opinion/fazal_afg_regime.shtm
دور المرأة فى أفغانستان، بتاريخ 2/8/ 2009م، على الرابط التالى:
http://www.unicef.org/emerg/afghanistan_52952.html

وزيرة شؤون المرأة الافغانية، فى حوارخاص من برنامج الحديث اليوم مع قناة روسيا اليوم،2010/10/25، على الرابط التالى:
http://arabic.rt.com/prg_hadis/56939
أحمد صبرى السيد، أفغانيات يحطمن محرمات المجتمع، 2010/9/27، على الرابط التالي:
http://www.ahram.org.eg/302/2010/09/27/26/40842/219.aspx
د. نهى قاطرجى، المرأة الأفغانية والبرقه، 2009/12/2/، على الربط التالى:
http://saaid.net/daeyat/nohakatergi/n.htm
حقوق المرأة فى الموارد البشرية، المرأة فى أفغانستان، 2010/4/1، على الرابط التالي:
http://www.law-lib.utoronto.ca/diana/afghanwomen.htm
مساهمة المؤسسة الدولية للتنمية فى أفغانستان، 2007/30/4، على الرابط التالى:
http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/NEWSARABIC/0,,contentMDK:21318241~pagePK:64257043~piPK:437376~theSitePK:1052299,00.html

المؤسسة الدولية للتنمية، إصلاح الطرق الرئيسية والمطارات فى أفغانستان،2009/9/6، على الرابط التالى:
http://go.worldbank.org/5R6MSC2GQ0

تئوكئ بطصد سئخذ ايكغ بئ لأمد تكذا بـ:

A. Documents :

1. National Security Strategy of United States of America, Washington : The White House ,17May,2010. in: http://www.whitehouse.gov/sites/default/files/rss_viewer/national_security_strategy.pdf
2. President Obama on, the Way Forward in Afghanistan and Pakistan, December,01,2009.In:http://www.whitehouse.gov/the-press-office/remarks-president-address-nation-way-forward-afghanistan-and-pakistan
3. White Paper of the InteragP ency Policy Group's Report on U.S. Policy toward,Afghanistan,and,Pakistan,March27,2009,in: http://www.cfr.org/publication/18959/white_paper_of_the_interagency_policy_groups_report_on_us_policy_toward_afghanistan_and_pakistan.html
4. Uadrennial Defense Review Report m , (Washington DC: Department of Defense, September 30,2001, Chapter VIII, Statement of the Joint Chiefs of Staff.
5. Quadrennial Defense Review Report of United States of America, Washington:The Department of Defense, February 2010. in: http://www.defense.gov/QDR/images/QDR_as_of_12Feb10_1000.pdf
6. Corruption in Afghanistan :Bribery as reported by the victims, United Nation Office on Drugs and Crime, January 2010.

B. books :

7. Afghanistan in 2006:A Survey of the Afghan people, The Asia Foundation, 2006.
8. Alexander Their, “Introduction: Building Bridges,” Future of Afghanistan J. Alexander Theired, United States Institute of Peace, 2009.
9. Anthony Cordesman, Adam Mausner, and David Kasten, Winning Afghanistan: Getting Effective Afghan Security Force, Center for Strategic and International Studies(CSIS), May 2009.
10. Amy Belasco, The Cost of Iraq, Afghanistan, and Other Global war on terror Operations since 9/11, Congressional Researcher Service, The Library of Congress, April 24, 2006.
11. Anara Tabyshalieva, "Central Asia: Imaginary and Real Border, "Center Asia Caucasus Analyst, December 19, 2001,pp 31.
12. Andrew Feickert, U.S and Coalition Military Operations in Afghanistan: Issues for Congress, Congressional Research Service, The Library of Congress, June 9, 2006.
13. Anthony H. Cordesman, The Lessons of Afghanistan: War Fighting, Intelligence Force Transformation, Counter proliferation, and Arms Control, Center for Strategic and International Studies, Washington, May 15, 2003.
14. Charles A. MccLelland, "Application of General System Theory in international ", In: David V. Edwards, international politics Analysis Readings, new York: the university of texas, 1970.
15. Christopher M. Blanchard, Afghanistan: Narcotics and U.S. Policy, CRS Report for Congress, Congressional Research Service, The Library of Congress, Analyst in Middle Eastern Affairs, August 12, 2009.
16. Kenneth Katzman, Afghanistan: Current Issues and U.S Policy Concern, CRS Report for Congressional Research service, library of Congress, November 15, 2001.
17. Kenneth Katzaman, Afghanistan: Politics, Elections, and Government Performance ,CRS Report for Congress, Congressional Research Service, The Library of Congress, Specialist in Middle Eastern Affairsو October,1, 2009.

18. Kenneth Katzman, Afghanistan: Post-Taliban Governance Security and U.S. Policy, CRS Report for Congress, Congressional Research Service, Specialist in Middle Eastern Affairs, July 21, 2010.
19. Kenneth Katzman Operations Enduring Freedom and Conflict in Afghanistan: an Update, House of Commons Library, Research Paper, 01/81,31 October 2001.
20. Kalim Bahadur, "Pakistan's Policy in Afghanistan," The Afghanistan Crisis, (Bhavana Books & Prints: NewDelhi, 2002), 385.
21. Lawrence B. Peabody, "Afghanistan Security"Publisher: Nova Science Publishers,2009,ISBNpp,130-132.
http://avaxhome.ws/ebooks/history_military/Afghanistandddd.html
22. Manmath Narayan Singh, "Ethnicity and Politics in Afghanistan," The Afghanistan Crisis: Issues and Perspectives K. Warikoo ed., Bhavana Books and Prints: New Delhi, 2002.
23. Jeffrey Record, Bounding the Global war on Terrorism, Strategic studies Institute, U.S Army War College December 2003.
24. Paul Gallis, NATO in Afghanistan: A Test of the Transatlantic Alliance, Congressional Research Service, The Library of Congress, January 7, 2008.
25. Richard Hass, Military Intervention :A Taxonomy of Challenges and Responses, Aspen Strategy Group ,The United States and The Use of Force in the Post-Cold war Era, A Report by the Aspen Strategy Group, U.S.A Maryland, Queenstown: The Aspen Institute,1995.
26. Raphael F. Perl Terrorism and National Security: Issues and Trends, Congressional Research Service, The Library of Congress, March 9, 2006.
27. Sinno, Abdulkader H.. Organizations at War in Afghanistan and Beyond, Cornell University:ondon, 2008.
28. Tim Youngs, Afghanistan: the culmination of the Bonn Process, Research Paper 05/72, House of Commons Library, 26 October 2005.
29. 11September 2001: the Response, House of Commons Library, Research paper,01/72,3October 2001.

C. Periodicals:

1. Afghanistan: From Presidential to parliamentary Election, Asia Report No 88, 23 November 2004.
2. AFGHANISTAN : THE NEED FOR INTERNATIONAL RESOLVE- Asia Report N145 6February,2008.
3. Author: Greg Bruno, Daily Analysis, "The Cost of Commitment in Afghanistan"Council on foreign relation, October 8, 2009.
4. Curt Tarnoff, Afghanistan: U.S. Foreign Assistance, CRS Report for Congress, Congressional Research Service, The Library of Congress, Specialist in Foreign Affairs, July 8, 2010.
5. Donald H.Rumsfeld, Transforming the Military, Foreign Affairs, Volum 81, No. 3,May/ Jun 2002, pp 22-25.
6. Dexter Pilkins, "Afghans and US Plan to Recruit Local Militias," New York Times, Dec 23, 2009.
7. Fighting Corrption in Afghanistan: A Rodmap for Strategy and Action, Informal Discussion Paper by staff of Asian Development Bank, Uk Department for International Development, United Nation Development program, united Nation Office on Drugs and Crime,The 3- World Bank, 16February,2007,p56-6
8. Michael Hirsh, "Bush and the word" "Foreign Affairs", September – October 2002.
9. UNODC United Nation Office on Drugs and Crime&MCN Ministry of Counter-Narcotice,"Winter Rapid, Assessment Afghanistan Opium Survey, February 2010.

D. Internet Website:

- **Corruption in Afghanistan :Bribery as reported by the victims**, United Nation Office on Drugs and Crime, January 2010,p54. Available online at: http://www.Unodc.org/documents/data-and-analysis/Afghanista /Afghanistan-corrption-survey2010-Eng.pdf.
- **Defining Just Preemption", United States Military Academy**, West Point, New York, 3January2005. in: http://www.usafa.mil/jscope/JSCOPOS/keyes05.html

- **Operation Enduring Freedom and The Conflict in Afghanistan: An Update,** House of Commons Library, Research Paper,01/31 October 2001. in: http://www.cfr.org/publication/20374/cost_of_commitment_in_afghanistan.ht
- ***fghanistan in 2006: A survey of the Afghan people*,** The Asia Foundation 2006.
http://www3.interscience.wiley.com/cgi-bin/fulltext/121681473/PDFSTART
-
- http://www.cfr.org/publication/20374/cost_of_commitment_in_afg
- Lawrence B. Peabody**, "Afghanistan Security"**Publisher: Nova Science Publishers,2009,ISBNpp,130-132.
http://avaxhome.ws/ebooks/history_military/Afghanistandddd.html

لیست منابع فارسی:

1- مجیب الرحمن رحیمی، نقدي برساختار نظام در أفغانستان، کابل، مکتبة مسلکی افغان، جاب الأول، 1887ه ش .

2- شاه آغا صدیق مجددی، لمحات سرنوشت ساز، کابل، مطبعة صنعتی وطباعتی أحمد، 1386، ه ش.

3- فرامرز تمنّا، سیاست خارجی آمریکا در افغانستان، تهران، بزوهشکدهء مطالعات راهبردی، مجمع جهاني اهل بیت، جاب اول 1387ه ش.

4- د.حمید بیشکاه هادیان، تحول سیاسات دفاعي وامنیتی ایالات متحده بس از یازده سبتامبر، تهران، انتشارات بزوهشکده مطالعات راهبردي، جاب میتران، 1386ه ش.

5- محمد اکرم انیشمند، امریکا در افغانستان، کابل، بنکاه رسالت میوند، جاب1386ه ش.

6- جواجة بشیر أحمد انصاري،افغانستان در آتش نفت، کابل، بنکا انتشارات ومطبعة میوند، 1382ه ش.

7- دکتور مصباح الله عبد الباقی،مترجم عبد الصبور فخري،افغانستا بس از یازده سبتمبر، کابل، مرکز بخش وانتشارات رسالت، جاب اول،1385ه ش.

8- محمـود يـزدان فـام ، آمريكـای بـس از 11سـبتامبر سياسـت داخلـی وخارجي،(مجموعـه مقالات)،تهران، بزوهشكده مطالعات راهبردي، جاب اول،1384هـ ش.

الملاحق الدراسة: **الخريطة السياسية للأفغانستان**

http://www.mapsofworld.com/afghanistan/afghanistan-political-map.html

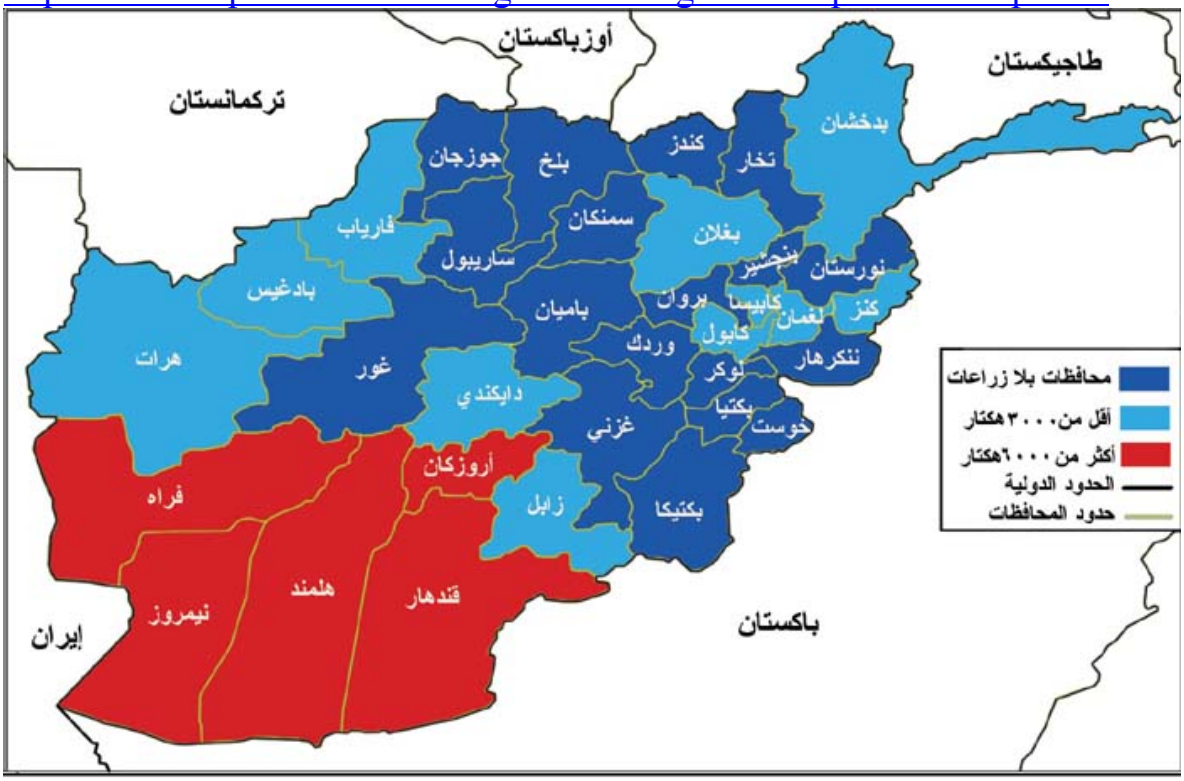

زراعة الخشخاش في أفغانستان ٢٠٠٨

المصدر : www.afghanconflictmonitor.org/2008/08/opium-c

International Crisis Group
WORKING TO PREVENT CONFLICT WORLDWIDE

Update Briefing

Asia Briefing N°115
Kabul/Brussels, 28 November 2010

Afghanistan: Exit vs Engagement

U.S. military operations in Afghanistan are now entering their tenth year and policymakers in Washington are looking for a way out. A policy review is due in December but the outline is already clear: U.S. forces will try to pummel the Taliban to bring them to the table, responsibility for security will increasingly be transferred to Afghan forces and more money will be provided for economic development. NATO partners agreed at the Lisbon summit to a gradual withdrawal of combat troops with the goal of transitioning to full Afghan control of security by the end of 2014. The aim will be a dignified drawdown of troops as public support wanes while at the same time ensuring that a post-withdrawal Afghanistan, at the very least, does not become the epicentre of transnational terrorism. While success is being measured in numbers of insurgents killed or captured, there is little proof that the operations have disrupted the insurgency's momentum or increased stability. The storyline does not match facts on the ground.

The U.S. military is already touting successes in the area around Kandahar, the focus of the most recent fighting by the International Security Assistance Force (ISAF). President Hamid Karzai has established a "high peace council" to manage negotiations with the insurgents and greater efforts are planned for training the Afghan army and police. The U.S. and ISAF are only months away from declaring scores of districts safe for transition. An alluring narrative of a successful counter-insurgency campaign has begun to take shape.

As violence has increased, the Afghan National Security Forces (ANSF) have proven a poor match for the Taliban. Casualties among Afghan and ISAF forces have spiked, as have civilian casualties. Afghanistan still lacks a cohesive national security strategy and the Afghan military and police remain dangerously fragmented and highly politicised. On the other side, despite heavy losses in the field, insurgent groups are finding new recruits in Pakistan's borderlands, stretching from Khyber Pakhtunkhwa and the Federally Administered Tribal Areas (FATA) to Balochistan, and using the region to regroup, reorganise and rearm, with the support and active involvement of al-Qaeda, Pakistani jihadi groups and the Pakistan military. This strategic advantage has allowed the insurgency to proliferate in nearly every corner of the country. Contrary to U.S. rhetoric of the momentum shifting, dozens of districts are now firmly under Taliban control.

Nearly a decade after the U.S. engagement began, Afghanistan operates as a complex system of multi-layered fiefdoms in which insurgents control parallel justice and security organs in many if not most rural areas, while Kabul's kleptocratic elites control the engines of graft and international contracts countrywide. The inflow of billions in international funds has cemented the linkages between corrupt members of the Afghan government and violent local commanders – insurgent and criminal, alike. Economic growth has been tainted by the explosion of this black market, making it nearly impossible to separate signs of success and stability from harbingers of imminent collapse. The neglect of governance, an anaemic legal system and weak rule of law lie at the root of these problems. Too little effort has been made to develop political institutions, local government and a functioning judiciary. Insurgents and criminal elements within the political elite have as a result been allowed to fill the vacuum left by the weak Afghan state.

Successive U.S. administrations deserve much of the blame for this state of affairs. From the start the policy was untenable; selecting some of the most violent and corrupt people in the country, stoking them up with suitcases of cash and promises of more to come and then putting them in charge was never a recipe for stability, never mind institution building.

The leadership in Washington has consistently failed to develop and implement a coherent policy. The shift of resources and attention from Afghanistan to Iraq almost immediately after the Taliban were first driven from Kabul also underscored a lack of strategic priority. The absence of policy coherence between Washington and its NATO allies early on was replicated by sharp divisions between civilian and military leaders – as reflected in the starkly opposed opinions of the Pentagon and the U.S. embassy in Kabul on the best way forward; most recently evidenced in the departure of General Stanley McChrystal. Measuring

inputs rather than outcomes has allowed bureaucrats to trumpet illusory successes. Policymaking has been haphazard, based on the premise that if a bad idea is revived often enough, it might eventually work. Plans for reintegrating the Taliban and establishing local police militias have come and gone and come again with no positive results. Attempts at reconciliation have resulted, likewise, in little more than talk about talks.

Real work to build a capable police and military only began in 2008. Despite endless pledges to restore the rule of law, efforts to provide Afghans with rudimentary justice have barely started. The international community has repeatedly failed to acknowledge the link between stability and justice, though it has long been evident that grievances against predatory government actors are driving the insurgency.

All of these problems have led many to believe it is time for the foreign forces to leave. Unfortunately, a rush to the exit will not help Afghans nor will it address the very real regional and global security concerns posed by the breakdown of the Afghan state. Without outside support, the Karzai government would collapse, the Taliban would control much of the country and internal conflict would worsen, increasing the prospects of a return of the destructive civil war of the 1990s. Even a partial Taliban victory would provide succour and a refuge for Pakistani jihadi groups. That could intensify violence in Pakistan and increase attacks on India. Afghanistan's neighbours would step up support for their proxies, injecting military resources, financing and new energy into the war. As conflict spreads – along with refugees, jihadis and other problems – the situation would be well beyond the control of a few drone strikes.

This paper is aimed at reminding policymakers of the deep problems that exist in Afghanistan. Any plan that fails to deal with the decay in Kabul will not succeed. President Hamid Karzai no longer enjoys the legitimacy and popularity he once had and he has subsequently lost his ability to stitch together lasting political deals. Despite the rhetoric surrounding reconciliation, Karzai is in no position to act alone as a guarantor for the interests of the Afghan state. In the current political context, negotiations with the insurgents stand a slim chance of success. Instead, the key to fighting the insurgency and bringing about the conditions for a political settlement lies in improving security, justice and governance and, as previous Crisis Group reports have shown, there are few quick fixes in these areas.

Kabul/Brussels, 28 November 2010

International Headquarters

149 Avenue Louise, 1050 Brussels, Belgium · Tel: +32 2 502 90 38 · Fax: +32 2 502 50 38

Email: brussels@crisisgroup.org

The White House

White Paper of the Interagency Policy Group's Report on
U.S. Policy toward Afghanistan and Pakistan, Office of the Press SecretaryFor Immediate Release,
December 01, 2009

Fact Sheet: The Way Forward in Afghanistan

OUR MISSION: The President's speech reaffirms the March 2009 core goal: to disrupt, dismantle, and eventually defeat al Qaeda and to prevent their return to either Afghanistan or Pakistan. To do so, we and our allies will surge our forces, targeting elements of the insurgency and securing key population centers, training Afghan forces, transferring responsibility to a capable Afghan partner, and increasing our partnership with Pakistanis who are facing the same threats.

This region is the heart of the global violent extremism pursued by al Qaeda, and the region from which we were attacked on 9/11. New attacks are being planned there now, a fact borne out by a recent plot, uncovered and disrupted by American authorities. We will prevent the Taliban from turning Afghanistan back into a safe haven from which international terrorists can strike at us or our allies. This would pose a direct threat to the American homeland, and that is a threat that we cannot tolerate. Al Qaeda remains in Pakistan where they continue to plot attacks against us and where they and their extremist allies pose a threat to the Pakistani state. Our goal in Pakistan will be to ensure that al Qaeda is defeated and Pakistan remains stable.

REVIEW PROCESS: The review was a deliberate and disciplined three-stage process to check alignment of goals, methods for attaining those goals, and finally resources required. Over ten weeks, the President chaired nine meetings with his national security team, and consulted key allies and partners, including the governments of Afghanistan and Pakistan. The President focused on asking the hard questions, took the time to carefully consider all of the options, and united a variety of competing views in his cabinet before agreeing to send any additional Americans to war.

As a result of the review, we have focused our mission and developed a common understanding regarding our regional approach and the need for international support. We will deploy forces into Afghanistan rapidly and will take advantage of these additional resources to create the conditions to begin to draw down combat forces in the summer of 2011, while maintaining a partnership with Afghanistan and Pakistan to protect our enduring interests in that region.

The meetings were focused on how best to ensure the al Qaeda threat is eliminated from the region and that regional stability is restored. We looked closely at the alignment of our efforts and the balance between civilian and military resources, both in Pakistan and Afghanistan, and the efforts of the U.S. and the international community.

A number of issues were explored in depth: national interests, core objectives and goals, counterterrorism priorities, safe havens for terrorist groups in Pakistan, the health of the global U.S. military force, risks and costs associated with troop deployments, global deployment requirements, international cooperation and commitments for both Afghanistan and Pakistan, and Afghan capacity in all areas to include Afghan security forces, central and sub-national governance and corruption (including the narcotics trade), and development and economic issues.

WHAT HAS CHANGED SINCE MARCH: Since the President announced our renewed commitment in March, a number of key developments led the Administration to review its approach in Afghanistan and Pakistan: new attention was focused on Afghanistan and Pakistan, new U.S. leadership was established in Afghanistan, Pakistan increased its efforts to combat extremists, and the situation in Afghanistan has become more grave.

The United States assigned new civilian and military leadership in Afghanistan, with the appointments of Ambassador Karl Eikenberry as U.S. Ambassador to Afghanistan, and General Stanley McChrystal as the new Commander of ISAF military forces in Afghanistan. Upon arrival in Afghanistan, both Ambassador Eikenberry and General McChrystal recognized that after eight years of underresourcing, the situation was worse than expected. Together, Ambassador Eikenberry and General McChyrstal published a new Civilian-Military Campaign Plan to integrate U.S. efforts across the country.

Afghanistan's difficult, extended election process and evident signs of the absence of rule of law made clear the limits of the central government in Kabul.

Meanwhile, in Pakistan, the Pakistanis showed new resolve in defeating militants who had taken control of the Swat Valley, just 60 miles from Islamabad. Pakistani political leaders—including opposition party leaders—came together to support the Pakistani military operations. This fall, the Pakistanis expanded their fight against extremists into the Mehsud tribal areas of South Waziristan along the border with Afghanistan.

THE WAY FORWARD: The President has decided to deploy an additional 30,000 U.S. troops to Afghanistan. These troops will deploy on an accelerated timeline to reinforce the 68,000 Americans and 39,000 non-U.S. ISAF troops already there, so that we can target the insurgency, break its momentum, and better secure population centers. These forces will increase our capacity to train effective Afghan Security Forces, and to partner with them so that more Afghans get into the fight. And by pursuing

these partnerships, we can transition to Afghan responsibility, and begin to reduce our combat troops in the summer of 2011. In short, these resources will allow us to make the final push that is necessary to train Afghans so that we can transfer responsibility.

We will maintain this increased force level for the next 18 months. During this time, we will regularly measure our progress. And beginning in July 2011, we will transfer lead security responsibility to Afghans and start to transition our combat forces out of Afghanistan. As Afghans take on responsibility for their security, we will continue to advise and assist Afghanistan's Security Forces, and maintain a partnership on behalf of their security so that they can sustain this effort. Afghans are tired of war and long for peace, justice, and economic security. We intend to help them achieve these goals and end this war and the threat of reoccupation by the foreign fighters associated with al Qaeda.

We will not be in this effort alone. We will continue to be joined in the fight by the Afghans, and the aggressive partnering effort envisioned by General McChrystal will get more Afghans into the fight for their country's future. There will also be additional resources from NATO. These allies have already made significant commitments of their own in Afghanistan, and we will be discussing additional alliance contributions – in troops, trainers, and resources – in the days and weeks ahead. This is not simply a test of the alliance's credibility – what is at stake is even more fundamental. It is the security of London and Madrid; of Paris and Berlin; of Prague, New York, and our broader collective security.

We will work with our partners, the United Nations, and the Afghan people to strengthen our civilian effort, so that Afghanistan's government can step in as we establish better security. President Karzai's inauguration speech sent the right message about moving in a new direction, including his commitment to reintegration and reconciliation, improving relations with Afghanistan's regional partners, and steadily increasing the security responsibilities of Afghan security forces. But we must see action and progress. We will be clear about our expectations, and we will encourage and reinforce Afghan Ministries, Governors, and local leaders who deliver for the people and combat corruption. We will not reinforce those who are not accountable and not acting in the service of the Afghan people and the state. And we will also focus our assistance in areas – such as agriculture – that can make an immediate impact in the lives of the Afghan people.

CIVILIAN ASSISTANCE: A continuing significant increase in civilian experts will accompany a sizable infusion of additional civilian assistance. They will partner with Afghans over the long term to enhance the capacity of national and sub-national government institutions and to help rehabilitate Afghanistan's key economic sectors so that Afghans can defeat the insurgents who promise only more violence. Growth is critical to undermine extremists' appeal in the short term and for sustainable economic development in the long term. Our top reconstruction priority is implementing a civilian-military agriculture redevelopment strategy to restore Afghanistan's once vibrant agriculture sector. This will help sap the insurgency of fighters and of income from poppy cultivation.

An emphasis of our governance efforts will be on developing more responsive, visible, and accountable institutions at the provincial, district, and local level, where everyday Afghans encounter their government. We will also encourage and support the Afghan Government's reinvigorated plans to fight corruption, with concrete measures of progress toward greater accountability.

A key element of our political strategy will be supporting Afghan-led efforts to reintegrate Taliban who renounce al Qaeda, lay down their arms, and engage in the political process.

OUR PARTNER IN PAKISTAN: Our partnership with Pakistan is inextricably linked to our efforts in Afghanistan. To secure our country, we need a strategy that works on both sides of the Afghanistan-Pakistan border. The costs of inaction are far greater.

The United States is committed to strengthening Pakistan's capacity to target those groups that pose the greatest threat to both of our countries. A safe haven for those high-level terrorists whose location is known, and whose intentions are clear, cannot be tolerated. For Pakistan, we continue to encourage civilian and military leadership to sustain their fight against extremists and to eliminate terrorists' safe havens in their country.

We are now focused on working with Pakistan's democratic institutions, deepening the ties among our governments and people for our common interests and concerns. We are committed to a strategic relationship with Pakistan for the long term. We have affirmed this commitment to Pakistan by providing $1.5 billion each year over the next five years to support Pakistan's development and democracy, and have led a global effort to rally additional pledges of support. This sizable, long-term commitment of assistance addresses the following objectives:

(1) Helping Pakistan address immediate energy, water, and related economic crises, thereby deepening our partnership with the Pakistani people and decreasing the appeal of extremists;
(2) Supporting broader economic reforms that are necessary to put Pakistan on a path towards sustainable job creation and economic growth, which is necessary for long-term Pakistani stability and progress; and
(3) Helping Pakistan build on its success against militants to eliminate extremist sanctuaries that threaten Pakistan, Afghanistan, the wider region, and people around the world.

Additional U.S. assistance will help Pakistan build a foundation for long-term development, and will also strengthen ties between the American and Pakistani people by demonstrating that the United States is committed to addressing problems that most affect the everyday lives of Pakistanis as we work together to defeat the extremists who threaten Pakistan as they also threaten the United States. ###
http://www.whitehouse.gov/the-press-office/way-forward-afghanistan